قواعد التوجيه
وموقف ابن حاجي عوض (تـ ٧٤٥ هـ) منها
في شرحه على كافية ابن الحاجب

إعداد

د/ أحمد محمد عبد المتجلي محمد

مدرس اللغويات ، كلية البنات الأزهرية بطيبة الأقصر ،
جامعة الأزهر ، مصر

قواعد التوجيه، وموقف ابن حاجي عوض (تـ ٧٤٥ هـ)منها في شرحه على كافية ابن الحاجب

أحمد محمد عبد المتجلي محمد

قسم اللغويات ، كلية البنات الأزهرية بطيبة الأقصر ، جامعة الأزهر ، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: AhmedabdalmoTgaly2280@azhar.edu.eg

الملخص :

يتناول البحث قضية مهمة من قضايا النحو العربي، وهي (قواعد التوجيه)، وتستمد هذه القضية أهميتها من صلتها الوثيقة بالحكمِ النحويِّ أو الإعرابيِّ، وما يتعلق بهذا الحكم، أو يؤثِّر فيه، وما يلزم ذلك من تقريرٍ وتفسيرٍ، أو تعليلٍ، أو استدلالٍ، أو احتجاجٍ لها، كما أنها حكمت مناهج النحاة وتفكيرهم في الوصول إلى تقعيد القواعد الجزئية، والأصول النحوية المختلفة، والأفكار النحوية العامة، والفصل بين المذاهب النحوية المختلفة، والأعاريب المتباينة.

. وقد جاء البحث في: مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة.

وقد استطاع ابن حاجي عوض (تـ ٧٤٥ هـ) في شرحه على كافية ابن الحاجب أن يوظف قواعد التوجيه في سياقات مختلفة، كتعليل للأحكام المختلفة، وتقعيد القواعد النحوية، كما كان لابن حاجي عوض موقف واضح من قواعد النحويين التوجيهية، كذلك ظهر أثر قواعد التوجيه في الاستدلال بالأصول النحوية (القياس، الاستصحاب، الإجماع)، والأفكار النحوية العامة، والأعاريب عند ابن حاجي عوض واضحًا جليًا.

هذا، وقد استوعبت قواعدَ التوجيه عند ابن حاجي عوض جميع نطاق الدرس النحوي؛ فقد أثرت في ضبط قواعد الأبواب النحوية المختلفة وأحكامها وبنائها، كما فرضت سيطرتها على آراء ابن حاجي عوض، وتوجيه فكره النحوي، كما أنها لا تخصُّ بابًا نحويًا معينًا، بل يمكن وجود قاعدةٍ توجيهيةٍ معينةٍ في أكثر من بابٍ نحويٍ، وهي بذلك منتشرةٌ في أبواب النحو كلِّها لا يختصُّ بها بابٌ دون آخر.

الكلمات المفتاحية: قواعد التوجيه، حاجي عوض، قاعدة، القواعد التوجيهية، الاستدلال، الأصول.

Directive rules and position of Ibn Haji Awad (745 e) In explaining Kafyat Ibn Al Hajib

Ahmed Mohamed Abdel Motaagli Mohamed
Linguistics Department, Al-Azhar Girls' College of Teybah Luxor, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt
Email: AhmedabdalmoTgaly2280@azhar.edu.eg

Abstract:
The research addresses an important issue of the Arabic grammar: (Rules of Direction), this issue derives its importance from its close relevance to or impact on grammatical or parse provision, relation to such provision, or the elements that may affect it, in addition to the necessary report and interpretation, explanation, reasoning or protest thereof. The current issue has judged the approaches of the grammatists and their thinking to the restriction of partial norms, different grammatical origins, general concepts of grammar, judging different concepts of grammar and the varied parse.

-The research includes: an introduction, a preface, five sections, and a conclusion.

Ibn Haji Awad (T745 A.D.), in explaining to Kafeh the Ibn Al Hajib, was able to employ direction rules in different contexts, such as explanation of different provisions, regularization of grammatical rules, as Ibn Haji did rather than a clear position on grammatical rules. (Measurement, receptiveness, consensus), general grammatical thoughts, and forms of parse according to Ibn Haji rather than clear. The instruction rules at Ibn Haji have been accommodated instead of all grammar lessons; It influenced the control and construction of various grammatical rules and provisions, imposed control over the views of Ibn Haji Awad, directed his grammatical thinking, and did not concern a particular grammar topic, but they could have a particular guiding base in more than one grammar topic, which is thus spread in grammar rules not in a particular topic.

Keywords: Directive Rules, Haji Awad, Rule, Guidelines, Induction, Origins.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يخيب من نحاه، الفاعل لما يشاء فلا راد لمفعول قضاه، والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل، ونصبه علمًا لتمييز الحق من الباطل، وصلاةً وسلامًا دائمين دوام الليل والنهار، وعلى آله وصحبه الأخيار، والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،،،

فإن علم النحو من أشرف علوم العربية قدرًا، وأعلاها منزلةً، وأرفعها مكانةً؛ فهو ملاك العربية وقوامُها، لا يتم علمٌ إلا به، ولا يصح حكمٌ إلا بعد عرضه عليه، فمن دونه لا يصح شعرٌ، ولا يفهم غريبٌ، ولا قرآنٌ، ولا حديثٌ ... فالنحو ميزانُ ذلك كلِّه.

فقد تيسر لي . بفضل الله تعالى . أن أطلع على رسالة ماجستير بعنوان (قواعد التوجيه عند ابن الأنباري)، وهي للباحث/ أحمد نزال غازي الشمري، إشراف ا.د/ محمد عبد العزيز عبد الدايم، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م، وقد أعجبتني فكرة تلك الرسالة، فأردتُ أن أدليَ بدلوي في هذا الموضوع، وقد وقع اختياري على كتاب (شرح كافية ابن الحاجب، لابن حاجي عوض (تـ ٧٤٥ هـ) [١]، فأردتُ أن أدليَ بدلوي في هذا المجال، ووجدت فيه مبتغاي، فاستعنت بالمولى – عزَّ وجلَّ –، وسألته التوفيق فيما أنا عليه مقبلٌ.

. أهميةُ الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يزيد دارسَه تمكنًا؛ حيث يضع يده على قواعد التوجيه، وطرق استعمالها، ومبلغ قوة كلٍّ منها، كما أنه يجعل ممارسه قادرًا على التمييز بين الأقوال، آخذًا بأقواها سندًا، ومعتمدًا – فيما يقبلُ أو يرفضُ – على البرهان والحجة الساطعين، وأنه يجعل النحوي على وعيٍ بأسس التقعيد

(١) وقد اعتمدت على تحقيق الدكتور/ سعد محمد عبد الرازق أبو نور، مراجعة الأستاذ الدكتور/ المتولي علي المتولي الأشرم، طبعة: مكتبة جزيرة الورد، ومكتبة الإيمان، المنصورة.

النحويِّ وضوابطه مبتعدًا عن التقليد من ناحية، والجمود من ناحيةٍ أخرى، كما أنه السبيل إلى علم النحو؛ إذ إن النحو يبنى عليه.

. أسباب اختيار الموضوع:

وقد دعاني إلى اختيار هذا الموضوع – فضلاً عما سبق ذكره – ما يأتي:

. كونه موضوعًا لم يسبقني إلى الحديث فيه أحد، فلم أعثر فيما اطلعت عليه من تراث القدماء والمحدثين – فيما أعلم – على مؤلف تخصص في الحديث عن (قواعد التوجيه، وموقف ابن حاجي عوض (ت ٧٤٥ هـ) منها في شرحه على كافية ابن الحاجب).

. الرغبة في جمع شتات موضوعٍ تفرقت أجزاؤه بين ثنايا الأبواب النحوية – وهو قواعد التوجيه – من خلال شرح ابن حاجي عوض على متن كافية ابن الحاجب؛ لتكتمل الفائدة ويعمَّ النفع.

. ما يتميز به البحث من خوض غمار البحوث التطبيقية التي لا تقف بالباحث عند حدِّ المثال النحويِّ الذي يذكره العلماء في كتبهم، ويقتصر عليه الباحثون في أبحاثهم بل يتعدَّى إلى حدِّ التطبيق.

. الدراسات السابقة:

ـ قواعد التوجيه الصرفي في حاشية الغَزِّي على شرح تصريف العِزِّي، للباحث: علاء عمار سلامه، إشراف: أ.د. عبدالله العنبر، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، الأردن ٢٠٢١م.

ـ قواعد التوجيه عند ابن الأنباري، رسالة ماجستير للباحث/ أحمد نزال غازي الشمري، إشراف ا.د/ محمد عبد العزيز عبد الدايم، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م.

. قواعد التوجيه عند ابن جني دراسة في كتابه الخصائص، رسمية إبراهيم عيسى، جامعة المنيا كلية دار العلوم ٢٠١٨ م.

ـ قواعد التوجيه عند الأصوليين من النحاة وأثرها في النحو العربي، ابن الحاجب أنموذجًا، د. عصام محمد ناصر العصام، حولية كلية اللغة الربية بجرجا.

. قواعد التوجيه عند سيبويه، د. عبد الكريم جمعة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ٢٠١١م.

. قواعد التوجيه في الصرف العربي، رسالة (دكتوراه) للباحث: عصام عبد الفتاح محمد ندا، إشراف: أ.د. محمود محمد الطناحي، وفاء كامل فايد، محمود احمد ابراهيم، – جامعة القاهرة – كلية دارالعلوم ٢٠٠٣ م.

ـ قواعد التوجيه في كتاب اللمع لابن جني، زياد أبو سمور، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، فرع ينبع، العدد (١٥).

ـ قواعد التوجيه في النحو العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، د. فارس على مسلم السعود، إشراف: أ.د. علي حسين البواب، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ٢٠٠٩م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، مكتبة عين الجامعة.

ـ قواعد التوجيه في النحو العربي، رسالة دكتوراه للباحث: عبد الله سيد أحمد الخولي، إشراف: أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ١٩٩٧م.

ـ قواعد التوجيه لموهم الاختلاف والتعارض في القرآن الكريم، خليل رجب حمدان الكبيسي، كلية الآداب، جامعة إب.

ـ قواعد التوجيه النحوي عند أبي حيان، جمعًا ودراسةً، د. أمل محمد عبد الكريم، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة.

ـ قواعد التوجيه النحوي عند الجرجاني في كتابة المقتصد في شرح الإيضاح، الباحثة: خولة عبد اللاوي، إشراف: الأمين ملاوي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٦ م.

ـ قواعد التوجيه النحوي عند السهيلي في كتابه الروض الأنف، د. عادل علي الصراف، د. عبد الله يعقوب الفهيد، مجلة رسالة المشرق، كلية التربية الأساسية، الكويت.

ـ قواعد التوجيه النحوي في تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الاندلسي، رسالة ماجستيرللباحثة: إخلاص عبيد عبد الله، إشراف: أ. خالد عبد فزاع، كلية التربية، جامعة القادسية، العراق ٢٠١٧م.

ـ قواعد التوجيه النحوي وأثرها في الخلاف بين النحاة، دراسة في كتاب الإنصاف، د. حميدة مصمودي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات ١٤٣٤ هـ = ٢٠١٣ م.

ـ قواعد التوجيه وتطبيقاتها في كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، حسينة محمد طاهر الأمين، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الموصل ٢٠١٢م.

. **وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في:** مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة:

. أما المقدمة فتناولت فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهميته.

. وأما التمهيد فقد جعلته بعنوان (التعريف بقواعد التوجه وبالمصنِّف والمصنَّف)، وقد تحدثت فيه عن التوجيه لغةً، واصطلاحًا، والمقصود بقواعد التوجيه، ثم عرفت بابن حاجي عوض، وبشرحِه على الكافيةِ في النحوِ.

. **وأما المبحث الأول:** فقد تحدثت فيه عن توظيف قواعد التوجيه عند ابن حاجي عوض.

. **وأما المبحث الثاني:** فقد تحدثت فيه عن موقف ابن حاجي عوض من قواعد النحويين التوجيهية.

. **وأما المبحث الثالث:** فقد تحدثت فيه عن أثر قواعد التوجيه في الاستدلال بالأصول النحوية عند ابن حاجي عوض.

. **وأما المبحث الرابع:** فقد تحدثت فيه عن أثر قواعد التوجيه في الأفكار النحوية العامة.

. **وأما المبحث الخامس:** فقد تحدثت فيه عن أثر قواعد التوجيه في أعاريب ابن حاجي عوض.

. ثم ذيلت البحث بفهرس للمصادر للمراجع، وفهرس للمحتويات.

خطة السير في البحث:

. قمت بتوثيق الآراء النحوية الواردة في موضوع بحثي من أمهات الكتب، محاولاً تتبع الآراء التي تنسب لأصحابها، ونسبتها إلى قائليها.

. راعيت في دراستي الترتيب الزمني لآراء النحويين من الأقدم وفاة فالمتأخر حتى يتسنى لي تجلية التطور النحوي للمسألة – موضع الدراسة –.

. قمت أثناء دراستي بعزو الآيات القرآنية إلى سورها، مع ذكر رقم الآية، وخرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات، والأبيات الشعرية من الدواوين ومن أماكنها من كتب النحو، ولم أدخر في ذلك وسعًا.

. في الإحالة على المصادر أكتفي بذكر اسم الكتاب، ومؤلفه – ما لم يكن الكتاب مشهورًا بنسبته إلى صاحبه – ورقم الجزء والصفحة دون ذكر لمعلومات النشر أول مرة استغناء بذكرها في الفهارس حتى لا أثقل البحث بما لا فائدة فيه؛ إذ الرجوع إلى الفهارس أمر ميسور فاخترت الأيسر طالما أن كلا المنهجين متبع.

. منهج البحث:

وقد اعتمدت في معالجتي لموضوع بحثي على المنهج الوصفي التحليلي.

وبعد، فهذا جهد المقل، وعمل المقصر، فإذا كان فيه من الكمال لمحة، أو من بحر العلم قطرة، فلست بصاحب ذلك ولا أدعيه، إنما ذلك بفضل من الله ونعمه، والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

تمهيد

التعريف بقواعد التوجه وبالمصنِّف والمصنَّف

. قواعد التوجيه:

. التوجيه لغةً، واصطلاحًا.

. قواعد التوجيه.

. التعريف بابن حاجي عوض:

. اسمه ونسبه، مؤلفاته.

. الاتجاه النحوي لابن حاجي عوض واختياراته النحوية:

. أولاً: من المواضع التي رجح فيها مذهب البصريين.

. ثانيًا: من المواضع التى رجح فيها مذهب الكوفيين.

. وفاته.

. التعريفُ بشرحِ ابنِ حاجي عوض على الكافيةِ في النحوِ:

. منهج ابن حاجي عوض في تأليف الشرح.

. مصادر الشرح.

. ما يتميز به الشرح.

. شرح ابن حاجي عوض على الكافية في النحو في ميزان النقد.

تمهيد

. التوجيه لغةً:

مصدر من الفعل (وجَّه)، يقال: «(وجَّهت) الشيء: جعلته على جهةٍ واحدةٍ، و(وجهته) إلى القبلة (فتوجَّه) إليها»[١]، «ووجهُ الكلام: السبيل التي تقصدها به»[٢]، «وليس لكلامك هذا وجهٌ: صحّةٌ»[٣]، «ووجَه الشيء وجهًا: أصاب وجهه»[٤]، «ورجلٌ وجيه: ذو جاه»[٥]، «وصرف الشيء عن وجهه، أي: سننه»[٦].

. التوجيه اصطلاحًا:

عرَّفه د. تمَّام حسَّان بأنه «تحديد وجهٍ ما للحكم» [٧]. وهذا التعريف باعتبار عمل النحوي في الكلام المراد توجيهه – وهو ما يُعْنَى به البحثُ –، وفي السياق نفسه ذكر أن «هذا المصطلح لم يجد من النحاة – فيما يبدو – عنايةً كبيرةً لتحديده وتضييق مدلوله على نحو ما فعلوا بغيره من المصطلحات النحوية» [٨]. ويرى د. محمد حسنين صبرة أن التوجيه النحوي: «هو تحديدُ دليلٍ، أو تحديدُ سببٍ، أو تحديدُ مخرجٍ لأيِّ مسألةٍ نحويةٍ»[٩].

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن توسيع نطاق تعريف (التوجيه) – بجبر ما نقص فيهما – بأنه: ذكرُ الحكمِ النحويِّ أو الإعرابيِّ، وما يتعلق بهذا

(١) المصباح المنير، للفيومي (وجه) ٢/ ٦٤٩ .
(٢) جمهرة اللغة، لابن دريد الأزدي (جـ و هـ) ١/ ٤٩٨ .
(٣) أساس البلاغة، للزمخشري، (وجه)، ٢/ ٣٢٢ .
(٤) كتاب الأفعال، لابن الحداد، (وجه)، ٤/ ٢٧٨ .
(٥) العين، للخليل بن أحمد (وجه) ٤/ ٦٦ .
(٦) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، (و جـ هـ) ٤/ ٣٩٧ .
(٧) الأصول، د. تمام حسان صـ ٢٠٦.
(٨) الأصول، د. تمام حسان – بتصرف – صـ ٢٠٦.
(٩) تعدد التوجيه النحوي، د. محمد حسنين صبرة، صـ ٢٢ .

الحكم، أو يؤثِّر فيه، وما يلزم ذلك من تقريرٍ وتفسيرٍ، أو تعليلٍ، أو استدلالٍ، أو احتجاجٍ لها[١].

. قواعد التوجيه: [٢]

وأما عن قواعد التوجيه فيقول د. تمَّام حسان: «المقصود بقواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعًا كانت، أم استصحابًا، أم قياسًا) التي تستعمل لاستنباط الحكم» [٣].

وتلك الضوابط المنهجية التي أطلق عليها الباحثون المعاصرون مصطلح (قواعد التوجيه) هو نفسه ما عُرِفَ عند ابن هشام بـ(القواعد الكلية) [٤]، وعند السيوطي بـ(فن القواعد والأصول العامة) [٥]، وعند الشاطبي بـ(القواعد الأصولية)، و(القواعد العربية)[٦].

وما من شكٍ في أن تلك القواعد – أعني قواعد التوجيه – حكمت مناهج النحاة وتفكيرهم في الوصول إلى تقعيد القواعد الجزئية، والأصول النحوية المختلفة، والأفكار النحوية العامة، والفصل بين المذاهب النحوية المختلفة، والأعاريب المتباينة.

---

(١) ينظر: تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود، صـ ٢ ، وأصول العربية بين متقدمي النحاة ومتأخريهم – دراسة في فكر أبي إسحاق الشاطبي – صـ ٤٣٧.

(٢) أودُّ أن أشير إلى أنني استفدت كثيرًا في وضع هيكل هذا الفصل وعناصره من رسالة ماجستير بعنوان (قواعد التوجيه عند ابن الأنباري)، وهي للباحث/ أحمد نزال غازي الشمري، إشراف ا.د/ محمد عبد العزيز عبد الدايم، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

(٣) الأصول صـ ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٦/ ٦٢٧ .

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ١٣ .

(٦) ينظر: أصول العربية بين متقدمي النحاة ومتأخريهم – دراسة في فكر أبي إسحاق الشاطبي – صـ ٤٣٨.

وقواعد التوجيه – كدليلٍ من أدلة النحو –، إما أن تؤثر تأثيرًا مباشرًا – إثباتًا أو نفيًا – في الحكم النحويِّ أو الإعرابيِّ، ومن ثَمَّ تدخل كثيرًا من الأفكار النحوية العامة كـ(العامل– الافتقار– الفصل– الحمل– الإعراب– البناء – التقديم – الحذف– التأخير– ...) وغيرها، وإما أن تؤثر تأثيرًا غير مباشرٍ في إثبات الحكم أو نفيه بأن يعتمد عليها دليلٌ آخرُ من أدلة النحو المختلفة التي يُتوصل بها إلى الحكم النحويِّ، كالسماع، والقياس، واستصحاب الحال، والإجماع ... الخ.

يقول د. محمد سالم صالح: «القواعد التوجيهية منها ما يهدف إلى ضبط عملية الاستدلال، ومنها ما يهدف إلى ضبط الأفكار النحوية العامة، والتي هي بمثابة أصول التفكير النحوي» [١].

التعريف بابن حاجي عوض [٢].

. اسمه ونسبه:

ذكره حاجي خليفة فقال: «يعقوب بن أحمد بن حاج عوض» [٣]، وذكره صاحب هدية العارفين فقال: «يعقوب بن أحمد بن الحاج عوض الرومي الحنفي» [٤]، وذكره صاحب معجم المؤلفين فقال: «يعقوب بن أحمد بن عوض» [٥].

. مؤلفاته:

لم تُشر كتبُ التراجِم التي ترجمت للشيخ إلا لكتابٍ واحدٍ له هو شرح كافية ابن الحاجب، يقول حاجي خليفة وهو يسرد شروح الكافية: «ومن شروحها: شرح يعقوب بن أحمد بن حاج عوض ... فرغ مؤلفه من تحرير الشرح في: ربيع

(١) أصول النحو – دراسة في فكر الأنباري – صـ ٤٥٤ .
(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، (مقدمة المحقق) صـ ٣٥ ، ٣٦ .
(٣) كشف الظنون ٢/ ١٣٧٦ .
(٤) هدية العارفين ٢/ ٥٤٦ .
(٥) معجم المؤلفين ٤/ ١٢٣ .

الأول، سنة (٨٤٥)، خمس وأربعين وثمانمائة» [١]، كما نصَّ ابن حاجي عوض نفسه في (مبحث حروف الجر) على أن له شرحًا آخر على الكافية [٢].

. الاتجاه النحوي لابن حاجي عوض واختياراته النحوية:

لقد تأثَّر الشارح – رحمه الله – بالنحو البصريِّ، ووضحت نزعته البصرية في ثنايا شرحه على كافية ابن الحاجب حين عدَّ نفسه من البصريين؛ حيث يقول في مسألة عمل اسم الفاعل عمل فعله وأنه مشروطٌ بالاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو (ما): «... ثم ذلك خلافًا للكوفيين، والأخفش منا، فإنهم لم يشترطوا الاعتماد على الأشياء المذكورة في عمله» [٣]، كما أنه يستخدم مصطلحات البصريين، ومن ذلك: المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، وضمير الفصل، وضمير الشأن والقصة، وحروف الجر [٤].

. أولاً: من المواضع التي رجح فيها مذهب البصريين [٥]:

مسألة حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، فقد رأى عدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة [٦]، وهو مذهب البصريين [٧]، ومسألة نداء اسم الله – تعالى –، فقد اختار وجوب حذف حرف النداء في (اللهم) لوقوع الميم خلفًا عنه [٨]، وهو مذهب البصريين [٩]، ومسألة تصرف سوى، وسواء وعدمه، فقد

(١) كشف الظنون ٢/ ١٣٧٦ ، وينظر: هدية العارفين ٢/ ٥٤٦ ، ومعجم المؤلفين ٤/ ١٢٣.

(٢) ينظر: (مقدمة المحقق)، صـ ٣٦، وينظر: صـ ١١٢٣.

(٣) صـ ٩٤٠ ، ٩٤١ ، وينظر: صـ ٧٣٦ .

(٤) ينظر: صـ ٤٨٠، ٥٧٨، ٥٨٥، ٥٩٠، ٧٩٣، ٧٩٨، ١٠٩٦.

(٥) للمزيد ينظر: صـ ٦٠٦،٥٩٠، ٦٠٧، ١٠٥٤.

(٦) ينظر: صـ ٥٥٤ ، ٥٥٥ .

(٧) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٣٠، والمقتضب ٤/ ٢٥٨، وشرح ابن الناظم على الألفية، صـ ٤٠٣.

(٨) ينظر: صـ ٥٥٦ .

(٩) ينظر: الكتاب ١/ ٢٥ ، والإنصاف صـ ٢٩٠ .

ذهب إلى أن (سوى، وسواء) منصوبان على الظرفية [١]، وهو مذهب جمهور البصريين [٢].

. ثانيًا: من المواضع التى رجح فيها مذهب الكوفيين [٣]:

مسألة تسمية الجر خفضًا، يقول: «ويسميه الكوفيون خفضًا، ولا مشاحة في الاصطلاح، ووجه التسمية به أولى من وجه الجر؛ لأن الخفض نقيض الرفع في اللغة، هذا هو المذكور في بعض شروح المصباح» [٤]، ومسألة إعراب المثنى والمجموع، فقد صحَّح القول بأن الألف، والواو، والياء في إعراب المثنى والمجموع هي نفس الإعراب، لا حروف الإعراب، ولا دلائله [٥]، وهو مذهب الكوفيين [٦]، ومسألة مجيء (إلى) بمعنى (مع)، فقد جوَّز مجيء (إلى) بمعنى (مع) [٧]، وهذا مذهب الكوفيين [٨].

. وفاته:

كان ابن حاجي عوض حيا في سنة (٨٤٥ هـ)، يقول حاجي خليفة عن شرح ابن حاجي عوض في معرض حديثه عن شراح الكافية: «فرغ مؤلفه من تحرير الشرح في ربيع الأول سنة (٨٤٥) خمس وأربعين وثمانمائة» [٩]، ويبدو أنه توفي في السنة نفسها، يقول صاحب هدية العارفين: «المتوفي في حدود سنة (٨٤٥ هـ) خمس وأربعين وثمانمائة» [١٠].

---

(١) ينظر: صـ ٦٦١ .

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٥٠، والمقتضب ٤/ ٣٤٩، والإنصاف صـ ٢٥٢، وائتلاف النصرة صـ ٤٠.

(٣) للمزيد ينظر: صـ ٥٥٣، ١٠٩٨، ١٠٩٩.

(٤) صـ ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٥) ينظر: صـ ٢٩١ .

(٦) ينظر: أسرار العربية صـ ٦٤ ، والارتشاف ٢/ ٥٦٩ ، والهمع ١/ ١٥٧ .

(٧) ينظر: صـ ١١٠٤ .

(٨) ينظر: معانى القرآن، للفراء ١/ ٢١٨، والجنى الداني صـ ٣٨٦، والارتشاف ٤/ ١٧٣٠.

(٩) كشف الظنون ٢/ ١٣٧٦ ، وينظر: معجم المؤلفين ٢/ ٥٤٦ .

(١٠) هدية العارفين٢/ ٥٤٦، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب، لابن حاجي عوض (مقدمة المحقق)، صـ ٣٦ .

التعريفُ بشرحِ ابنِ حاجي عوض على الكافيةِ في النحوِ [١]:

. منهج ابن حاجي عوض في تأليف الشرح:

لقد التزم ابن حاجي عوض – رحمه الله – في شرحه على الكافية المنهج الذي اتبعه ابن الحاجب في تقسيم أبواب الكافية، وترتيب مباحثها دون تغييرٍ، أو تبديلٍ.

. مصادر الشرح:

لقد صرح ابن حاجي عوض أثناء الشرح بذكر كثيرٍ من المصنفات التي تيسَّر له – بحكم تأخره الزمني – الاطلاع عليها، منها ما له علاقة بالكافية [٢]، كشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب [٣]، والشرح المتوسط للأستراباذي [٤]، ومنها ما هو من مصادر النحو الأخرى، كالكتاب لسيبويه [٥]، والإيضاح للفارسي [٦]، ومن كتب البلاغة: دلائل الإعجاز لعبد القاهر [٧]، ومن كتب القراءات: الكشف لمكي [٨]، ومن كتب التفاسير: الكشاف للزمخشري [٩].

. ما يتميز به الشرح:

لقد وجَّه ابن حاجي عوض نظره إلى مطالعة شروح كافية ابن الحاجب، وغيرها من كتب النحو التي سبقته، واستنفذ جهده في استخراج ما من شأنه أن يميز شرحه عن شروح سابقيه، ومِنْ ثَمَّ تميز منهج ابن حاجي عوض بملامح، منها:

---

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، لابن حاجي عوض (مقدمة المحقق)، صـ ٣٨ : ٥٩ ، ١١٨ : ١٢٦.

(٢) ينظر: صـ ٢٣٦ ، ٥٧٠ .

(٣) ينظر: صـ ٨٣٠ .

(٤) ينظر: صـ ٣٤١ .

(٥) ينظر: صـ ٨٤٥ .

(٦) ينظر: صـ ٤٠٢ .

(٧) ينظر: صـ ٣٧٨.

(٨) ينظر: صـ ٨٣٤ .

(٩) ينظر: صـ ٥٩٩ .

. العناية بذكر المصادر، والكتب، والعلماء الذين استقى منهم مادة كتابه، وبهذا يكون قد حفظ لنا أراء قيمةً، ومادةً علميةً نقلها عن كتبٍ لم تصل إلينا [١].

. استدراك أمورٍ على ابن الحاجب لم يذكرها [٢].

. العناية بذكر المسائل الخلافية النحوية [٣].

. المقابلة بين نسخ الكافية حتى يصل إلى الصحيح منها [٤].

. العناية بذكر الرابط بين أبواب الكتاب، موضحًا علاقة كلِّ بابٍ بما قبله، مبينًا الحكمة من كون هذا الباب تاليًا لما سبقه [٥].

. شرح ابن حاجي عوض على الكافية في النحو في ميزان النقد:

رغم ما تميَّز به شرح ابن حاجي عوض على الكافية في النحو من ميزاتٍ كثيرةٍ يلحظها القارئ من خلال نظرته الأولى في هذا الشرح إلا أنه لا يخلو من هناتٍ طفيفةٍ، لا تقلل من قيمة الشرح، ومن هذه المآخذ:

. أنه يستخدم بعض الأساليب التي غيرها أفصح منها، كإدخال (أل) على (غير)، و(بعض)، و(كل) [٦]، وإقران خبر أفعال الشروع بـ(أن)، والقياس تجريدها [٧].

ـ أنه جانبه الصواب في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها، فقد نسب إلى المبرد القول بأن حرف التعريف هو الهمزة وحدها [٨]، وما في المقتضب خلاف

---

(١) ينظر: صـ ٢٣٦، ٣٤١، ٣٨٠، ٤٠٢، ٥٧٠، ٨٤٥ .

(٢) ينظر: صـ ٣٦٦ ، ٤٣١ .

(٣) ينظر: صـ ٣٦٩، ٤٢١، ٧٤٤، ٧٤٥، ١٠٩٨، ١٠٩٩.

(٤) ينظر: صـ ٢٢٤، ٣٦٣، ٤٤٣، ٥٣١، ٦٥٠، ٩٣٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٨٥، ١٢٠١.

(٥) ينظر: صـ ٤١٤ ، ٤٧٢ ، ٤٨٠ ، ٥٠٢ ، ٥٧٨ .

(٦) ينظر: صـ ٢١٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٧ ، ٣٠٥ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٩ ، ٥٣٩ ، ٥٦٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٤٠ ، ١١٩١ ، ١٢١٠ ، ١٢١٩ ، وينظر الخلاف في هذه المسألة في: الجمل، للزجاجي صـ ٢٤ ، ٢٥، وشرح الجمل، لابن خروف ١/ ٣٤٨، ٣٤٩، والبسيط ،لابن أبي الربيع صـ ٤٠١، وشرح الكافية، لابن جماعة صـ ١٨٨.

(٧) ينظر: صـ ١١٣٧ .

(٨) ينظر: صـ ٢٤١ .

ما ذكره [١]، كما نسب إلى ابن مالك القول بأن العامل في مثل قولك: (زيدٌ أبوك عطوفًا)، معنى الجملة [٢]، وهذا خلاف ما في شرح التسهيل [٣].

. إهمال نسبة كثيرٍ من الآراء والأقوال لأصحابها [٤].

. ظهور النزعة الفقهية التي لا تخدم الجانب النحوي [٥].

وبعدُ، فهذه المآخذ لا تلبث أن تتلاشى أمام محاسن هذا الشرح العظيم، فهي لا تقلِّل من قيمة الشرح، ولا من قيمة الشارح، فمكانتهما معروفةٌ، وما ذلك إلا من استيلاء النقص على جملة البشر.

(١) المقتضب ٢/ ٩٢ .

(٢) ينظر: صـ ٦١٧ .

(٣) شرح التسهيل، لابن مالك ٢/ ٣٥٨ .

(٤) ينظر: صـ ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٣٦ ، ٢٤٨ ، ٢٧٧ ، ٢٩٤ ، ٢٩٤ ، ٣١٣ ، ٣١٧ ، ٣٧٠ ، ٤٤٧ ، ٤٦٠ ، ٩٤٩ ، ٩٥١ ، ١٠٣٣ .

(٥) ينظر: صـ ٥٧٣ .

المبحث الأول

توظيف قواعد التوجيه عند ابن حاجي عوض:

. قواعد توجيهية جاءت في سياق تقعيد القواعد النحوية.
. قواعد توجيهية جاءت في سياق التعليل للأحكام المختلفة.
. قواعد توجيهية جاءت في سياق الأسئلة الافتراضية المتوهمة.
. قواعد توجيهية جاءت في سياق الجواب عن الأسئلة الافتراضية.
. قواعد توجيهية جاءت في سياق الاعتذار عما يرد على المصنف.
. قواعد توجيهية جاءت في سياق شرح كلام ابن الحاجب وتوضيحه.
. قواعد توجيهية جاءت في سياق الرد على المذهب المخالف.
. قواعد توجيهية جاءت في سياق ردّ ما يُعْتَرَضُ به على أفراد النحاة.

توظيف قواعد التوجيه عند ابن حاجي عوض

كان ابن حاجي عوض في (شرحه على كافية ابن الحاجب) وثيقَ العلاقة بقواعد التوجيه، فقد كان يوردها في سياق ذكره أدلة المدرسة البصرية، أو الكوفية، أو فردٍ من أفراد النحاة – مع بيان موقفه منها في مواضع عديدةٍ –، فضلاً عن استدلاله بها – بنفسه – في كثيرٍ من المواضع، فقد استدلَّ بعددٍ كبيرٍ من قواعد التوجيه تزيد على (خمسمائة موضعٍ).

وهو يستعين بقواعد التوجيه على النحو التالي:

. في سياق تقعيد القواعد النحوية:

فقد ذكر أن الإعراب إما أن يكون بالحركات أو بالحروف، و(الإعراب بالحروف فرعُ الإعراب بالحركات)؛ لكون (الحركة أخصر من الحروف)؛ لأنها جزؤها، و(جزءُ الشيء يكون أخصرَ من الشيء وأدلَّ على المراد)، فلا يُعدل عن الأول إلى الثاني إلا لعلة [١].

ويلاحظ أن في النصِّ ثلاث قواعد توجيهيةٍ استدل بالأولى على سبيل (التقعيد)، ثم جاءت الثانية في سياق (التعليل) للأولى، ثم جاءت الثالثة (شارحةً) للثانية.

. في سياق التعليل للأحكام المختلفة:

فقد استدل – في أثناء تعليله إعراب جمع المؤنث السالم بالكسرة نصبًا وجرًا – بقاعدة (الفرعُ يجب أن يكون على وتيرة الأصل)؛ لأن (جمع المؤنث السالم فرعٌ لجمع المذكر السالم)، وقد حُمِلَ النصب على الجر في الأصل؛ فليجب ذلك في الفرع، فقد جاءت قاعدتا التوجيه على سبيل (التعليل والشرح) لحمل (النصب) على (الجر) في إعراب جمع المؤنث السالم [٢].

---

(١) ينظر: صـ ٢٧١ . وينظر – للمزيد –: صـ ٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١، ٣٢٦، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٤٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٧ ، ٣٨١ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٥ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٨ ، ٤٤٢ ، ٤٧٦.

(٢) ينظر: صـ ٢٧٥ ، وينظر – للمزيد –: صـ ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٧ ، ٤٤٨ ، ٤٦١ ، ٦٧٥ ، ٦٨٧ ، ٧٠٧ ، ٧١٠ ، ٧١٧ ، ٧٨٨ ، ٨٠١، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٣٢ ، ٨٥٣ ، ٨٨٠ ، ٨٨٣ ، ٨٨٧ ، ٩٣١ ، ١٢٠٦.

. في سياق الأسئلة الافتراضية المتوهمة:

فقد صحَّحَ ما ذهب إليه البصريون من أن العامل في المفعول معه هو الفعل وإن كان لازمًا؛ لأنه قد قُوِّي بـ(الواو)، فتعدى إلى المفعول كما تعدى بسائر الحروف من (الهمزة)، و(الباء) وغيرهما [١]، ثم أورد سؤالاً في صيغة قاعدةٍ توجيهيةٍ من قواعد الاستصحاب، وأجابه، فقال: «فإن قلت: (حقُّ الحروف التي هي معدِّية للفعل – إذا كانت بعده – الجرُ!)، قلت: نعم، إذا كانت عاملةً، وإلا فلا، وههنا ليست هي من العوامل» [٢].

. في سياق الجواب عن الأسئلة الافتراضية:

فقد أجاب عن سؤالٍ متوهمٍ مفترضٍ عن إمكانية اعتبار المضاف مع المضاف إليه كلامًا في نحو (غلام زيدٍ) الذي يستدعى – من حيث المعنى – الحكم على (زيدٍ) بأن له (غلامًا) بقاعدة (ثبوت شيءٍ لشيءٍ – من حيث المعنى – ليس مما يستلزم ذلك الثبوت – من حيث الظاهر –) [٣].

. في سياق الاعتذار عما يمكن أن يَرِدَ على المصنَّف:

فقد صحَّح مذهبه في كون (الألف، والواو، والياء)، في إعراب المثنى والمجموع هي نفس الإعراب – وهو مذهب الخليل [٤]، وسيبويه [٥]، ثم اعتذر عما يمكن أن يرد عليه من لزوم وجود الإعراب قبل حصول الكلمة بكمالها في التثنية والجمع إذا كانت (الألف، والواو، والياء) إعرابًا وعلامة بقاعدة (إن حقَّ الإعراب أن يكون بعد حصول الكلمة بكمالها إن كان بالحركة، وإن كان بالحروف

---

(١) ينظر: الكتاب، ١/ ٢٩٧ ، والكامل، ٢/ ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، والأصول في النحو، ١/ ٢٠٩ .

(٢) ينظر: صـ ٥٩١ . وينظر – للمزيد –: صـ ٢٩٩ ، ٣٢٨ ، ٣٨٣ ، ٣٩١ ، ٥٩١ ، ٦٩١ ، ٧٦٩ ، ٧٨٤ ، ٩٣٩ ، ٩٥٣ ، ٩٦١ ، ٩٩٩ ، ١١١٧ ، ١١٨٥ ، ١٢١١.

(٣) ينظر: صـ ٢٤٣ . وينظر – للمزيد –: صـ ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٥ ، ٣٠٨، ٣٢٨، ٣٤٨ ، ٣٧٤ ، ٣٨٣ ، ٤٠٢ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ ، ٤٩٢ ، ٥٩٦ ، ٧٤٢ ، ٨٢٢ ، ٨٧٩ ، ٩٠٣ ، ٩٤٥ ، ٩٦٥ ، ٩٧٥ ، ١٠١٠ ، ١٠١٤ ، ١٠٦٦ ، ١١٣٩ ، ١١٥١ ، ١٢٠٧ ، ١٢٢٣ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب، ٢/ ٥٦٨، والمساعد، ١/ ٤٧ .

(٥) ينظر: الكتاب١/ ١٨، وأسرار العربية صـ٦٣، وشرح المفصل، لابن يعيش٣/ ١٨٧.

فلا بدَّ وأن يكون آخر حرفٍ من حروف الكلمة)؛ إذ (النون) في المثنى والمجموع بمنزلة (التنوين) على معنى أنهما دليلان على تمام الكلمة كـ(التنوين) [١].

. في سياق شرح عبارات كافية ابن الحاجب وتوضيحها:

يقول ابن الحاجب – في مبحث (وجوب حذف الفعل) –: «وقد يحذفان معًا في مثل: (نعم)، لمن قال: أقام زيد؟» [٢].

ويقول ابن حاجي عوض – شارحًا –: «وقد يحذفان، أي: الفعل والفاعل معًا، أي: جميعًا حذفًا جائزًا في مثل: (نعم)، أراد به كلَّ ما كان يصلح لأن يكون جوابًا عن السؤال بالجملة، كما تقول: لمن قال: أقام زيدٌ؟ نعم، أو: قام زيدٌ، فإنك تختار بأحد القولين، إن شئت حذفتهما، وقلت: نعم، وإن شئت أظهرتهما، وقلت: قام زيدٌ؛ وذلك لحصول القرينة – وهو قول السائل –، وإنما أتى – في الصورتين – بـ(قد) المفيدة للجزئية لكون (الحذف خلاف الأصل في نظر الواضع)؛ لأن (الأصل فيه أن يُفهم كلُّ معنىً من اللفظ المخصوص له ملفوظًا)، فيكون الحذف – حينئذٍ – أقلَّ» [٣].

. في سياق الرد على المذهب المخالف:

فقد أجاز الكوفيون [٤] والأخفش [٥] – من البصريين – زيادة (من) في الإثبات مستدلين بقول العرب: (قد كان من مطرٍ)، وابن حاجي يلجأ إلى جعل قول العرب محتملاً لغير ما جيء به دليلاً له؛ وذلك بكونه واردًا على سبيل

---

(١) ينظر: صـ ٢٩٢ .

(٢) الكافية، لابن الحاجب صـ ١٤ .

(٣) صـ ٣٨٧ . وينظر – للمزيد –: صـ ٣٨٧ ، ٤٠٠ ، ٤١٧ ، ٤٢٥ ، ٤٣٩ ، ٤٥٣ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩ ، ٤٩٣ ، ٥٠٥ ، ٥١٨ ، ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، ٥٧٤ ، ٦٤٠ ، ٦٥٠ ، ٦٥٧ ، ٦٨٩ ، ٧٣١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٨ ، ٧٨٠ ، ٧٩٩ ، ٨١١ ، ٩٥٥ ، ٩٥٨ ، ١٠١٢ ، ١٠٩٥ .

(٤) ينظر: الكناش٢/ ٤٢، وارتشاف الضرب٤/ ١٧٢٣، وتوضيح المقاصد والمسالك، ٢/ ٧٥٠.

(٥) ينظر: معاني القرآن، للأخفش١/ ٢٧٦، وشرح التسهيل، لابن مالك٣/ ١٣٨، وشفاء العليل٢/ ٦٥٧.

الحكاية، أو بجواز كون (من) للتبعيض أو للتبيين، وإذا كان القول المأثور محتملاً لهذين الوجهين فإنه يسقط به الاستدلال، قال: «ولا يثبت هذا الأصل مع مثل هذه المحتملات» [١].

فابن حاجي عوض – في الموضعين السابقين – يردُّ المذهب المخالف [٢] عن طريق جعل ما استُدِلَّ به محتملاً لما جيء به من أجله ولغيره، وبذلك يسقط الاحتجاج به مشيرًا إلى قاعدة توجيهية من قواعد (السماع) هي (الدليلُ متى تطرقَ إليه الاحتمالُ سقطَ به الاستدلالُ)[٣].

. في سياق ردّ ما يُعْتَرَضُ به على أفراد النحاة:

فقد ذهب سيبويه [٤]، والسيرافي [٥]، وابن الدهان [٦]، والجزولي[٧]، وأبو الفداء – صاحب الكناش [٨] – إلى أن (النون) في المثنى، والجمع عوضٌ عن الحركة، والتنوين معًا، وقد اعْتُرِضَ على ذلك بـ«إنه لو كان عوضًا عنهما في جميع المواضع لم يسقط عند الإضافة كما لم تسقط الحركة، و– أيضًا – لم يثبت عند (اللام) كما لم يثبت عند (التنوين)»[٩]، وابن حاجي عوض يردُّ ذلك الاعتراض بقاعدة «ليس يجب للمعوض ما يجب للمعوض عنه من الأحكام» [١٠].

---

(١) ينظر: صـ ١١٠٢ ، وللمزيد ينظر: صـ ٤٦٥ .

(٢) وينظر – للمزيد –: صـ ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤١٠ ، ٥٥٥ ، ٦٣٣ ، ٦٠٧ ، ٦٦١ ، ٧١٥ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٦٥ ، ٩٤٣ ، ٩٦٣ ، ١٠٦٧ ، ١١٠٢ ، ١١٥٨ ، ١١٨٢.

(٣) ينظر في استدلال ابن حاجي عوض بهذه القاعدة أو بمقتضاها: صـ ٣٧٠ ، ٤١٠ ، ٥٥٥ ، ٥٧٧ ، ٥٩٥ ، ٦٠٧، ٦٣٣ ، ٦٦١ ، ٧١٥ ، ٧٤٢ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٦٥ ، ٩٤٣ ، ٩٤٥ ، ٩٦٣ ، ٩٦٥ ، ٩٧٢ ، ١٠٦٧ ، ١١٠٢ ، ١١٥٨ ، ١١٨٧.

(٤) ينظر: الكتاب، ١/ ١٧ ، ١٨ .

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١/ ١٣٧ .

(٦) ينظر: شرح الدروس في النحو، صـ ١٢١ .

(٧) ينظر: المقدمة الجزولية، صـ ٢٢ .

(٨) ينظر: ١/ ٣١٥ .

(٩) ينظر: صـ ٢٩٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ١٦٠ ، ١٦١ .

(١٠) ينظر: صـ ٢٩٢ .

المبحث الثاني

موقف ابن حاجي عوض من قواعد النحويين التوجيهية

. أولًا: موقفه من قواعد التوجيه البصرية:

. التسليم بصحة القاعدة التوجيهية، وبصحة الاستدلال بها.

. التسليم بصحة القاعدة التوجيهية دون التسليم بصحة الاستدلال بها.

. عدم التسليم بصحة القاعدة التوجيهية، ومن ثم عدم التسليم بصحة الاستدلال بها.

. ثانيًا: موقفه من قواعد التوجيه الكوفية:

. التسليم بصحة القاعدة التوجيهية، وبصحة الاستدلال بها.

. التسليم بصحة القاعدة التوجيهية، دون التسليم بصحة الاستدلال بها.

. عدم التسليم بصحة القاعدة التوجيهية، ومن ثم عدم التسليم بصحة الاستدلال بها.

. عدم التعرض لقاعدة التوجيه الكوفية.

. ثالثًا: موقفه من القواعد التوجيهية لأفراد النحاة:

. التسليم بصحة القاعدة التوجيهية وبصحة الاستدلال بها.

. التسليم بصحة القاعدة التوجيهية، دون التسليم بصحة الاستدلال بها.

. عدم التسليم بصحة القاعدة التوجيهية، ومن ثم عدم التسليم بصحة الاستدلال بها.

. عدم وضوح وجهة نظر ابن حاجي عوض من قاعدة التوجيه.

موقف ابن حاجي عوض من قواعد النحويين التوجيهية

لقد تنوع موقف ابن حاجي عوض من القواعد التوجيهية الواردة في شرحه على كافية ابن الحاجب على لسان البصريين، أو الكوفيين، أو أحد أفراد النحاة تنوعًا ظهر جليًا واضحًا، فهو إما أن يسلِّم بصحة القاعدة التوجيهية مع تسليمه بصحة الاستدلال بها، أو يسلِّم بصحة القاعدة التوجيهية – ويظهر ذلك من استدلاله بها في مواضع أخرى – مع عدم تسليمه بصحة الاستدلال بها في الموضع نفسه، أو يرفض التسليم بصحة القاعدة التوجيهية صحةً واستدلالاً، أو يتوقف عن أن يكون له موقفٌ صريحٌ منها، وهو يلجأ – في رفض قواعد التوجيه – إلى معارضتها بقاعدةٍ توجيهيةٍ أخرى، أو بالتعليل، أو ببيان عدم انطباقها على السماع التي وردت قاعدة التوجيه مقويةً له، على النحو التالي:

. أولًا: موقفه من قواعد التوجيه البصرية:

. التسليم بصحة القاعدة التوجيهية، وبصحة الاستدلال بها:

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز منع صرف المنصرف لأجل الضرورة مع العلمية [١]؛ لأن (الضرورة لا توجبُ الردَّ إلى غيرِ الأصلِ) [٢]، وإلى القول بإعمال الثاني في باب الإعمال – دون الأول – وإن لزم عليه الإضمار قبل الذكر؛ لوجود ما يفسِّره [٣]؛ إذ (الإضمارُ قبل الذكرِ يجوزُ إذا وُجِدَ ما يفسِّره) [٤]، وإلى القول بمنع تقديم الحال على ذي الحال المجرور [٥]، مستدلين لذلك بأدلةٍ منها أن (الجارَّ – لضعفه في العملِ – لا يتقدمُ عليه المجرورُ، وما هو تابعٌ له

(١) ينظر: الإنصاف، صـ ٤٠٥ ، وشرح المفصل، لابن يعيش ١/ ١٨٨ ، وارتشاف الضرب، ٢/ ٨٩٢ ، وائتلاف النصرة، صـ ٥٩ .

(٢) ينظر: صـ ٣١١ .

(٣) ينظر: المقتضب، ٤/ ٧٢، والمسائل الحلبيات، صـ ٢٣٧، والإنصاف، صـ ٧٩، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢/ ١٦٧.

(٤) ينظر: صـ ٣٩٤ .

(٥) ينظر: البديع١/ ١٩٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٠، والفوائد الضيائية، ١/ ٣٤٨.

– في المعنى – أولى منه أن لا يتقدَّمَ عليه) [١]، وابنُ حاجي عوض يوافق البصريين في المسائل – سالفة الذكر –، فيعتمد قواعدهم فيها مسلِّمًا بصحتها، وبصحة استدلالهم بها في المواضع المذكورة [٢].

. التسليم بصحة القاعدة التوجيهية دون التسليم بصحة الاستدلال بها:

ذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر يرتفع بالمبتدأ؛ لأن المبتدأ يقتضي الخبر ويطلبه، و(العمل للطالب المقتضي) [٣]، وضعَّفه ابن حاجي عوض؛ لأن المبتدأ اسمٌ، و(الأصل فيه أن لا يعمل)، فضعفَ أمرُه في التأثير العملي [٤]، وابن حاجي عوض – لاشك – يسلِّمُ بقاعدتهم، غير أنه لا يرى انطباقها على تلك المسألة، فردَّها لكونها معارضةً لقاعدةٍ أخرى.

كما ذهب قدماء البصريين [٥]، وسيبويه – في ظاهر مذهبه – [٦]، إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها لجواز تقديم معمول خبرها عليها، معتمدين قاعدة (المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل)، ودعَّموا قاعدتهم بقوله – تعالى –: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٧]، فإن (يوم) معمول (مصروفًا)، وقد تقدَّم على (ليس) فجواز تقديم معموله أولى، وابن حاجي عوض – مع تسليمة بصحة القاعدة في نفسها؛ حيث اعتمد القاعدة مع البصريين لجواز تقديم الخبر على

(١) ينظر: صـ ٦٠٦ .

(٢) ينظر: – للمزيد – صـ ٥٥٤.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل، ٣/ ٢٥٧ ، وارتشاف الضرب،٣/ ١٠٨٥ ، والمساعد، ١/ ٢٠٥ ، وهمع الهوامع، ١/ ٣١١.

(٤) ينظر: صـ ٤٢٣ .

(٥) ينظر: توجيه اللمع صـ ١٣٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٧١، والمساعد ١/ ٢٦٢.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ١٠١ ، ١٠٢، والمنسوب إليه في: شرح المفصل، لابن يعيش ٤/ ٣٦٩، وشرح التسهيل، لابن مالك ١/ ٣٥١، وتذكرة النحاة، صـ ٤٤٠، هو القول بالجواز، وهو ما رجحه أ.د. محمد حسين المحرصاوي في كتابه (من أثر الكتاب في اختلاف أولى الألباب صـ ٨٣).

(٧) سورة (هود) من الآية (٨).

المبتدأ [١] – يلجأ إلى القول بجواز أن يكون: (يوم) مرفوع المحلِّ على الابتداء، و(الفتح) فيه لإضافته إلى الفعل (يأتيهم)، والخبر (ليس مصروفًا)، أو أن يجعل (يوم) – على تسليم انتصابه – بفعلٍ مقدرٍ دلَّ عليه الخبر [٢]، ليصل في النهاية إلى أن القاعدة من الممكن أن تنطبق على غير هذه الآية الكريمة.

. عدم التسليم بصحة القاعدة التوجيهية، ومِنْ ثَمَّ عدم التسليم بصحة الاستدلال بها:

ذهب بعض البصريين إلى أن الخبر مرتفعٌ بالمبتدأ والابتداء جميعًا[٣]، مقتنعين بقاعدة (العامل المعنويُّ يتقوَّى بالعامل اللفظيِّ فيعمل في اسمين)، وابن حاجي عوض يرفض تلك القاعدة بقاعدة (إذا لم يكن للمبتدأ تأثيرٌ في العمل؛ لأنه اسمٌ، والأصل ألا يعمل – والابتداءُ له تأثيرٌ– فإضافةُ ما لا تأثيرَ له إلى ما له تأثيرٌ لا تأثيرَ له) [٤]، فهو لا يسلِّم بقاعدتهم صحةً، فضلاً عن أن يسلِّم بها استدلالاً.

. ثانيًا: موقفه من قواعد التوجيه الكوفية:

. التسليم بصحة القاعدة التوجيهية، وبصحة الاستدلال بها:

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يتقدَّم خبر (ليس) عليها؛ لأنها وإن كانت فعلاً، لكنها ليست بفعلٍ متصرفٍ؛ إذ (التصرُّفُ في الفعل – باعتبار العمل – إنما هو

---

(١) ينظر: صـ ٤٤٢ .

(٢) ينظر: صـ ١٠٦٧ ، وزاد النحاة أن معمول الخبر هنا ظرف، والظروف يتوسع فيها، ينظر: الإنصاف، صـ ١٤٢ ، والتبيين، صـ ٣١٥ ، ٣١٦ ، وشرح التسهيل، لابن مالك ١/ ٣٣٦ ، والتذييل والتكميل، ٤/ ١٨١ ، والتصريح للأزهري ١/ ٢٤٥.

(٣) ينظر: أسرار العربية صـ ٧٧ ، والإنصاف، صـ ٤٠ ، وشرح المفصل، لابن يعيش ١/ ٢٢٣ ، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك ١/ ٣٣٤ .

(٤) ينظر: صـ ٤٣٢ ، وللمزيد ينظر: صـ ٤٢٣ .

بقدر التصرُّفِ في نفسه) [١]، وابن حاجي عوض يتابع الكوفيين في استدلالهم بالقاعدة التوجيهية في المسألة – سابقة الذكر – [٢].

. التسليم بصحة القاعدة التوجيهية، دون التسليم بصحة الاستدلال بها:

ذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول من العاملين في الاسم المتنازع فيه أولى من إعمال الثاني [٣]، وقد استدلوا لذلك بأدلةٍ منها، أن (إعمال ما هو الأهم – وهو الفعل المتقدِّم؛ إذ المقدَّم موضعٌ لا يقع فيه إلا ما هو أهم بالذكر – أولى من إعمال غيره وإن كان أقرب)، وأن (إعمال الثاني يلزم عليه الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائزٍ)، وابن حاجي عوض يسلِّم بالقاعدتين التوجيهيتين غير أنه لا يسلِّم بصحة الاستدلال بهما في هذا الموضع، فردَّ الأولى بأن (قوة الأول ليست بأكثر من قوة المقاربة والجوار)، وردَّ الثانية بأن (الإضمار قبل الذكر يجوز إذا وُجِدَ ما يفسِّره) [٤].

. عدم التسليم بصحة القاعدة التوجيهية، ومن ثم عدم التسليم بصحة الاستدلال بها:

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان؛ لأن المبتدأ لا بدَّ له من خبر، والخبر لا بدَّ له منه؛ لضرورة أمر الإفادة، فالاقتضاء التام حاصلٌ بينهما، وإذا كان الأمر على هذا عمل كلٌّ منهما في صاحبه ما عمل صاحبه فيه، (ولا يمتنع أن يكون بين الشيئين عامليةٌ ومعموليةٌ لكلٍّ منهما في الآخر)[٥]، كما في قوله – تعالى –: ﴿**أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ**﴾ [٦]، وقوله – تعالى–:

---

(١) ينظر: الإنصاف، صـ ١٣٨، وتوجيه اللمع، صـ ١٣٩ ، وارتشاف الضرب، صـ ١١٧١.

(٢) ينظر: صـ ١٠٦٧ .

(٣) ينظر: معاني القرآن، للفراء ٢/ ١٦٠، والإنصاف، صـ ٧٩، والتبيين، صـ ٢٥٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ١/ ٢٠٦ .

(٤) ينظر: صـ ٣٩٤ .

(٥) ينظر: أسرار العربية صـ ٧٣، والإنصاف، صـ ٤٠، وشرح المفصل، لابن يعيش ١/ ٢٢٢ ، وشفاء العليل، ١/ ٢٧٢.

(٦) سورة (الإسراء) من الآية (١١٠).

﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [١]، وابن حاجي عوض يرفض استلزام ذلك الاقتضاء عمل كلٍّ منهما في الآخر، وإلا لوجب أن يعمل الفاعل في الفعل لما بينهما من شدِّة الاقتضاء، ولا يسلِّم بصحة قاعدة الكوفيين التوجيهية – هنا –؛ لأن ما ذكروه يستلزم المحال؛ لأن (مرتبة العامل يجب أن تكون قبل مرتبة المعمول)، ولو كان ما ذُكر حقًا لوجب أن يكون كلٌّ منهما مقدمًا على الآخر، وهو محال، ثم هو يُسقِط استدلالهم بالسماع عن طريق التأويل، فهو لا يسلِّم أن الجزم في الفعل في الآيتين بـ (أيًّا)، و(أينما) حقيقةٌ، بل هو بـ (إنْ) وهما نائبان عنها لفظًا، فلم يعملا شيئًا، مع أنه – على تقدير التسليم – لا يلزم من الجواز ههنا – لاختلاف عملهما – الجواز ثمة لعدم الاختلاف فيه [٢].

كما استدلَّ الكوفيون بقاعدة (الخلاف يوجب النصب) على أن المفعول معه منصوبٌ على الخلاف، بمعنى أن ما بعد (الواو) لا يصلح أن يجري على ما قبله؛ لأن هذه (الواو) لا تقتضي المشاركة في الفعل، ولذلك لم يكرَّر الفعل، نحو: (استوى الماءُ والخشبةَ)، فلا يصلح اشتراك (الخشبة) مع (الماء) في الفعل (استوى)؛ لأنها لم تكن معوجةً فتستوي، وإذا لم يشاركه في الفعل فقد خالفه في المعنى، فنصب على الخلاف [٣]، وابن حاجي عوض يرفض هذه القاعدة، كما أنه لا يسلِّم الاستدلال بها في هذا الموضع؛ فردَّ القاعدة بأن هذه (الواو) لا تقتضي المشاركة في الفعل، فينتصب على الخلاف [٤].

. عدم التعرُّض لقاعدة التوجيه الكوفية:

ذهب الكوفيون إلى أن (كي) ناصبةٌ بنفسها مطلقًا، واستدلوا على مطلوبهم بدخول (اللام) عليها، فإن دخولها عليها يبطل حرفيتها؛ إذ (لا يجوزُ دخولُ حرفِ

(١) سورة (النساء) من الآية (٧٨).

(٢) ينظر: صـ ٤٢٢ .

(٣) ينظر: أسرار العربية صـ ١٤٥ ، والإنصاف، صـ ٢٠٧ ، والتبيين، صـ ٣٨١ ، وتوجيه اللمع، صـ ٢٠١.

(٤) ينظر: صـ ٥٩١ . وللمزيد ينظر: صـ ١١٤٥ .

الجرِّ على آخرَ مثلِه) [١]، وابن حاجي عوض يختار مذهب البصريين وهو أن (كي) إن كانت مع (اللام) الداخلة عليها فهي ناصبةٌ، وإلا فبإضمار (أنْ) [٢]، غير أنه لم يُلقِ بالاً لقاعدة الكوفيين، ولم يتعرَّض لإبطالها، بل اكتفي بتصويب مذهب البصريين [٣].

. ثالثًا: موقفه من القواعد التوجيهية لأفراد النحاة:

. التسليم بصحة القاعدة التوجيهية وبصحة الاستدلال بها:

ذهب الخليل وسيبويه [٤] إلى جر تمييز (كم) الاستفهامية بـ(مِنْ) المقدرة – إذا كانت مجرورة –، نحو: (على كم جذعٍ بيتك مبنيٌ)؛ معتمدين قاعدة (حذف حرف الجرِّ مع بقاء عمله جائزٌ)؛ لأن (كم) بمنزلة عددٍ مركبٍ، والعدد المركَّب لا يعمل الجرَّ في مميزه، فكذلك ما كان بمنزلته؛ لأن (الفرع لا يَفْضُلُ الأصلَ) [٥]، كما وافق ابن كيسان النحويين في امتناع تقديم خبر (ما دام) عليها [٦]؛ مستثيرًا بقاعدة (معمول المصدر لا يتقدَّم عليه) [٧]، وابن حاجي عوض يسلِّم بصحة القاعدتين التوجيهيتين، وبصحة الاستدلال بهما في هذا الموضعين المذكورين.

. التسليم بصحة القاعدة التوجيهية، دون التسليم بصحة الاستدلال بها:

ذهب المازني [٨] والمبرد [٩] إلى جواز تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلاً، أو اسمَ فاعلٍ، أو مفعولٍ، تمسكًا بقاعدة (العامل القويُّ يُتَصَرَّفُ في عمله إذا كان متصرفًا في نفسه)، ودعَّموا القاعدة بقول الشاعر:

---

(١) ينظر: الإنصاف، صـ ٤٦١، وائتلاف النصرة، صـ ١٥٠، والتصريح، للأزهري ٢/ ٣٦٠.
(٢) ينظر: المقتضب، ٢/ ٦، والتصريح، للأزهري ٢/ ٣٥٩.
(٣) ينظر: صـ ٩٩٩ ، ١٠٠٠ .
(٤) ينظر: الكتاب، ٢/ ١٦٠، والبديع، ١/ ٦٥٦، وارتشاف الضرب، ٢/ ٧٧٨ .
(٥) ينظر: صـ ٨٤٥ .
(٦) ينظر: الكافية، صـ ٤٨، والكناش، ٢/ ٤٣.
(٧) ينظر: صـ ١٠٦٦ .
(٨) ينظر: الإنصاف، صـ ٢٢١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢/ ٣٨٩ ، وشرح الكافية، للرضي ٢/ ٧١ ، وهمع الهوامع، ٢/ ٢٦٨ ، ونحو المازني صـ ٧١.
(٩) ينظر: المقتضب، ٣/ ٣٧، والأصول، ١/ ٢٢٣ : ٢٢٤، وهمع الهوامع، ٢/ ٢٦٨.

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ [١].

على أن في (كاد) ضمير الشأن، وفي (تطيب) ضمير (سلمى)، و(نفسًا) تمييزٌ عنه قدِّم عليه، فردَّ ابن حاجي عوض قاعدتهم التوجيهية لكونها معارضةً بقاعدة (العامل القوي يُتَصَرَّفُ في عملِه – إذا كان متصرفًا في نفسه ما لم يمنع مانعٌ –) [٢]، ومن الموانع قاعدة: (تقديم المفسِّر على المفسَّر لا يجوز)؛ إذ التمييز بمثابة تفسيرٍ وتفصيلٍ [٣]، كما ردَّ السماع المقويَّ لها باختلاف روايته، قال: «الرواية – في هذا البيت – مختلفةٌ» [٤]، ثم ذكر روايتين للبيت، أولاهما: (وما كاد نفسي) بالإضافة، فـ(نفسي) اسم (كاد)، و(تطيب) خبره، فكأنه قال: (ما كاد نفسي طيبة)، والأخرى: (يطيب) – بـ(الياء) المنقطة بنقطتين من تحت – ، فحينئذٍ يحتمل أن يكون في (كاد) ضمير الحبيب الذي سبق ذكره في المصراع الأول، كما في (يطيب)، فيكون (نفسًا) تمييزاً عن (كاد حبيبها) [٥]، ثم يقول: «وفيه رواياتٌ أخر غير هذه، فلا يكون دليلاً قاطعًا»[٦]، فابن حاجي عوض يسلِّم بقاعدة (العامل القويُّ يُتَصَرَّفُ في عمله – إذا كان متصرفًا في نفسه –) بدليل أنه استدل بها – متابعًا البصريين [٧] –، على أنه لا مانع من عمل الفعل في المتقدِّم، نحو (زيدًا ضربت)؛ لكونه قويًا في العمل؛ لأصالته فيه [٨].

---

(١) البيت من بحر (الطويل) للمخبل السعدي، في: الخصائص، ٢/ ٣٨٤، برواية (ليلى للفراق... وما كان... يطيب)، وله أو لأعشى همدان، أو لقيس بن الملوح في: المقاصد النحوية، ٣/ ١١٨٧، والدرر اللوامع،١/ ٥٣١، ٥٣٢، برواية (ليلى للفراق... وما كان) فيهما، وبلا نسبة في: أسرار العربية، صـ ١٥٣، والفوائد الضيائية، ١/ ٣٨٣. الشاهد: في قوله: (نفسًا بالفراق تطيب)؛ حيث تقدم التمييز (نفسًا) على عامله (تطيب).

(٢) ينظر: صـ ٦٣٣ .

(٣) ينظر: صـ ٦٣٢ .

(٤) ينظر: صـ ٦٣٣ .

(٥) تنظر روايات البيت المختلفة وتوجيهها في: علل النحو، صـ ٣٩٣، والمقتصد، ٦٩٥، ٦٩٦، والمقاصد النحوية، ٣/ ١١٨٨، ١١٨٩، والفوائد الضيائية، ١/ ٣٨٣، ٣٨٤.

(٦) ينظر: صـ ٦٣٣ .

(٧) ينظر: تسهيل الفوائد، صـ ٨٤ ، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢/ ١٥٣ ، والتذييل والتكميل، ٧/ ٣٩ ، وتمهيد القواعد ، ٤/ ١٧٤٤.

(٨) ينظر: صـ ٥٠٥ .

وخالف الفراء [١] فأجاز تقديم الحال على العامل إذا كان فعلاً أو شبهه؛ لأنهما قويان [٢]، وأجاز تقديم أخبار الأفعال الناقصة كلها على أسمائها – عند انتفاء المانع عنه – بالاتفاق؛ لكونها أفعالاً [٣]، غير أنه لا يسلم بانطباق تلك القاعدة على التمييز [٤].

. عدم التسليم بصحة القاعدة التوجيهية، ومن ثم عدم التسليم بصحة الاستدلال بها:

استدل الأخفش [٥]، والطوال [٦]، وابن جني [٧]، بقول الشاعر:

جَزَى ربُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ ... جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ [٨]

---

(١) ينظر: علل النحو صـ ٣٧٢،وأسرار العربية صـ ١٥١،وائتلاف النصرة صـ ٣٧.

(٢) ينظر: صـ ٦٠٥ .

(٣) ينظر: صـ ١٠٦٤ .

(٤) يرى ابن حاجي عوض أن تصرف العامل القويّ ليس تصرفًا مطلقًا، بل إذا لم يصطدم بما يمنع ذلك، ومن ثم صحح مذهب سيبويه (ينظر: الكتاب ١/ ٢٠٥)، وجمهور البصريين (ينظر: الأصول، ١/ ٢٢٣ ، وارتشاف الضرب، ٤/ ١٦٣٤)، القائل بعدم تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلاً أو اسمَ فاعلٍ، أو مفعولٍ، مع قوة العامل فيه – حينئذٍ –؛ لوجود موانع ثلاثة، الأول: أن التمييز فاعلٌ في المعنى غالبًا؛ لأن أصل: (طاب زيدٌ نفسًا): (طابت نفسُ زيدٍ، أو موصوفًا بما انتصب عنه؛ لأن أصل: (منوان سمنًا): (سمن منوان)، وكما لا يتقدَّم الفاعل على الفعل، كذلك لا يتقدم التمييز لذلك، وما هو بمعنى المفعول منه محمولٌ عليه، الثاني: أن التمييز تفسيرٌ وتفصيلٌ، فلو قدِّم على الفعل لزم تقديمه على المفسِّر، وهو غير جائز، والثالث: أن الغرض منه ذكر الشيء مجملاً أولاً، ومفسَّرًا ثانيًا؛ ليكون أوقع في النفس وآكد، فلو قدِّم لفات هذا الغرض. (ينظر: صـ ٦٣٢).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب، ٢/ ٩٤٣، وخزانة الأدب، ١/ ٢٧٧.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، ٢/ ٥٩٧، والمساعد، ١/ ١١٣.

(٧) ينظر: الخصائص١/ ٢٩٤، وشرح الكافية الشافية٢/ ٥٨٥، وخزانة الأدب١/ ٢٧٧.

(٨) البيت من بحر (الطويل)، وهو لأبي الأسود الدؤلي في: ديوانه صـ ٤٠١، وللنابغة في: ديوانه صـ ١٦١، والخصائص ١/ ٢٩٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٦١١، وبلا نسبة في: شرح ابن عقيل على ألفية ابن ماك ٢/ ١٠٨، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٨٦. الشاهد: =

على جواز إعادة الضمير من الفاعل المتقدم – ربُّه – على المفعول المتأخر – عديَّ –، فقد عاد الضمير على متأخرٍ في اللفظ والرتبة، معتمدين قاعدة (الإضمار قبل الذكر جائزٌ)، وقد طعن ابن حاجي عوض في الشاهد الشعريِّ بأنه محمولٌ على ضرورة الشعر، والكلام في سعة الكلام [١]، أو أن تكون (الهاء) عائدةً إلى المصدر، والتقدير: (جزى ربُّ الجزاء)، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر؛ إذ كان دالاً عليه [٢]، فابن حاجي يسقط الاستدلال بـ(السماع) من أجل اسقاط الاستدلال بالقاعدة التوجيهية.

وذهب الكسائي، ووافقه – في ذلك – هشام الضرير [٣]، وابن مضاء [٤]، إلى جواز حذف الفاعل في الأول من الفعلين المتنازعين، فيقول: (ضربني وأكرمني الزيدان)، مستمسكًا بقاعدة (الإضمار قبل الذكر غير جائز) [٥]، وابن حاجي لا يسلِّم بتلك القاعدة فيردها بقاعدة (الإضمار قبل الذكر جائز – إذا وجد ما يفسِّره –) [٦]، ومن ثم يرفض ما ذهب إليه الكسائي من جواز حذف الفاعل.

=

في (جَزَى ربُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ)؛ حيث أعاد الضمير من الفاعل المتقدم (ربُّه) على المفعول المتأخر (عديَّ) ، فكان هذا الضمير عائدًا على متأخرٍ لفظًا ورتبةً.

(١) ينظر: صـ ٣٧٥، وحمل بعضهم البيت على الضرورة، ينظر: البغداديات، صـ ٤٦٥، وأمالي ابن الشجري١/ ١٥٢، ١٥٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٨٣.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ١٥٢ ، ١٥٣ ، وشرح المفصل، لابن يعيش ١/ ٢٠٣ ، وشرح كافية ابن الحاجب، لابن حاجي عوض صـ ٣٧٥.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٦/ ٣٣٦ ، والمساعد ١/ ٤٥٨ ، وهمع الهوامع ٣/ ٩٦.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٤ ، وشرح شذور الذهب، لابن هشام صـ ١٩٨ ، وهمع الهوامع، ١/ ٥١٢ ، ٣/ ٩٦.

(٥) ينظر: الحلبيات صـ ٢٣٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٠ ، ٦٠١، وشرح الكافية، للرضي ١/ ٢٠١ ، ٢/ ٤٤٨، ومغني اللبيب ٦/ ٣٣٦ ، والمساعد، ١/ ٣٦١.

(٦) ينظر: صـ ٣٩٥ .

. عدم وضوح وجهة نظر ابن حاجي عوض من قاعدة التوجيه:

يرى الأخفش انصراف (أحمر) بعد التنكير؛ لأن الوصفية قد زالت بالعلمية، وهى بالتنكير، فبقي على سببٍ واحدٍ فصرف لعدم اعتبار الوصف بعده [١]، معتمدًا قاعدة (حقُّ الزائل أن لا يُعتبر) [٢]، كما اعتمد الفراء قاعدة (الشيء إذا عُرِفَ في موضعٍ جاز تركه لدلالة الموضع عليه) [٣] فأجاز انجرار مميز (كم) الخبرية بتقدير (من)؛ لكثرة دخول (من) على مميز الخبرية [٤]، وذهب الأكثرون – ومنهم المبرد [٥]، وابن السراج [٦]، والسيرافي [٧] – إلى أن المغلَّب على (حبَّذا) الاسمية؛ لقوة الاسم؛ معتمدين قاعدة (الغلبة – عند التركيب – للأقوى)، في حين ذهب الآخرون – ومنهم الأخفش [٨]، وخطاب الماردي [٩] – إلى أن المغلَّب عليها الفعلية؛ لتقدم الفعل في التركيب، متمسكين بقاعدة (الغلبة لما هو المتقدم) [١٠]، وابن حاجي عوض يورد تلك القواعد التوجيهية في شرحه على كافية ابن الحاجب على لسان أصحابها دون أن يكون له عليها تعقيبٌ.

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية، لابن الحاجب ١/ ٣١٧، ولابن القواس صـ ١٣٥، ولصلاح بن أبي القاسم ١/ ١٧٣ ، وللجامي ١/ ١٤١.

(٢) ينظر: صـ ٣٦١ .

(٣) ينظر: صـ ٨٤٥ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٢/ ٤٢٠، وتوضيح المقاصد والمسالك، ٣/ ١٣٣٦.

(٥) ينظر: المقتضب، ٢/ ١٤٣ .

(٦) ينظر: الأصول، ١/ ١١٥ .

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب، ٤/ ٢٠٥٩، والتصريح، للأزهري ٢/ ٩٠.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب، ٤/ ٢٠٥٩، والمساعد، ٢/ ١٤٢، وشفاء العليل، ٢/ ٥٩٥.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب، ٤/ ٢٠٦٠ ، والمساعد، ٢/ ١٤٢.

(١٠) ينظر: صـ ١٠٩٢.

المبحث الثالث
أثر قواعد التوجيه في الاستدلال بالأصول النحوية
عند ابن حاجي عوض

. أثر قواعد التوجيه في الاستدلال بالقياس:

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بالمقيس عليه.

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بقياس الشبه.

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بقياس الطرد.

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بقياس الضد على الضد، والنظير على النظير.

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بالاستحسان.

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بقياس الأولى.

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بالأصل، والفرع في باب القياس.

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بالاستصحاب.

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بالأصل، والفرع في باب الاستصحاب.

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بالإجماع.

أثر قواعد التوجيه في الاستدلال بالأصول النحوية عند ابن حاجي عوض

لقد كان لقواعد التوجيه أثرٌ واضحٌ عند ابن حاجي عوض في الأحكام النحوية المختلفة التي بناها على ضوء الاستدلال بالأصول النحوية، وذلك على النحو التالي:

. أثر قواعد التوجيه في الاستدلال بالقياس:

لقد تشدَّد ابن حاجي عوض في (القياس على المسموع)؛ فقد بنى منهجه على الشواهد الموثوق بها، الأكثر دورانًا وشيوعًا على ألسنة العرب؛ ومن ثم فلم يقسْ إلا على الكثير المسموع؛ ليكون مثلاً يُحتَذَى به، وقاعدةً تتبع، ويتضح ذلك من خلال الكلام عن العناصر التالية:

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بالمقيس عليه:

يرى ابن حاجي عوض – كما يرى الكوفيون [١]– قلب ألف الندبة (ياءً) بعد (نون) التثنية لأجل كسرتها، فتقول: (وازيدانيه)، ولا تقول فيها: (يا زيداناه) – كما يقول البصريون [٢]–، بإثبات (الألف)، وقلب كسرة (النون) فتحةً لأجلها؛ لكون الثاني موهمًا للّبس؛ إذ إن في الفتح وسلامة (الألف) إيهام أن اللفظ ليس لفظ تثنية، وإنما هو من الأعلام المختتمة بـ(ألف)، و(نون) مزيدتين كـ(سلمان)، و(مروان)، وقد بنى ابن حاجي عوض اختياره رأي الكوفيين مستنيرًا بالقاعدة التوجيهية الحاكمة بأن (القياس إنما يكون على المسموعِ، لا على غيره) [٣]، فقد حكى أبو حاتم عن العرب أنهم يقولون في نداء (هن) – مثنى –: (يا هنانيه)،

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٨، والتذييل والتكميل، ١٣/ ٣٨٣، وتمهيد القواعد، ٧/ ٣٦١٠، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٩٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك٣/ ٤١٨، والتذييل والتكميل١٣/ ٣٨٣، والمقاصد الشافية ٥/ ٣٩٨.

(٣) ينظر: صـ ٥٥٣ .

ولم يحك: (يا هناناه) [١]، قال أبو حيان – متعقبًا البصريين –: «وهذا شيءٌ لم يُسْمَعْ من العرب، إنما سُمِعَ ما حكاه أبو حاتم من قولهم: (يا هنانيه)» [٢].

كما رفض ابن حاجي عوض القياس على ما حذف منه حرف النداء – وهو اسم جنس –، نحو: (أصبح ليل)، و(أطرق كرا) [٣]، وعلى ما سمع عن العرب من ورود العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار [٤]، وعلى ما جاء من نحو: (ثلاثة أثوابًا) مما نصب فيه مميِّز العدد (ثلاثة) الذي حقُّه الجر [٥]، وعلى ما جُمع بـ(الألف)، و(التاء)، مع وجود جمع تكسيرٍ له، كـ(بوانات) – بكسر (الباء) – مع وجود (بون) – بضم (الباء)، وسكون (الواو) – [٦]، وعلى ما جاء من إثبات (الواو، والياء، والألف) في آخر المعتل – عند الجزم –[٧]، وهو في ذلك متأثرٌ بسيطرة قاعدة توجيهية تقضي بأن (الشاذُّ لا يقاسُ عليه ولا يُعَوَّلُ عليه).

كما وصف ابن حاجي عوض إضافة الصفة (الفاعلون) إلى الضمير المتصل مع بقاء (نون) الجمع المؤذنة بالانفصال في قول الشاعر:

هُمُ [٨] الآمِرُونَ الخَيْرَ وَالفَاعِلُونَهُ...إِذَا مَا خَشَوا مِنْ حَادِثِ الدَّهْرِ مُعْظَمَا[٩]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٣/ ٤١٨، والتذييل والتكميل، ١٣/ ٣٨٣، والمقاصد الشافية، ٥/ ٣٩٨ ، وأقول: ذكر ابن السراج في (أصوله ١/ ٣٤٨)، وابن مالك في (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٤٦) أن هذا محكي عن الأخفش.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب، ٤/ ٢٢١٠ .

(٣) ينظر: صـ ٥٥٦ .

(٤) ينظر: صـ ٧٤١ ، ٧٤٢ .

(٥) ينظر: صـ ٨٨٥ .

(٦) ينظر: صـ ٩٢٦ .

(٧) ينظر: صـ ٩٩٠ .

(٨) لم ترد كلمة (هم) عند ابن حاجي عوض. ينظر: صـ ٧٠٦ .

(٩) البيت من بحر (الطويل) ، لم يعرف قائله، بلا نسبة في: الكتاب، ١/ ١٨٨، برواية: (هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونه... إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمْرِ مُعْظَمَا)، ومعاني القرآن، للفراء ٢/ ٣٨٦، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٣، برواية:

=

بأنه لا يعتدُّ به، متمسكًا بقاعدة (ما ليس من كلامِ الفصحاءِ لا اعتدادَ به) [١]، ومِنْ ثَمَّ لا يقاس عليه، ثم نقل ابن حاجي عوض وجهة نظر غيره من النحاة- كالزمخشري [٢]، وابن الأثير [٣]-، فقال: «وقيل: لأنه شاذٌّ لا يصحُّ القياس عليه، ولذلك لا يجوز في سعة الكلام» [٤]، وما نقله متضمنٌ لقاعدة توجيهية – أيضًا – هي (الشاذُّ لا يقاسُ عليه).

كذلك رفض ابن حاجي عوض (القياس) على ما سمع مما فُصِلَ فيه الضمير مع إمكان اتصاله، وذلك قول الشاعر: (إليكَ حتى بلغتُ إياك) [٥]؛ لأنه نادرٌ، و(النادرٌ لا يُعْتَدُّ به) [٦].

ولم يرتضِ ابن حاجي عوض قياس وزن (فَعْلَال) من الرباعيِّ، فنحو (قَرْقَار)، و(عَرْعَار)؛ قليلٌ، و(ما كان قليلاً لا يصلحُ أن يكون مقيسًا عليه)[٧].

ولم يقسْ ابن حاجي عوض على ما جاء من نحو: (مُسْهَب) – من السهب –، و(محضَر) – من أحضر –، و(مفلَح) – من أفلح – بالفتح في الكل

=

(هم القائلونَ الخيرَ والفاعلونَه... إذَا ما خَشُوا من محدث الأمر مُعْظَما)، الشاهد: في قوله: (والفاعلونه)؛ حيث أضاف الصفة (الفاعلون) إلى الضمير المتصل مع بقاء نون الجمع المؤذنة بالانفصال.

(١) ينظر: صـ ٧٠٦ .

(٢) ينظر: المفصل صـ ١٠١؛ حيث وصف الزمخشري البيت بأنه «مما لا يعمل عليه».

(٣) ينظر: البديع، ١/ ٢٩٨؛ حيث وصف ابن الأثير البيت بأنه «شاذٌ لا يعرَّج عليه».

(٤) ينظر: صـ ٧٠٦ .

(٥) عجز بيت من بحر (الرجز)، وصدره (أتتك عنسٌ تقطع الأراكا)، وهو لحميد الأرقط، في: الكتاب، ٢/ ٣٦٢، وورد البيت كاملاً في: تخليص الشواهد، صـ٩٢، وبلا نسبة في: الخصائص، ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٤، وتوجيه اللمع، صـ ٣٠٩، والتذييل والتكميل، ٢/ ٢٤٧، وورد البيت كاملاً في: تخليص الشواهد، صـ ٨٥. الشاهد: في قوله: (بلغت إياك) ؛ حيث فصل الضمير مع إمكان أن يقول: (بلغتك).

(٦) ينظر: صـ ٧٨١ .

(٧) ينظر: صـ ٨٣٢ .

-، وكذلك (عاشب) -من أعشب -، و(وارس) - من أورس -، و(يافع) - من أيفع -[١]، كما رفض قياس المبرد [٢] – متابعًا الكوفيين [٣]- (حتى) على (إلى) في دخولها على الضمير؛ لكونها حرفًا مثلها [٤]، بناءً على القاعدة التوجيهية التي حكمت بذلك، وهي (الشاذُّ والنادرُ لا اعتدادَ بهما).

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بقياس الشبه:

حكم ابن حاجي عوض ببطلان عمل كلٍّ من (ما)، و(لا) النافيتين العاملتين عمل (ليس) بالمشابهة [٥] إذا انتقض معنى النفي فيهما بـ(إلا)؛ إذ يعود الكلام إلى الإثبات [٦]، وبعدم إعمال المصدر عند تصغيره أو وصفه؛ لأنه بالتصغير والوصف يمنع عن أن يقدر بـ(أن) والفعل، فيخرج عن مشابهة الفعل [٧]، وبأن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي لا يعمل؛ لعدم مشابهته إياه [٨]، وبعدم عمل (إذن) في غير الاستقبال؛ لأنها إنما عملت لشبهها لـ(أن) المصدرية التي عملت لشبهها لـ(أنَّ) المثقلة، العاملة لشبهها بالفعل، ومن جملة وجوه

(١) ينظر: صـ ٩٣٨ .

(٢) ينظر: شرح الكافية، لابن القواس صـ ٦٠٨، والنكت الحسان، صـ ١١١، ١١٢، والعوامل المائة، للشيخ خالد الأزهري صـ ١٠٩ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب، ٤/ ١٧٥٥، ١٧٥٦، والجنى الداني، صـ ٥٤٣، ٥٤٤، والمساعد، ٢/ ٢٧٣، وشفاء العليل، ٢/ ٦٦٨.

(٤) ينظر: صـ ١١٠٦ .

(٥) تشبه (ما) النافية (ليس) في أربعة أشياء: النفي، ونفي ما في الحال، ودخولها على المبتدأ والخبر، ودخول (الباء) في خبرها، وتشبه (لا) (ليس) في: النفي – وإن كانت (ليس) لنفي الحال، و(لا) للنفي المطلق -، والجمود، والدخول على المبتدأ والخبر، فيعملان عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز. ينظر: أسرار العربية، صـ ١١٩، واللباب، ١/ ١٧٥ ، وشرح المفصل، لابن يعيش ١/ ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، وشرح شذور الذهب، للجوجري ١/ ٣٧٧ .

(٦) ينظر: صـ ٦٨٧ ، ٦٨٨ .

(٧) ينظر: صـ ٩٣١ .

(٨) ينظر: صـ ٩٣٨ .

المشابهة كون الفعل بعدها مستقبلاً [١]، متأثرًا بقاعدة (زوال الشبه يقتضي بطلانَ العملِ).

كما حكم على إعمال (لا) عمل (ليس) بالقلة، والشذوذ، والندرة لما رآها تفارق مشابهتها (ليس)؛ إذ تدخل على النكرات – دون المعارف –، وتدل على النفي المطلق [٢]، كما حكم بقلة إعمال المصدر المحلى بـ(أل)؛ لبعده – حينئذٍ – عن مشابهة الفعل؛ إذ لا يكون إلا نكرةً [٣]؛ والذي أثَّر في صدور هذا الحكم منه القاعدة التوجيهية التي تقضي بأن (قلة الشبهِ تقتضي ضعفَ العملِ).

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بقياس الطرد:

قاس ابن حاجي عوض الضمير المرفوع المنفصل الواقع بعد مبتدأٍ ضميرٍ، نحو (إنهن هن القائمات)، على الضمير المرفوع المنفصل الواقع بعد مبتدأٍ مظهرٍ، نحو (زيد هو المنطلق)، في اعتبار الأول فاصلاً بين كون ما بعده خبرًا أو نعتًا للمبتدأ، مع عدم احتمال كونه نعتًا للمبتدأ كالثاني؛ لأن المبتدأ ضميرٌ، والضمير لا يوصف؛ وذلك بناء على القاعدة القاضية بأن (إلحاق الفروع – المضمرات – بالأصول – المظهرات – في الأحكام جائزٌ وإن لم يَكن علةُ الأصول فيها حاصلةً طردًا للباب) [٤].

ـ أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بقياس الضد على الضد، والنظير على النظير:

أيَّد ابن حاجي عوض حكم حمل خبر (لا) النافية للجنس على خبر (إنَّ)؛ لأنها نظيرتها، فالأولى طرفٌ للنفي، والثانية طرفٌ للإثبات، فحمل أحدهما على الآخر لاشتراكهما في كونهما طرفين [٥]، كما صحَّح نصب ما بعد الفعل (دخل)

(١) ينظر: صـ ٩٩٧ .
(٢) ينظر: صـ ٤٧٩ .
(٣) ينظر: صـ ٩٣٤ .
(٤) ينظر: صـ ٧٩٥ .
(٥) ينظر: صـ ٤٧٦ .

متابعًا سيبويه [١]، والأعلم [٢]، والفارسي [٣] على أنه مفعول فيه، بتقدير (في)، إما حملاً على المكان المبهم، أو للتوسع، أو على الشذوذ؛ حملاً على نظيره – وهو (جُزْتُ) –، ونقيضه – وهو (خرجت) – وهما لازمان [٤]، كذلك وافق في إعراب (أيٍّ) الموصولة؛ لأن نظيرها – وهو (جزء)، و(بعض) –، وضدَّها – وهو (كلّ) – معربان فتكون هذه معربةٌ – أيضًا – حملاً لها إما على نظيرها، أو نقيضها [٥]، كما أيَّد حكم حمل (كم) الخبرية على (ربَّ) – في التصدير –؛ لأنها نقيضتها؛ إذ الأولى لإنشاء معنى التكثير، والثانية لإنشاء معنى التقليل [٦]، كما ارتضى قلب (همزة) الاسم الممدود الزائدة للتأنيث واوًا حملاً على (الهمزة) التي هي نظيرتها في الثقل، أو نقيضتها – من حيث المخرج –؛ لأنها من أقصى الحلق، و(الواو) مبدأ الشفة [٧]، كما قاس الفعلين (فَقَدْتُ)، و(عَدِمْتُ) على الفعل (وجدت) في جواز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيءٍ واحدٍ في نحو قولك: (فقدتُني)، و(عَدِمتُني)، حملاً للنقيض على النقيض [٨]، وكلُّ تلك القياسات كان ابن حاجي عوض متأثرًا فيها بفعل قاعدة توجيهية تقضي بأن (النظير يُحْمَلُ على النظير، كما يُحْمَلُ النقيض على النقيض).

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بالاستحسان:

رفض ابن حاجي عوض ما ذهب إليه الكسائي من أن المضارع مرفوعٌ بالزائد في أوله [٩] – وهو من ترك قياس الأصول – بقوله: «وهو قولٌ فاسدٌ؛ إذ لو كان موجب الرفع فيه ذلك الزائد لوجوب أن لا يجوز نصبه ولا جزمه – مع

(١) ينظر: الكتاب، ١/ ٣٥ .
(٢) ينظر: النكت، للأعلم ١/ ٢٥٠ .
(٣) ينظر: الإيضاح العضدي، صـ ١٧١ .
(٤) ينظر: صـ ٥٨٣ ، ٥٨٤ .
(٥) ينظر: صـ ٨٢٦ ، ٨٢٧ .
(٦) ينظر: صـ ٨٤٧ .
(٧) ينظر: صـ ٩٠٩ .
(٨) ينظر: صـ ١٠٤٨ .
(٩) ينظر: علل النحو، صـ ١٨٨، والمساعد، ٣/ ٥٩، والتصريح للأزهري ٢/ ٣٥٦.

وجوده –؛ لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع» [١]؛ وذلك بناءً منه على قاعدة (عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع)، فمخالفة هذه القاعدة – وهو ما قال به الكسائي – هو ما يعرف بالاستحسان.

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بقياس الأولى:

منع ابن حاجي عوض أن يقال: (ما زيدٌ قائمًا، ولا قاعدًا عمروٌ)، على تقدير عطف (قاعدًا عمروٌ) – بتقديم الخبر – على (زيدٌ قائمًا)؛ لكون ذلك ممنوعًا في المعطوف عليه؛ فهو في المعطوف أولى [٢]؛ إذ (التابع لا يكون أقوى من المتبوع).

ورفض ما ذهب إليه بعض البصريين من رفع المبتدأ والخبر بالابتداء [٣] مستدلاً بقاعدة (أقوى العواملِ – وهو الفعلُ – لا يعملُ رفعين من غير اتباعٍ فالمعنويُّ أولى) [٤].

ورأى وجوب عمل (أَنَّ) – المفتوحة المشددة – في ضمير شأنٍ مقدرٍ – عند تخفيفها –؛ إذ المفتوحة المشدَّدة أكثر مشابهةً بالفعل من المكسورة المشدَّدة والتي قد وجدت عاملةً – مع كونها أبعد شبهًا منها بالفعل – مستدلاً بقاعدة (القويُّ أولى وأجدر بالإعمالِ من الضعيفِ) [٥].

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بالأصل، والفرع في باب القياس:

قاس ابن حاجي عوض (إنَّ) – التي هي فرع – على الفعل – الذي هو الأصل – في العمل؛ لأنها تشبهه من وجوه [٦]، غير أنه منع أن يتقدَّم خبرها عليها [٧]؛ وأيَّد حكم حمل خبر (لا) النافية للجنس – الفرع – على خبر (إنَّ) –

---

(١) ينظر: صـ ٩٩٢ .

(٢) ينظر: صـ ٦٨٨ ، ٦٨٩ .

(٣) ينظر: أسرار العربية صـ ٧٧، والإنصاف صـ ٤٠، وشرح المفصل، لابن يعيش ١/ ٢٢٣.

(٤) ينظر: صـ ٤٢٣ .

(٥) ينظر: صـ ٨٠١ . وللمزيد ينظر: صـ ٦٠٦ ، ١٠٩٥ .

(٦) ينظر: شرح اللمحة البدرية، لابن هشام ٢/ ٣٩، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٣٨٣.

(٧) ينظر: صـ ٤٧٣ .

الأصل –، إلا في جواز تقديم الظرف، فإن خبر (إنَّ) يتقدَّم على اسمها – إذا كان ظرفًا –، وخبر (لا) لا يتقدم على اسمها وإن كان ظرفًا [١]، ورأى أن معمول الصفة المشبهة – الفرع – لا يتقدَّم عليها، فلا يقال: (زيدٌ وجهَه حسنٌ) – بنصب الوجه – بخلاف اسم الفاعل – الأصل –، فإنه يجوز أن تقول: (زيدٌ أخاه ضاربٌ) [٢]؛ كما رأى أن منصوب (إنَّ) مقدمٌ على مرفوعها لزومًا – إذا لم يكن ظرفًا –؛ لأن عملها قد ثبت على سبيل الفرعية على الأفعال التي الأصل فيها تقديم المرفوع على المنصوب [٣]، بناءً على القاعدة التوجيهية الحاكمة بأن (الفروع يجب أن تنحطَّ عن درجة الأصول).

وقاس (ما)، و(لا) في العمل على (ليس)، لكن ذكر أنهما يبطل عملهما بتقدم الخبر على الاسم فيهما بخلاف (ليس)، كما أنه منع أن يقال: (ما زيدٌ قائمًا، ولا قاعدًا عمروٌ)، على تقدير عطف (قاعدًا عمروٌ) – بتقديم الخبر – على (زيدٌ قائمًا)؛ لكون ذلك ممنوعًا في المعطوف عليه فهو في المعطوف أولى، في حين أنه أجاز أن يقال: (ليس زيدٌ قائمًا، ولا قاعدًا عمروٌ)، معتمدًا قاعدة (الفرع لا يتصرفُ تصرفَ الأصلِ) [٤].

كما أنه حكم ببطلان عمل (ما)، و(لا) النافيتين العاملتين – بالمشابهة – عمل (ليس) – التي هي الأصل – إذا زيدت (إنْ) بعد (ما)، أو تقدم خبر كليهما على الاسم، وقد أقام حكمه هذا على قاعدة (الفروع تُعْزَلُ عن العملِ لأدنى معارضٍ) [٥].

---

(١) ينظر: صـ ٤٧٦ .

(٢) ينظر: صـ ٩٥٢ .

(٣) ينظر: صـ ١١٣٤ .

(٤) ينظر: صـ ٦٨٨ ، ٦٨٩ .

(٥) ينظر: صـ ٦٨٧ ، ٦٨٨ . وللمزيد ينظر: صـ ٨٤٥ .

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بالاستصحاب:

يستصحب ابن حاجي عوض حال الأصل في حركة (نون) المثنى، – وهو الكسر –؛ لأنه ساكنٌ في الأصل [١]، كما يوجِّه جواز كسر (التاء) في: (كيتِ)، و(زيتِ) بأنه الأصل في تحريك الساكن [٢]، معتمدًا قاعدة (الأصل في تحريكِ الساكنِ الكسرُ).

كذلك يرى فرعية أوزان الأفعال على أوزان الأسماء؛ لأن الأسماء مخالفةٌ للأفعال وزنًا، وإذا وجد وزن أحدهما في الآخر، كان ذلك فرعية له؛ بناءً منه على قاعدة (الأصل في وزنِ كلِّ نوعٍ أن لا يوجدَ فيه وزنٌ آخرُ)[٣].

ويستصحب الأصل في المبتدأ – وهو كونه معرفةً –؛ لأنه محكومٌ عليه [٤]، والأصل في صاحب الحال – وهو كونه معرفةً –؛ لأنه محكومٌ عليه [٥]، ومستنده في ذلك قاعدة (حق المحكومِ عليه أن يكون معرفةً).

ويستصحب الأصل في الحال – وهو أن تكون نكرةً –؛ لعدم الاحتياج إلى تعريفها؛ لأن المراد منها تقييد الحدث المنسوب إلى الفاعل أو المفعول وهذا يحصل بالتنكير، فلا حاجة للرجوع إلى التعريف؛ بانيًا رأيه هذا على قاعدة (بقاء الأصلِ أولى عند عدمِ الداعِي إلى خلافِه) [٦].

ـ أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بالأصل، والفرع في باب الاستصحاب:

ذهب ابن حاجي عوض إلى أن جمع المذكر السالم هو (الأصل)، وجمع المؤنث (فرع) عليه، وأن نصب (الفرع) قد حمل على الجر، كما حمل نصب

(١) ينظر: صـ ٢٨٩ .
(٢) ينظر: صـ ٨٤٤ .
(٣) ينظر: صـ ٣٠٧ .
(٤) ينظر: صـ ٤٢٥ .
(٥) ينظر: صـ ٦٠٢ .
(٦) ينظر: صـ ٦٠٢ . وللمزيد ينظر: صـ ٢٧١ ، ٣٠٩ .

(الأصل) على الجر [١]، كما اشترط فيما يجمع بـ(الواو ، والنون) – إن كان صفةً – ألا يكون المذكر مستويًا فيه مع المؤنث، كما في نحو: (جريح) – إذا كان بمعنى المفعول –؛ لأنهم وافقوا في المفرد، فقالوا: (رجلٌ جريحٌ)، و(امرأةٌ جريحٌ)، فلو قالوا في الجمع: (جريحون)، و(جريحات) لزم من ذلك مزيّةُ الفرع – الجمع – على الأصل – المفرد – [٢]، كما رأى أن ما يراد جمعه بـ(الألف، والتاء) إن كان صفةً، وله مذكرٌ، فأن يكون مذكره قد جمع بـ(الواو، والنون) كـ(مسلمات، ومسلمون)؛ إذ المؤنث فرع المذكر [٣]، وقد أقام رأيه هذا على قاعدة (الفرعُ لا يكونُ أوسعَ تصرفًا من أصلِه).

وذكر أن المظهر (أصلٌ) وأقوى من المضمر، والحركات (أصلٌ) من الحروف، فعند إضافة (كلا) إلى المظهر أعطى له الإعراب الأصل، مراعاةٌ لجانب لفظه، وعند إضافته إلى المضمر أعطى له الإعراب الفرع، مراعاةٌ لجانب معناه، وقد اعتمد في ذلك القاعدة التوجيهية (ما أضيف إلى الأصل يعطى الإعراب الأصل، وما أضيف إلى الفرع يعطى الإعراب الفرع) [٤].

كما يرى أن (الباء) القسمية – لأصالتها – تدخل على المظهر والمضمر، و(الواو) – لكونها فرعًا – لا تدخل إلا على المظهر [٥]، ورأى أن (الهمزة) لأصالتها في الاستفهام تختصُّ بما ليس لـ(هل) [٦]، مقيمًا حكمه هذا على قاعدة (الفرع لا يُساوي الأصلَ).

كما يفرِّق بين ما كان متأصلاً في باب الشرط، كـ(إن) الشرطية، وما كان متضمنًا معناه، كـ(إذا) الشرطية، و(حيث)، فيوجب نصب الاسم المشتغل عنه بعد الأول، ويجوِّز رفعه – مع اختيار نصبه – في الثاني، ولم يوجب النصب فيه،

(١) ينظر: صـ ٢٧٥ ، وينظر في استدلاله بهذه القاعدة صـ ٢٨٨ ، ٩٢٠ ، ٩٢٣.
(٢) ينظر: صـ ٩٢٠ .
(٣) ينظر: صـ ٩٢٣ .
(٤) ينظر: صـ ٢٨٤ .
(٥) ينظر: صـ ١١٢٢ .
(٦) ينظر: صـ ١١٩٥ .

وإن كان تضمنه معنى الشرط يقتضى فعلاً ألبتة – كالأول –[١]، كما أنه يرى أن الجمع المصحح يشترط في مذكره أن يكون من العقلاء – دون أن يشترط ذلك في مؤنثه – [٢]، كما رأى أن (واو) القسم لا تستعمل بعد حذف الفعل إلا لغير السؤال، فلا يقال: (والله هل قمت؟)؛ إذ هي فرع (الباء) [٣]، وقد بنى ذلك على قاعدة التوجيه التي تفرق بين الأصل والفرع والقاضية بأن (مرتبة الفرعِ منحطةٌ عن مرتبةِ الأصلِ) [٤].

قلت: خالف ابن حاجي عوض في هذه القاعدة، فأجاز في (الفرع) ما لم يجزه في (الأصل)، عندما أجاز تقديم خبر (كان) المعرفة على اسمها، مع أنه منع ذلك في الأصل – أعني: المبتدأ والخبر–؛ معللاً عدم الجواز في خبر المبتدأ بلزوم الالتباس، وذلك منتفٍ في خبر (كان)؛ لتغاير إعراب المقدم والمؤخر، نحو: (كان القائمَ زيدٌ) [٥].

. أثر قواعد التوجيه في الأحكام المتعلقة بالإجماع:

اعتمد ابن حاجي عوض (اتفاق الأكابر) – على حد قوله – على عدم دخول (الفاءِ) في خبر (ليتَ)، و(لعلَّ) الداخلتين على الاسم الموصول بالفعل، أو بالظرف، أو على النكرة الموصوفة بهما، موافقًا ابن الحاجب، غير مبالٍ برأي المخالفين؛ دافعًا إشكال (صاحب المتوسط) [٦] الذي أورده على المصنف من تجويز بعضهم دخول (الفاء) على خبر (ليت)، و(لعل) [٧]، ومعتمدُ ابن حاجي

(١) ينظر: صـ ٥٦٦ .

(٢) ينظر: صـ ٩٢٥ .

(٣) ينظر: صـ ١١٢٢ .

(٤) وللمزيد من المواضع ينظر: صـ ٣٠٨ .

(٥) ينظر: صـ ٦٦٤ .

(٦) يقصد بـ (الشرح المتوسط) شرح كافية ابن الحاجب المسمى بـ(الوافية) لركن الدين بن شرف شاه الأستراباذي، وقد حققه د. خالد فائق أحمد محمود، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بالقاهرة.

(٧) ينظر: صـ ١٠٠ ، وقد نقلت ذلك عن الحاشية رقم (٥) صـ (٤٥٧) من شرح كافية ابن الحاجب لابن حاجي عوض؛ لأنني لم أتمكن من الاطلاع على هذا الشرح.

عوض في ذلك القاعدة التوجيهية التي تحكم هذا (الإجماع) عنده، وهي (التخلُّفُ عن البعضِ لا يُنافي الاتفاقَ من الأكابرِ) [١].

والحاصل أَنَّ ابن حاجي عوض في شرحه كافية ابن الحاجب قد وظَّفَ قواعدَ التوجيه في ضبط الأحكام المتعلقة بالاستدلال النحوي، فضبط بها الأحكام المتعلقة بالمقيس على المسموع، وأنواع القياس المختلفة، و(الأصل)، و(الفرع) المتعلقين به، والأحكام المتعلقة باستصحاب الحال، و(الأصل)، و(الفرع) المتعلقين به، والأحكام المتعلقة بالإجماع.

(١) ينظر: صـ ٤٥٧ ، وللمزيد ينظر: صـ ٤٥٧ ، ٤٦٥ ، ٤٧٢ ، ٥٠٣ ، ٥٤٢ ، ٥٥٦ ، ٧٠٣ ، ٧١٠ ، ٧٨١ ، ٩٩١ ، ١٠٢٥ .

المبحث الرابع
أثر قواعد التوجيه في الأفكار النحوية العامة

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بشروط العمل النحوي.
. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بقوة العمل وضعفه.
. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالعامل والمعمول من حيث الرتبة.
. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بخصائص العوامل والمعمولات.
ـ أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالتأويل، ويشمل: (الحذف – التقدير – الإضمار).
. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالزيادة.
. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالصدارة.
. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق باللفظ والمعنى.
. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالضرورة.
. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالعوض والمعوض عنه.
. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالحمل.
. أثرُ قواعدِ التوجيهِ فيما يتعلق بالتغييرِ.
. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالمشبهِ والمشبهِ به.
. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالتناسب.
. أثرُ قواعدِ التوجيهِ فيما يتعلق باللازمِ والعارضِ.
. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالاستغناء.
. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالحكاية.
. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بتركيبِ المفرداتِ.

أثر قواعد التوجيه في الأفكار النحوية العامة

لقد كان لقواعد التوجيه أثرها الواضح عند ابن حاجي عوض في الأفكار النحوية العامة، كشروط العمل النحوي – قوة العامل وضعفه – مرتبة العامل والمعمول – خصائص العامل والمعمول – التأويل – الزيادة – الصدارة – اللفظ والمعنى – الضرورة – التعويض – الحمل – التغيير – المشبه والمشبه به – التناسب – العارض واللازم – الاستغناء – الحكاية – تركيب المفردات، وذلك على النحو التالي:

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بشروط العمل النحوي:

منع ابن حاجي عوض أن يكون الفعل (ضرب) هو العامل في (زيدًا) في نحو: (زيدًا ضربته)، معتمده في ذلك قاعدة التوجيه (الفعلُ لا يعمل عملين في شيءٍ واحدٍ من جهة واحدةٍ) [١].

وأفسد ما ذهب إليه الكسائي [٢] – من الكوفيين – من أن ارتفاع المضارع بالزائد في أوله؛ إذ لو كان موجب الرفع فيه ذلك الزائد لوجب أن لا يجوز نصبه ولا جزمه مع وجوده؛ لأن (عامل النصبِ والجزمِ لا يدخلُ على عاملِ الرفعِ) [٣].

ورأى – متابعًا الكوفيين [٤] – أنه لا يتقدم خبر (ليس) عليها؛ لأنها وإن كانت فعلاً، لكنها ليست بفعلٍ متصرفٍ، وقد أصدر ابن حاجي عوض حكمه بناءً على القاعدة (التصرفُ في الفعل – باعتبار العمل – إنما هو بقدر التصرفِ في نفسه) [٥].

---

(١) ينظر: صـ ٥٦١ .

(٢) ينظر: الإنصاف، صـ ٤٣٧، وتوجيه اللمع، صـ ٣٥١، وخزانة الأدب، ٨/ ٣٨١.

(٣) ينظر: صـ ٩٩٢ .

(٤) ينظر: الإنصاف، صـ ١٣٨، وتوجيه اللمع، صـ ١٣٩ ، وارتشاف الضرب، صـ ١١٧١ .

(٥) ينظر: صـ ١٠٦٧ . وللمزيد ينظر: صـ ٤٣٢ ، صـ ٥٠٥ .

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بقوة العمل وضعفه:

رفض ابن حاجي عوض – أيضًا – أن يلزم من كون صاحب الحال فاعلاً أو مفعولاً معنيً، نحو: (زيدٌ في الدار قائمًا)، و(هذا زيدٌ قائمًا)، اختلافٌ في العامل بين الحال وصاحبها؛ لأنه فاعلية (زيد) في الأول باعتبار كون التقدير: (حصل أو استقر زيدٌ في الدار قائمًا)، لا باعتبار كونه مبتدأً حتى يلزم ذلك المحذور، و– أيضًا – مفعوليته في الثاني باعتبار أنه مفعولٌ لمعنى التنبيه أو الإشارة في (هذا)، أي: (أنبه أو أشير عليه قائمًا) لا باعتبار كونه خبرًا حتى يلزم ذلك، وبناءً منه على اقتناعه بقاعدة (الابتداءُ – لضعفه – لا يصلحُ أن يكون عاملاً في شيئين) [١].

كذلك رأى أن الحال لا يتقدَّم على العامل المعنوي – بخلاف الظرف ؛ للاتساع فيه –؛ لضعف العامل المعنوي [٢]، وأن التمييز لا يتقدم على عامله ما لم يكن فعلاً، أو اسم فاعلٍ، أو اسم مفعولٍ [٣]؛ وحكم ببطلان عمل (ما)، و(لا) النافيتين العاملتين – بالمشابهة – عمل (ليس) – التي هي الأصل – إذا تقدم خبر كليهما على الاسم [٤]، لأن (العامل الضعيف لا يُتَصَرَّفُ في معموله بالتقديم والتأخير).

وأجاز إعمال اسم الفاعل الموصوف – إذا تأخرت صفته على معموله –؛ لأنه لا يكون له ضعفٌ وقت العمل؛ لأن تحقق الموصوفية وقعت بعد أخذ المعمول، استنادًا منه إلى قاعدة (لا يمنعُ العاملَ من العمل ما حصل له من الضعفِ بعده) [٥].

ورأى إلغاء نصب (إذن) المضارع إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها بأن كان خبرًا عن مبتدأ، أو جزاءً عن شرط، أو جوابًا عن قسمٍ قبلها؛ وذلك لأنها

---

(١) ينظر: صـ ٦٠١ .

(٢) ينظر: صـ ٦٠٥ .

(٣) ينظر: صـ ٦٣٢ .

(٤) ينظر: صـ ٦٨٧ ، ٦٨٨ .

(٥) ينظر: صـ ٩٣٩ ، ٩٤٠ .

ليست بموضوعةٍ على العمل في الفعل البتة؛ إذ تقع حيث لا يمكن ذلك لها، نحو: (إذن أنا فاعلٌ كذا)، ومعتمده قاعدة (العاملُ الضعيفُ يُلْغَى عند وجودِ المعارضِ القوي) [١].

ورأى امتناع الإخبار عن المصدر العامل؛ لامتناع جعل الضمير عاملاً مكان المصدر؛ لأن المصدر إذا أُضمر لا يعمل [٢]، فلا يقال في: (ضربي زيدًا): (الذي هو زيدٌ ضربي)، وإن فرضنا بقاء الإعمال بالمصدر لزم تقديم معموله، وذلك لا يجوز [٣]، كما يرى أن ما كان في أوله (ما) – نافيةً أو مصدريةً – من الأفعال الناقصة لا يتقدَّم خبره عليه؛ لأنها – إن كانت مصدرية – فهي مع الفعل في تأويل مصدر، و(المصدرُ لضعفه في العملِ لا يتقدمُ معمولُه عليه) [٤].

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالعامل والمعمول من حيث الرتبة:

رأى ابن حاجي عوض أنه يتقدم المبتدأ النكرة المخصص – في التقدير – بنسبته إلى فاعله على الخبر، نحو: (سلامٌ عليك)؛ – أصله: (سلمتُ) أو (أسلمُ سلامًا عليك)، حذف الفعل لكثرة الاستعمال فيه – مع إشعاره بالتقييد المخل بالمقصود –، ورُفع المصدرُ لتكون الجملة اسمية لغرض الثبوت، بخلاف الفعلية – لكون خبره جارًا ومجرورًا، ولأنه بمنزلة الفعل، و(الأصلُ في الفعلِ أن لا يتقدمَ عليه شيءٌ من معمولاتِه) [٥].

---

(١) ينظر: صـ ٩٩٧ .

(٢) أقول: أجاز الكوفيون ذلك. ينظر: ارتشاف الضرب، ٥/ ٢٢٥٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك، ٣/ ٧٤٢، والموفي في النحو الكوفي، للكنفراوي صـ ٤١١.

(٣) ينظر: صـ ٨٢٠ .

(٤) ينظر: صـ ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ . وللمزيد ينظر: صـ ٤٢٣ ، ٦٠٥ ، ٦٨٧ ، ٨٠١ ، ١٠٤٤ ، ١٠٦٤.

(٥) ينظر: صـ ٤٣٠ .

كما رأى – متابعًا أكثر البصريين [١] – منع تقديم الحال على ذي الحال المجرور، مستدلًا لذلك بأدلةٍ منها أن (الجارَّ – لضعفه في العملِ – لا يتقدمُ عليه المجرورُ، وما هو تابعٌ له – في المعنى – أولى منه أن لا يتقدَّمَ عليه) [٢].

ورفض تقديم التمييز – الذي هو بمثابة تفسيرٍ وتفصيلٍ – على العامل الفعل، أو اسم الفاعل، أو اسم المفعول [٣]، كما رأى أن الجملة المفسرة لضمير الشأن يجب أن تكون بعده [٤]، مستدلاً بقاعدة (تقديم المفسِّر على المفسَّر لا يجوز).

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بخصائص العوامل والمعمولات:

رأى ابن حاجي عوض أن نحوَ (قائمٌ أبوه) – إذا جعل (أبوه) فاعلاً لـ(قائمٌ) – في مثل: (زيدٌ قائمٌ أبوه)، ليس بكلامٍ – مع تضمنه كلمتين بالإسناد –؛ لأنه لا يصح السكوت على (قائمٌ أبوه) (٥)؛ ومستنده في ذلك القاعدة الحاكمة بأن (اسمَ الفاعل مع فاعلِه لا يكون كلامًا)، غير أنه رأى أن استقلال اسم الفاعل مع فاعله كلامٌ في نحو (أقائمٌ الزيدان)؛ لأن وقوعه بعد الاستفهام – الذي هو بالفعل أولى – مما يدلُّ على أنه موضوعٌ موضع الفعل، فجوازه لكونه بمثابة (أيقوم الزيدان) [٦].

وصحَّح – كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر [٧]– عمل المضاف في المضاف إليه، وأفسد عمل العامل المعنوي فيه – وهو مذهب الأخفش [٨]، وتبعه

(١) ينظر: البديع ١/ ١٩٩، وشرح الكافية للرضي٢/ ٣٠، والفوائد الضيائية،١/ ٣٤٨.
(٢) ينظر: صـ ٦٠٦ .
(٣) ينظر: صـ ٦٣٢ .
(٤) ينظر: صـ ٧٩٩ . وللمزيد ينظر: صـ ٤٢٢ .
(٥) ينظر: صـ ٢٣٠ .
(٦) ينظر: صـ ٩٤٠ .
(٧) ينظر: المقتصد ٢/ ٨٧١ .
(٨) ينظر: الإيضاح في علل النحو، صـ ١٠٩، وهمع الهوامع، ٢/ ٤١٢.

أبو حيان [١] – ؛ لوجود العامل اللفظيِّ، متمسكًا بقاعدة التوجيه التي تقضي بأن (العاملُ المعنويُّ إنما يُصارُ إليه في العامليةِ عند عدمِ العاملِ اللفظيِّ) [٢].

وعلل اختيار إثبات (نون) الوقاية عند اتصال (ياء) المتكلم بـ(ليت) بأن مشابهة (ليت) بالفعل ليست أقوى في التأثير من مشابهتها لأخواتها، بناءً على قاعدة (الفعلُ أقوى من الحرف) [٣].

ورأى إعمال المصدر عمل فعله الذى اشتق منه مطلقًا، بمعنى الماضي أو غيره من الحال والاستقبال، بخلاف اسم الفاعل؛ فإن العمل فيه مشروطٌ بأحدهما؛ وذلك لأن المصدر أقوى من سائر الأسماء المتصلة بالأفعال؛ لأن (المصدر جزءُ مدلولِ الفعل) [٤].

قلت: مفهوم ذلك أن المصدر أقرب للفعل من اسم الفاعل.

وفرَّق بين المصدر واسم الفاعل في لزوم ذكر الفاعل مع الثاني، دون الأول؛ لقربه من الفعل الذي يجب ذكر الفاعل معه؛ بدليل قيامه مقامه في نحو: (زيدٌ ضاربٌ)، قيامًا مستمرًا، وليس ذلك في المصدر إذ لا يقال: (زيدٌ ضَرْبٌ)، إلا على تأويلٍ، بناءً منه على قاعدة (اسم الفاعل أقربُ منزلةً للفعل من المصدر) [٥].

قلت: مفهوم ذلك أن اسم الفاعل أقرب للفعل من المصدر.

ورأى أنه لم يشترط في المصدر ما اشترط في إعمال اسم الفاعل من الاعتماد، مع أن مشابهة اسم الفاعل الفعل أقوى من مشابهة المصدر إياه؛ لطلب المصدر الفاعل والمفعول عقلاً، بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه لهما كان لتضمنه معنى المصدر الطالب لهما؛ فبقوة هذا الاقتضاء من المصدر لم يحتج إلى زيادة

(١) ينظر: النكت الحسان، صـ ١١٧ .
(٢) ينظر: صـ ٦٩١ .
(٣) ينظر: صـ ٧٩٠ .
(٤) ينظر: صـ ٩٣٠ .
(٥) ينظر: صـ ٩٣٣ .

الاشتراط، وكان ذلك من ابن حاجي لاقتناعه بقاعدة (اقتضاء المصدرِ للمعمول أقوى من اقتضاءِ اسم الفاعل له) [١].

قلت: مفهوم ذلك أن المصدر أقوى مشابهة للفعل من اسم الفاعل، وهكذا يلاحظ التناقض – أحيانًا – في كلام ابن حاجي عوض.

ورأى أن صيغتي التعجب لا يُتصرف فيهما بتقديمٍ ولا تأخيرٍ ولا فصلٍ – خلافًا للفراء [٢]، والمازني [٣] اللذين أجازا الفصل بالظرف المتعلق بفعل التعجب –؛ لكون صيغة التعجب جاريةً مجرى المثل، و(الأصلُ في الأمثالِ ألا تتغير) [٤].

كما وجَّه نصب كلمة (الحمام) في قول النابغة الذبياني:

قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَو نِصَفُهُ فَقَدِ [٥]

بجعل (ما) زائدة، و(الحروفُ الزوائدُ لا تمنعُ العاملَ عن العملِ) [٦].

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالتأويل، ويشمل:

. أولًا: أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالحذف:

رأى ابن حاجي عوض أن إعراب الاسم المنقوص النكرة تقديريٌ في حالتي الرفع والجر؛ وذلك لأن (الضمة، والكسرة) ثقيلتان على (الياء)، فحذفتا، فالتقى ساكنان: (الياء، والتنوين)، فحذفت (الياء) لأجل ذلك الالتقاء دون (التنوين)؛ لأن

---

(١) ينظر: صـ ٩٤١ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧١، والمساعد ٢/ ١٥٨ ، والتصريح ٢/ ٦٥.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية، لابن الحاجب٢/ ٩٢٦، والمساعد٢/ ١٥٨ ، ونحو المازني صـ ١٢٩.

(٤) ينظر: صـ ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ .

(٥) البيت من (البسيط)، وهو للنابغة الذبياني في: ديوانه صـ ١٤، برواية (ونصفه) مكان (أو نصفه)، والخصائص، ٢/ ٤٦٠، والمرتجل، صـ ٢٣١، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك ١/ ٤٨٠، وتخليص الشواهد، صـ ٣٦٢، وبلا نسبة في: الجمل، للخليل صـ ١٦٧، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٧٥. الشاهد: جواز إعمال (ليت) مع (ما) وإهمالها؛ لأنَّه روي (الحمام) – بالنصب – على الإعمال، و– بالرفع – على الإهمال.

(٦) ينظر: صـ ١١٣٦. وللمزيد ينظر: صـ ٢٤٢، ٤١٧، ٤٣٢، ٤٩٢، ٥٦٩، ٥٧٠.

(التنوين) كلمةٌ برأسها تدل على معنى، بخلاف (الياء)، فحذفها أولى [١]، كما رأى أن حذف (التاء) الأولى من نحو (مسلمات) – إذ الأصل مسلمتات – أولى من حذف الثانية؛ لدلالة الثانية على معنى الجمعية الذي لا يوجد في الأولى [٢]، معتمدًا في ذلك على قاعدة (حذف ما لا يدل على معنى أولى من حذفِ ما يدلُّ على معنى).

كما رأى أنه عند ترخيم نحو (منصور) تحذف (الراء)؛ لأن الترخيم حذفُ آخرِ الاسم، فيصير (يا منصو)، فتحذف (الواو)؛ لأنها مدةٌ زائدةٌ، اعتمادًا منه على قاعدة (إذا حُذِفَ الحرفُ الأصليُ فحذفُ حرفِ المدِّ الزائدِ أولى) [٣].

ورأى – متابعًا سيبويه [٤]، وابن السراج [٥]، وابن مالك [٦] – أن (نون) الوقاية تحذف عند اجتماعها مع (نون) الإعراب؛ إذ (نون) الوقاية هي منشأُ الثِّقلِ؛ لأنها ثانية؛ كما أن (نون) الإعراب تفيد ما تفيده (نون) الوقاية – عند حذفها –، وقد بنى رأيه هذا على قاعدة (حذف ما يُغْنِي عنه غيره أولى من حذفِ ما لا يغني عنه غيره) [٧].

كذلك رأى أن نحو: (ما جاءني إلا زيدٌ) الذي هو على تقدير: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ)، ونحو: (ضُرِبَ زيدٌ) – ببناء الفعل لِمَا لَمْ يسمَ فاعله – ليس مما حذف فيه الفاعل، وقد أقام رأيه هذا على القاعدة التوجيهية التي تحكم بأن (ما حذف مع بدلٍ ونائبٍ سدَّ مسدَّ المحذوف، فكأنه ما حذف)[٨].

كما قرر أن نحو: (يا حارثُ)، يقال في ترخيمه – على اللغة القليلة –: (يا حارُ) – بضم الراء – ؛ وذلك بجعل المحذوف نسيًا منسيًا، وجعل المرخم

---

(١) ينظر: صـ ٢٩٨ .

(٢) ينظر: صـ ٩٢٣ .

(٣) ينظر: صـ ٥٤٥ .

(٤) ينظر: الكتاب، ٣/ ٥١٩ ، ٥٢٠ .

(٥) ينظر: الأصول، ٢/ ٢٠١ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك١/ ٥٢، وشرح الكافية الشافية، / ٢٠٨.

(٧) ينظر: صـ ٧٩٠ .

(٨) ينظر: صـ ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

اسمًا مستقلاً برأسه كأنه مبنيٌّ على الحروف الباقية؛ لأنه منادىً مفردٌ معرفةٌ فحقه البناء على (الضمِّ)، ومستنده في ذلك قاعدة (ما حُذِفَ لا لإعلالٍ – كالمعدومِ – لا يُقَدَّرُ عندهم) [١].

وخالف الفراء [٢] في أن يقال في ترخيم (ثمود): (يا ثم) بالتزام حذف واوه؛ لئلا يلزم (الواو) في الطرف مع ضم ما قبلها [٣]، وذهب إلى أن نحو: (صمت يوم الجمعة)، نسب فيه (صمت) إلى (اليوم) بواسطة حرف الجر تقديرًا، وهي (في) لكنها غير مرادة؛ لأنها لو كانت كذلك لبقي عملها – في الظاهر – [٤]، كما رأى أن مميز (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) منصوبٌ؛ لتمام العدد – قبله – بتقدير التنوين؛ لأنّ كلَّ (تنوينٍ) حذف لغير (اللام)، و(الإضافة) فهو في تقدير الثبوت [٥]، وأن نحو: (ضربت ضربًا زيدًا)، و(ضربًا زيدًا)، مما كان المصدر فيه مفعولاً مطلقًا مما لم يلتزم فيه حذف الفعل ولم يصر بدلًا منه ونائبًا عنه، فإن العمل للفعل بالاتفاق، سواءٌ أكان ذلك الفعل مذكورًا في اللفظ أم لا؛ لأن الفعل أقوى من المصدر، فالاعتبار به – عند اجتماعهما –[٦]، وأن قوله – تعالى–: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [٧]، على تقدير: (لا تفتؤا) [٨]، كما رأى أن (نون) التوكيد الخفيفة تحذف عند ملاقاتها ساكنًا، تقول في (اضربَنْ القوم): (اضربَ القوم) – بفتح (الباء) – ؛ دلالة على بقاء حكمها [٩]، بانيًا رأيه في هذا كلِّه على قاعدة (المحذوف المنويّ في حكمِ المذكورِ).

---

(١) ينظر: صـ ٥٤٧ .

(٢) ينظر: الأصول ١/ ٣٦٥ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٣٩ ، والتصريح ٢/ ٢٥٩ .

(٣) ينظر: صـ ٥٤٧ .

(٤) ينظر: صـ ٦٩٠ .

(٥) ينظر: صـ ٨٨٧ .

(٦) ينظر: صـ ٩٣٥ .

(٧) سورة (يوسف) من الآية (٨٥).

(٨) ينظر: صـ ١٠٦١ ، ١١٢٦ .

(٩) ينظر: صـ ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، وللمزيد ينظر: صـ ٥٦٤ .

. ثانيًا: أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالتقدير:

رأى ابن حاجي عوض أنه يجب حذف عامل المصدر – فعلاً لا اسم فاعل – في نحو: (ما أنت إلا سيرًا) مما وقع فيه المفعول المطلق – وهو (سيرًا) – مثبتًا، بعد نفيٍ داخلٍ على اسمٍ – وهو (أنت) –، لا يكون ذلك المفعول المطلق خبرًا عن ذلك الاسم؛ إذ لا يمكن حمل السير عليه، وإنما حكم بوجوب كونه فعلاً؛ لأن (سيرًا) منصوبٌ، وقد حمله على ذلك قاعدة التوجيه (تقدير الفعلِ الذي هو عاملُ النصبِ أصالةً أولى من اسمِ الفاعلِ)[١].

ورأى أنه يجوز في: (ماذا صنعت؟) [٢] – نقلاً عن سيبويه [٣] – وجهان: أحدهما: أن تكون (ما) للاستفهام، وهي مبتدأ، و(ذا) بمعنى: (الذي)، و(صنعت) صلته، والعائد محذوفٌ، أي: (ما الذي صنعته؟) والموصول مع صلته خبر المبتدأ، وجوابه مرفوعٌ ليطابق السؤال، فتقول: (خيرٌ) – بالرفع –، وثانيهما: أن تكون (ماذا) بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ مركّبةٍ من كلمتين بمعنى: (أيَّ شيءٍ)، فيصير المعنى، (أيَّ شيءٍ صنعت؟)، ويكون في محلّ النصب مفعولاً لـ(صنعت)، فيكون الجواب منصوبًا، فتقول: (خيرًا) – بالنصب – لتطابق السؤال، ورأى أنه يجوز – في الأول – النصب بتقدير الفعل المذكور، فتقول: (خيرًا) – بالنّصب –، أي: (صنعت خيرًا)، ويجوز – في الثاني – الرفع على تقدير كونه خبر مبتدأ محذوفٍ، لكن الوجهين الأولين أولى؛ لاعتماد الوجهين المتأخرين على التقدير، و(التقديرُ خلافُ الأصلِ)[٤].

. ثالثًا: أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالإضمار:

رأى ابن حاجي عوض أنه يجب تأخير الفاعل عن المفعول فيما إذا اتصل بالفاعل ضميرٌ يعود إلى المفعول، نحو: (أكرم زيدًا حبيبُه)، ويمتنع تقديم الفاعل

---

(١) ينظر: صـ ٤٩٢ .

(٢) ينظر: المفصل، صـ ١٤٤، ١٤٥، وشرحه لابن يعيش ٣/ ١٨٤، والبديع، ٢/ ٢٤٠، ٢٤١.

(٣) ينظر: الكتاب، ٢/ ٤١٦ : ٤١٨ .

(٤) ينظر: صـ ٨٢٨ .

– حينئذٍ –؛ بناءً منه على اقتناعه بقاعدة (الإضمارُ قبل الذكرِ لفظًا ورتبةً ممنوعٌ في كلامهم) [١]، غير أنه تابع البصريين [٢] في القول بإعمال الثاني – دون الأول – وإن لزم عليه الإضمار قبل الذكر؛ لوجود ما يفسِّره في باب الإعمال؛ معتمدًا قاعدة (الإضمارُ قبل الذكرِ يجوزُ – إذا وُجِدَ ما يفسِّره –) [٣]، كما تابعهم في القول بجواز تقديم الخبر على المبتدأ [٤]، وإن لزم عليه الإضمار قبل الذكر؛ لأنه (لا اعتبار بما تقدَّم لفظًا – مع تأخره تقديرًا – في منع الإضمار) [٥].

كما رأى جواز الرفع والنصب في الاسم المتقدم، في نحو: (زيدٌ ضربتُه)؛ لوجود قرينة كلٍّ منهما، لكن المختار منهما هو الرفع؛ لاحتياج النصب إلى إضمار الفعل، والقاعدة (الأصلُ عدمُ الإضمارِ) [٦].

ومنع عمل الحرف المقدَّر في المضاف إليه – وهو مذهب ابن الباذش [٧]– مستندًا إلى قاعدة (إضمار الحرفِ ضعيفٌ) [٨].

---

(١) ينظر: صـ ٣٨٠ ، ٤١٧ ، ٤٤٨ . أقول: قد أجاز (مسألة الإضمار قبل الذكر) كلٌّ من الأخفش (ينظر: ارتشاف الضرب، ٢/ ٩٤٣، وخزانة الأدب، ١/ ٢٧٧)، وأبي عبد الله الطوال (ينظر: توضيح المقاصد٢/ ٥٩٧، والمساعد١/ ١١٣)، وابن جني (ينظر: الخصائص ١/ ٢٩٤، وشرح الكافية الشافية، ٢/ ٥٨٥، وخزانة الأدب، ١/ ٢٧٧).

(٢) ينظر:المقتضب ٤/ ٧٢، والمسائل الحلبيات صـ٢٣٧، والإنصاف صـ ٧٩، وشرح التسهيل، لابن مالك٢/ ١٦٧.

(٣) ينظر: صـ ٣٩٤ .

(٤) ينظر: الإنصاف، صـ ٦١ ، واللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ١٤٢.

(٥) ينظر: صـ ٤٤٢ .

(٦) ينظر: صـ ٥٦٢ .

(٧) ينظر: التصريح، للأزهري ٦٧٤/١ ، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ٨٤/٣ ، حاشية (٤).

(٨) ينظر: صـ ٦٩١ ، ١١٢١ . وللمزيد ينظر: صـ ٦٦٧ .

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالزيادة:

علل ابن حاجي عوض قلب (همزة) الممدود التي للتأنيث – عند التثنية – (واوًا)، فيقال في (صحراء): (صحراوان) بأنه للفرق بينها وبين الأصلية، و(القلبُ لما هو زيادةٌ محضةٌ أولى) [١].

وفرَّق بين (لم)، و(لما) باختصاص الثانية بجواز حذف الفعل، نحو: (ندم زيدٌ ولمَّا)، أي: (ولما ينفعه الندم)؛ فكأنهم جعلوا ما زاد على (لم) من (ما) نائبًا مناب الفعل المحذوف ودالاً لازدياد معناها [٢]، وذكر أن زيادة حرف في (أيا)، و(هيا) يدلُّ على زيادة دلالتهما على الزيادة في المسافة [٣]، وأن حروف الزيادة تفيد تقوية المعنى بتكثيرها للألفاظ [٤]، وهو بذلك يشير إلى قاعدة (زيادة اللفظِ تدلُّ على زيادةِ المعنى).

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالصدارة:

رأى ابن حاجي عوض تعليق عمل أفعال القلوب – من حيث اللفظ دون المعنى – إذا كانت واقعة قبل الاستفهام –، نحو: (علمت أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟)، وقبل النفي نحو: (علمت ما زيدٌ في الدار)، وقبل (اللام) التي للابتداء، نحو: (علمت لزيدٌ منطلقٌ)؛ لأن لهذه الأشياء صدرَ الكلام، فلو أعملت تلك الأفعال لم يكن لهذه الأشياء صدر الكلام؛ إذ (الصدارةُ تبطلُ بعملِ ما قبلها فيما بعدها)[٥].

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق باللفظ والمعنى:

وافق الحجازيين في إعمال (ما)، و(لا) عمل (ليس) غير مسلِّمٍ بأن يدخل على الفعل من (ما)، و(لا) عين الداخل على الاسم منهما، وعلى أن (الاشتراك في اللفظ لا يوجبُ الاشتراك في المعنى) [٦].

---

(١) ينظر: صـ ٩٠٩ .
(٢) ينظر: صـ ١٠١٨ .
(٣) ينظر: صـ ١١٧٧ .
(٤) ينظر: صـ ١١٨١ .
(٥) ينظر: صـ ١٠٤٦ .
(٦) ينظر: صـ ٤٧٨ .

ورأى أن الحرف يدلُّ على معنى في غيره، ومن أجل ذلك احتاج – في كونه جزءًا من الكلام المفيد – إلى ذكر ذلك الغير؛ لأن دلالته لما كانت متوقفةً عليه كانت جزئيته متوقفةً عليه بالطريق الأولى؛ لأنَّ (مالا يكون دالاً على المعنى لا يصلحُ أن يكون جزءًا من الكلام) (١).

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالضرورة:

علل ابن حاجي عوض لزوم مزيَّة جمع المؤنث – وهو الفرع – من حيثُ كون إعرابه بالحركات – وهي الأصل – على جمع المذكر – وهو الأصل – من حيث كون إعرابه بالحروف – وهي الفرع –، بأن جمع المذكر السالم لو أعرب بالحركات لأدى إلى اجتماع الحركات مع حرف العلة، وفيه لزوم الثقل، فعدل عن إعرابه بالحركات – الأصل – إلى إعرابه بالحروف – الفرع – للضرورة، و(الضرورةُ تبيحُ المحظوراتِ) (٢).

ورأى – موافقًا ما أجمع عليه البصريون والكوفيون (٣) – جواز صرف ما لا ينصرف في الضرورة (٤)، كما في قوله:

أعد ذكر نُعمانٍ لنا إنَّ ذِكْرَهُ ... هو المِسْكُ ما كَرَّرْتَهُ يتضوعُ (٥)

؛ لأن (الضرورة تردُّ الأشياءَ إلى أصولِها) (٦).

---

(١) ينظر: صـ ١٠٩٥ .

(٢) ينظر: صـ ٢٧٥ .

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٧٠ ، ولابن عقيل ٣/ ٣٣٩ ، وللمكودي صـ ٢٤٧ .

(٤) ينظر: الإنصاف، صـ ٣٩١، واللباب، للعكبري ١/ ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، وشرح المفصل، لابن يعيش ١/ ١٨٧، وشرح الكافية، للرضي ١/ ١٠٧، وارتشاف الضرب، ٥/ ٢٣٨٠، وتوضيح المقاصد والمسالك، ٤/ ١٢٢٥ : ١٢٢٦.

(٥) البيت من (الطويل)، ولم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في: النجم الثاقب، ١/ ١٢٣، والفوائد الضيائية، ١/ ٩٠ ، والكليات، صـ ١٤٥، (أعد ذكر نعمان لنا) فقط. والشاهد في قوله: (نعمانٍ)؛ حيث صرفه الشاعر للضرورة، مع كونه غير منصرف للعلمية والألف والنون.

(٦) ينظر: صـ ٣٠٩ .

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالعوض والمعوض عنه:

ذهب ابن حاجي عوض – موافقًا البصريين [١] – إلى عدم جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس المعين (النكرة المقصودة)؛ لأن الأصل في (يا رجلُ): (يا أيُّها الرجل)؛ إذ الأصل أن تنادى النكرة المقصودة بـ(أيٍّ)، ثم حذفت (اللام) استغناءً عن تعريفه بتعريف (يا)، ثم حذفت (أيّ)؛ لأنها وصلةٌ إلى نداء ما فيه (اللام) وقد زالت، فبقي (يا رجل)، فلو حذف منه – بعد ذلك – حرف النداء لما بقي ما يدل على التعريف؛ لأن حرف النداء فيه كان عوضًا عن (الألف واللام)، ففي حذفه (حذفُ العوضِ والمعوضِ عنه، وهو غيرُ جائزٍ) [٢].

وذكر أنه يجب حذف عامل المفعول المطلق حذفًا قياسيًا إذا وقع المفعول المطلق مكررًا في موضع خبرٍ عن اسمٍ ولم يصلح أن يكون خبرًا عنه، نحو: (زيدٌ سيرًا سيرًا)، والتقدير: (يسير سيرًا)، وإنما وجب الحذف – ههنا –؛ لأنهم جعلوا التكرار قائمًا مقامه، وعوضًا عنه، ولذلك لم يجمعوا بينهما [٣]، كما يجب الحذف إذا وقع المفعول المطلق مضمون جملةٍ لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق، نحو (له عليَّ ألفُ درهمٍ اعترافًا)، فـ(له عليَّ ألفُ درهمٍ) جملةٌ لا احتمال لها غير (الاعتراف)، ويسمى هذا القسم توكيدًا لنفسه؛ لأنّه يؤكّد مضمون الجملة الذي هو عين (الاعتراف)، وإنما وجب الحذف – ههنا – لأن الجملة تدل على (أعترف) وتقوم مقامه؛ ولذلك لم يجمعوا بينهما [٤]، كما يجب الحذف إذا وقع المفعول المطلق دالاً على التكرير – من حيث المعنى مبالغةً –، نحو (لبيك)، و(سعديك)؛ لكونه بمعنى الدعاء، وهو لا يكون إلا فعلاً؛ لأنه – في المعنى – كالمصدر المكرر، فيكون الأول نائبا عنه [٥]، ويجب الحذف – أيضًا – إذا ناب

(١) ينظر: الكتاب، ٢/ ٢٣٠، ٢٣١، وشرح الكافية الشافية، ٣/ ١٢٩٠ ، ١٢٩١، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٠٢ ، ٤٠٣، وارتشاف الضرب، ٤/ ٢١٨٠ .

(٢) ينظر: ٥٥٤ .

(٣) ينظر: صـ ٤٩٣ .

(٤) ينظر: صـ ٤٩٨ .

(٥) ينظر: صـ ٥٠٠ ، ٥٠١ .

أحد المكررين مناب الفعل في ما ذكر فيه المحذر منه مكررًا، نحو (الطريق الطريق)، فلا يظهر الفعل [١]؛ كما يجب حذف (كان) والتعويض عنها بـ(ما)، في نحو: (أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ)؛ إذ الأصل: (لأن كنت منطلقًا انطلقتُ)، فحذف (اللام) الجارة لأن حذفها من (أن) المصدرية، و(أنّ) قياسٌ مستمرٌ، ثم حذف (كان) للاختصار، ثم انقلب المتصل إلى المنفصل لعدم ما يتصل به، ثم زيدت (ما) بعد (أن) المصدرية؛ ليكون عوضًا عن (كان) ودالاً عليه، وإنما وجب حذف (كان) لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه [٢]؛ وفي كلِّ ما سبق يلاحظ أن ابن حاجي عوض متأثرٌ بقاعدة (الجمع بين العوضِ والمعوضِ عنه غيرُ جائزٍ).

كما ذكر أن الفعل يحذفُ بعد (أن) المصدرية ويعوَّض منه (ما)، نحو: (أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ)، ولا كذلك بعد (إن) الشرطية؛ لأن (إن) الشرطية أكثرُ استعمالاً، مع أن فيها استقلالاً بالمعنى، بخلاف (أن) المصدرية فإنها لا تستقلُّ إلا بصلتها، (فمِن لزومِ التعويضِ فيما لا يستقلُ لا يلزمُ التعويضُ فيما استقلَ) [٣].

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالحمل:

ردَّ ابن حاجي عوض ما يمكن الاعتراض به على حمل النصب على الجر في المثنى من أنه (يقتضى وجود الجر حال النصب مطلقًا)، بأن المراد من الحمل: وضع ما هو علامةُ المحمول موضع علامة المحمول عليه، لا الحمل الاصطلاحي؛ إذ (الحملُ على المعدومِ غيرُ جائزٍ) [٤].

ورأى أن حمل (ما) في (ربما) في قول الشاعر:

رُبَّماَ تَكْرَهُ النفوسُ مِنَ الأمَ ... رِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ [٥]

---

(١) ينظر: صـ ٥٧٦ .

(٢) ينظر: صـ ٦٦٧ .

(٣) ينظر: صـ ٦٦٨ .

(٤) ينظر: صـ ٢٨٩ .

(٥) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت، في ديوانه صـ ١٨٩، برواية: (ربما تجزع)، والتذييل ٣/ ١١٩، والمقاصد النحوية ١/ ٤٥٠، وبلا نسبة في: المفصل صـ ١٤١، وأمالي ابن الشجري٢/ ٥٥٤، و شرح شذور الذهب، للجوجري ١/ ٢٨٠.

على أن تكون بمعنى (شيء) موصوفة بجملةٍ، بدلالة دخول (رُبَّ) عليها، أولى من أن تكون (ما) كافة؛ لأنه يصير التقدير- على الأول -: (ربَّ شيءٍ تكرهه النُّفوس)، فيلزم منه حذف الضمير العائد إلى الموصوف وهو شائعٌ كثيرٌ، و- أيضًا - فيه إجراءٌ لـ (ربَّ) على بابه الكثير، - وعلى الثاني -: (ربما تكرهُ النفوسُ شيئًا من الأمر)، فيلزم منه حذف الموصوف - شيئًا - وإقامة الصفة - من الأمر - مقامه، وهو قليلٌ جدًا، وإن جعل المفعول (الأمرِ) يلزم زيادة (من) في الإثبات وهو غير جائزٍ [(١)]، كما صحَّح مذهب من يرى [(٢)] أن (إذا) معمول (واقفٌ)، في نحو (خرجتُ فإذا السبعُ)، أي: (فإذا السبعُ واقفٌ)، أي: (بحضرتي السبعُ واقفٌ) [(٣)]، بناءً على قاعدة (الحمل على ما كَثُرَ وشاع أولى من الحمل على ما قَلَّ ونَدَرَ).

كما رأى أن استعمال (يا) في الندبة لا يكون إلا بقرينةٍ عليه؛ لأن المندوب لما كان شريكًا للمنادى في الاختصاص بالدعاء، وإن علم أن المندوب لا يحذف، جاز حمل أحدهما على الآخر؛ لأن (العرب كثيرًا ما تحملُ بابًا على بابٍ آخرَ لاشتراكهما في أمرٍ عامٍ، مع اختلافِهما في الحقيقةِ)[(٤)].

. أثرُ قواعدِ التوجيهِ فيما يتعلق بالتغييرِ:

ذكر ابنُ حاجي عوض أن (ألف) (عصا) كُتبت على صورة (الألف)، و(رحى) على صورة (الياء)؛ للفرق بين الألف المقلوبة عن (الواو)، وبين المقلوبة عن (الياء)، وأنه لَمْ يُفْعَل الأمرُ على العكس؛ لأن (اجتماع تغيرينِ لمعنىً واحدٍ خارجٌ عن الحكمةِ) [(٥)].

---

(١) ينظر: صـ ٨٢٤ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٢/ ٢١٤ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٣، والجنى الداني صـ ٣٧٤ ، ٣٧٥.

(٣) ينظر: صـ ٨٥٨ ، ٨٥٩ .

(٤) ينظر: صـ ٥٤٩ .

(٥) ينظر: صـ ٢٩٥ .

وذكر أن أفصح ما يجوز من لغات مجهول ماضي معتل (العين) اليائي من الثلاثي المجرد، نحو (بِيع) – بكسر الباء –، أصلها: (بُيِعَ) ـ بضم الباء وكسر الياء ـ فحذفت حركة (العين)؛ كراهية الكسرة على (الياء) بعد (الضم)، فلم يمكن بقاء (الياء) ساكنةً مع ضم ما قبلها، فقلبت ضمة (الفاء) كسرةً لتصح (العين)، وإنما لم تقلب (الياء) (واوًا) لمناسبة الضمة؛ لأن (تغيير الحركةِ أقلُّ وأخفُّ من تغييرِ الحرفِ) [١].

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالمشبهِ والمشبهِ به:

علل ابنُ حاجي عوض منع الاسم الذي جاء على وزنٍ خاصٍ بالفعل من الصرف – دون منعه من كلِّ ما مُنع منه الفعل كـ(الإضافة)، و(الإسناد إليه)، و(دخول حرف الجر)، وغيرها – بأنه (لا يجبُ أن يُعطى المشبهُ كلَّ أحكامِ المشبهِ به؛ لأنَّ مشابهتَه له ليست من كلِّ الوجوهِ حتى يُعْطَى له أحكامُه كلُّها)[٢].

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالتناسب:

أجاز ابن حاجي عوض صرف الاسم غير المنصرف للتناسب؛ لأن (التناسب أمرٌ مهمٌ عندهم)[٣]، وذكر أن (زيدًا) في نحو: (لقيتُ القومَ وزيدًا مررتُ به) يجوز رفعه بالابتداء، غير أنه لن يوجد التناسب بين الجملتين المتعاطفتين، والمخالفةُ بين الجمل المتعاطفة مكروهٌ، ويجوز فيه النصبُ بتقدير فعل – وهو المختار – بعطف تلك الجملة الفعلية على الجملة الفعلية السابقة، وحينئذٍ يتحقق التناسبُ بين الجملتين المتعاطفتين؛ و(التناسبُ – لكونه أمرًا مهمًا عندهم – لا يكرهون حذفَ الفعلِ معه)؛ لأن الحذف وإن كان خلاف الأصل لكنه كثيرٌ غير مكروهٍ [٤].

(١) ينظر: صـ ١٠٣٤ . وللمزيد ينظر: صـ ٥٤٣ .
(٢) ينظر: صـ ٣٠٨ .
(٣) ينظر: صـ ٣٠٩ .
(٤) ينظر: صـ ٥٦٤ .

. أثرُ قواعدِ التوجيهِ فيما يتعلق باللازمِ والعارضِ:

ذهب ابن حاجي عوض إلى منع صرف (أفعل) الذي عرضت اسميته من الأوصاف، وصرف (أفعل) الذي عرض له الوصفية من الأسماء [١]، وعلل جواز إعراب الظروف المضافة إلى الجمل إضافةً عارضة بثلاث عللٍ على التخيير، ثانيها: أن الأصل إضافتها إلى المفرد، وكانت إضافتها إلى الجملة عارضة [٢]، متأثرًا بقاعدة (العارض لا يُعْتَدُّ به).

كما ذهب إلى أن (النون) الخفيفة تحذف عند الوقف فيُرَدُّ ما حذف لأجلها من حروف العلة إذا ضُمَّ ما قبلها أو كُسِرَ؛ فيقال في الوقف على (اغْزُنْ)، و(اغْزِنْ): (اغزو)، (اغزي)، بخلاف التنوين فلا يقال في (قاضٍ) – عند الوقف – (قاضي) – برد المحذوف – بل (قاضْ)؛ وذلك لتقديرهم هذه (النون) معدومةً في أصلها بخلاف التنوين، فإن الفصيح بقاءُ حكمه، وإن حذف لفظًا؛ وذلك لفضيلة التنوين على (النون)، وهو – بذلك – يشير إلى قاعدة (اللازم يبقى أثرُه عند زوالِه بخلافِ العارضِ) [٣].

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالاستغناء:

ذهب ابنُ حاجي عوض – متابعًا البصريين [٤] – إلى القول بإعمال الثاني – دون الأول – وإن لزم عليه الإضمارُ قبل الذكر؛ لوجود ما يفسِّرُه في باب الإعمال؛ ثم أعقب ذلك بأن العرب (قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالةٌ على المحذوف – في علم المخاطب –) [٥]، ومثَّل

(١) ينظر: صـ ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٢) ينظر: صـ ٨٧٢ .

(٣) ينظر: صـ ١٢٢٣ .

(٤) ينظر: المقتضب ٤/ ٧٢، والمسائل الحلبيات صـ ٢٣٧، والإنصاف صـ ٧٩، وشرح التسهيل، لابن مالك٢/ ١٦٧.

(٥) ينظر: صـ ٣٩٤ .

لذلك بالاستغناء عن ذكر (فروجهن) بذكر (فروجهم) في قوله – تعالى–: ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ﴾[١].

كما أبطل مذهبَ الكوفيين الذين يرون جواز العطف على محل اسم (إنَّ) المكسورة بالرفع قبل مضي الخبر، نحو: (إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان) [٢]؛ لما يترتب على تقدير كون الخبر – قائمان– مرتفعًا بما ارتفع به قبل دخول (إنَّ)، – وهو المبتدأ – من إعمال عاملين وإن لم يكونا مختلفين؛ لأن (قائمان) – حينئذٍ – يصير – من حيث كونه خبر المبتدأ – معمولاً للمبتدأ (عمرو) – باعتبار الحال –، و – من حيث كونه خبر (إن) – معمولاً للمبتدأ (زيد) – باعتبار الأصل –؛ وذلك لا يجوز؛ لأن (صدور الأثرِ الواحدِ من مؤثِّرين مستقلَّين يستلزمُ الاستغناءَ عن أحدِهما عند الاحتياجِ إلى كلٍّ منهما)[٣].

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بالحكاية:

ذهب ابن حاجي عوض إلى فتح (همزة) (إنَّ) بعد القول الذي هو بمعنى الظن، كما يُفتح بعد الظن نفسه؛ لأنك – حينئذٍ – تحكى كلامًا مبتدأً في أصله، و(الحكايةُ لا تُغَيِّرُ الكلامَ عما كان عليه)[٤].

. أثر قواعد التوجيه فيما يتعلق بتركيبِ المفرداتِ:

ردَّ ابن حاجي عوض ما ذهب إليه الكسائي [٥] من أن ما بعد (لولا) فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ؛ لأن من ذهب إليه توهم أن (لو) على معناها من اقتضائها الفعل، و(لا) للنفي، وليس الأمر كذلك؛ لأن (بالتركيب قد يتخلف معنى المفردات) [١].

---

(١) سورة (الأحزاب) من الآية (٣٥).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٥٥ ، وللإمام المهدي صلاح بن أبي القاسم ٢/ ١١٢٦، وللجامي ٢/ ٣٩٠ ، ولابن القواس ٢/ ٦٤٦.

(٣) ينظر: صـ ١١٤٥ .

(٤) ينظر: صـ ١١٣٨ .

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٤، والجنى الداني صـ ٦٠١ ، والمساعد ١/ ٢١٢، والفوائد الضيائية ١/ ٢١٠ .

(١) ينظر: صـ ٤٦٥ .

ورأى أن (إِذْمَا) يُجازى بها مع كون (إِذْ) لما مضى والشرط لِمَا يُستقبل، فهما متباينان؛ لأن (تَغَيُّر معنى الكلمةِ بانضمامِ غيرِها معها مع بقاءِ لفظِها على حالِه كثيرٌ) [1].

هكـذا وظَّف ابن حاجي عوض قواعد التوجيه في ما يتعلق بالأفكار النحوية العامة، كالعمل النحوي – قوة العامل وضعفه – مرتبة العامل والمعمول – خصائص العامل والمعمول – التأويل – الزيادة – الصدارة ... الخ)، مما يدل على أهمية هذه القواعد في الدرس النحوي.

(١) ينظر: صـ ١٠١٤ .

المبحث الخامس

أثر قواعد التوجيه في أعاريب ابن حاجي عوض

. الترجيح بين الأعاريب المحتملة.

. تقوية بعض الأعاريب أو تضعيفها.

. ردُّ تقديرٍ لإعراب وقبول التقدير الآخر.

. بيان وجه اختيار المصنف لبعض الأوجه الإعرابية دون بعض.

. إسقاط الأوجه الإعرابية التي تطرق إليها الاحتمال.

أثر قواعد التوجيه في أعاريب ابن حاجي عوض

لقد كان لقواعد التوجيه أثرها الواضح على أعاريب ابن حاجي عوض على النحو التالي:

. الترجيح بين الأعاريب المحتملة:

رأى ابن حاجي عوض أن قوله – تعالى –:﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[(١)] في قراءة أبي السمال – برفع (كلُّ) [(٢)]– على الابتداء يحتمل وجهين [(٣)]: أحدهما: أن يكون (خلقناه) في محل الرفع بأن يكون خبرًا لـ(كلُّ شيءٍ)، و(بِقَدَرٍ) خبر بعد خبر، أو متعلقًا بـ(خلقنا)، وحينئذٍ يفيد المعنى المقصود من الآية من عمومية القدر في جميع المخلوقات، والثاني: أن يكون مجرور المحل بأن يكون صفةً لـ(شيءٍ)، و(بقدرٍ) خبره، وحينئذٍ يكون المعنى أن الشيء المخلوق لنا هو بقدرٍ، دون ما لم يكن مخلوقًا لنا، فلم يلزم منه عمومية القدر في جميع المخلوقات، وهو غير مقصودٍ.

فالحاصل أن الرفع محتملٌ لوجهين: مقصود، وغير مقصود، وقد رجَّح ابن حاجي الوجه المقصود بناءً على قاعدة (ما كان متعينًا للمقصود كان أرجح) [(٤)]، ولذا فإنه – أيضًا – يختار نصب (كلّ)؛ إذ التقدير – حينئذٍ – (خلقنا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدرٍ)، على معنى عمومية القدر في جميع المخلوقات، فلم يُفد إلا المعنى المقصود لعدم دلالتها – حينئذٍ – إلا على ذلك، ففي النصب – هنا – دلالةٌ على معنى مقصود ليس في الرفع المحتمل لهذا المقصود وغيره، وقد اختار

---

(١) سورة (القمر) الآية (٤٩).

(٢) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، صـ ١٤٩، والدر المصون، ١٠/ ١٤٦.

(٣) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، ٢/ ١٣٠١، ١٣٠٢، والتبيان، ٢/ ١١٩٦ ، والدر المصون، ١٠/ ١٤٦ ، ١٤٧.

(٤) ينظر: صـ ٥٦٧ ، أود – هنا – أن أشير إلى أن السمين الحلبي في الدر المصون (١٠/ ١٤٧) منع أن يكون (خَلَقْنَاهُ) صفة لـ (شَيءٍ) متأثرًا بقاعدة توجيهية أخرى هي أن (الصفة والصلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول، ولا يكونان تفسيرًا لما يعمل فيما قبلهُما)، وقد سبقه إلى ذلك القرطبي في تفسيره (٢٠/ ١٠٦).

ابن حاجي وجه النصب المقصود بناءً على قاعدة (ما كان متعينًا للمقصود كان أرجح) [١].

. تقوية بعض الأعاريب أو تضعيفها:

رأى ابن حاجي عوض أنه يجوز في كلِّ موضعٍ جاء فيه بعد حرف الشرط منصوبٌ ومرفوعٌ، أحدهما مقارن بـ(الفاء)، نحو: (الناسُ مجزيُّون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًا فشرٌ) [٢] أربعةُ أوجه [٣]:

. أحدهما: نصب الأول ورفع الثاني، أما الأول فبتقدير (كان)، وأما الثاني فبإضمار المبتدأ، فتقدير الكلام – حينئذٍ –: (إن [كان عملُهم] خيرًا، فـ[جزاؤُهم] خيرٌ)، ورفض ابن حاجي تقدير الفعل في الجزء الثاني اعتمادًا على قاعدة (الجزاءُ متى كان فعلًا لم يحتج إلى الفاء)، كما وجَّهَ تخصيص (كان) بالقاعدة التوجيهية (التصرف فيما عمَّ وكَثُرَ أولى).

ـ ثانيهما: رفع الأول ونصب الثاني، وذكر ابن حاجي ما قيل في توجيه كليهما من أن الأول اسم (كان)، وأن الثاني خبر (كان)، فالتقدير: (إن [كان في عملهم] خيرٌ، فيكون [جزاؤُهم] خيرًا)، أو بأن يكون مفعولاً به، أي: (فيجزون خيرًا)، ثم ذكر ضَعَّفَ هذا الوجه مستضيئًا بقاعدة (حذف الفعل بعد (فاء) الجزاء غير قياس، مع عدم الاحتياج إليه – إذا كان الجزاء فعلاً –).

ـ ثالثها: رفعهما معًا بأن يكون الأول اسم (كان)، والثاني خبر مبتدأ محذوف، فالتقدير: (إن [كان في عملهم] خيرٌ، فـ[جزاؤُهم] خيرٌ).

. رابعها: نصبهما معًا بأن كان كلٌّ منهما خبرًا لـ(كان)، فالتقدير: (إن [كان عملُهم] خيرًا، فـ[كان جزاؤُهم] خيرًا).

ثم لجأ ابن حاجي عوض إلي تحكيم قواعد التوجيه في المفاضلة بين هذه الوجوه وتقوية بعضها وتضعيف الآخر، فذكر أن النسبة بين هذه الوجوه في القوة

---

(١) ينظر: صـ ٥٦٦ ، ٥٦٧ .

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٥٧ : ٢٥٨، وشرحه، للسيرافي ٢/ ١٥٦ : ١٥٨، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢/ ٨٥ ، ٨٦ .

(٣) ينظر: صـ ٦٦٥ : ٦٦٧ .

والضعف إنما هي بالنسبة إلى قلة الحذف وكثرته، وبموافقة المقدر لما هو المشهور فيما بينهم، ومن ثم فـ(كلما قلَّ الحذفُ ووافَقَ المقدرُ المشهورَ بينهم كان أقوى)، وبناء على تلك القاعدة التوجيهية:

. فالأول: أقواها؛ لأن المحذوف في جزئه الأول (كان) مع اسمه وهو قليلٌ، وفي جزئه الثاني المبتدأ، وهو مشهورٌ كثيرٌ.

ـ والثاني: أضعفها؛ لأن المحذوف في جزئه الأول (كان) والجار مع المجرور وهو كثيرٌ، وفي جزئه الثاني (كان) مع اسمه، وهذا وإن كان كالجزء الأول من الأول، لكن فيه عدم موافقة المقدر لما هو المشهور بينهم، وهو إضمار الفعل بعد (فاء) الجزاء مع أن الكثرة ثابتةٌ بالنسبة إلى الجزء الثاني من الأول.

. وأما الثالث والرابع فهما متوسطان؛ لأن في كلٍّ منهما ما يؤذن بالقوة، وما يؤذن بالضعف.

ـ أما في الثالث فلأن في الجزء الأول منه كثرةَ الإضمار وهو دليل الضعف، وفي الجزء الثاني منه حذفَ المبتدأ بعد (الفاء) وهو دليل القوة.

ـ وأما الرابع فلأن في الجزء الأول منه قلةَ الحذف وهو دليل القوة، وفي الجزء الثاني إضمار الفعل بعد (الفاء)، وهو دليل الضعف.

وهكذا تلعب قواعد التوجيه دورها عند ابن حاجي عوض في ضبط تقوية الأوجه الإعرابية المحتملة في الشاهد الواحد أو تضعيفها.

. ردّ تقديرٍ لإعراب وقبول التقدير الآخر.

رأى ابن حاجي عوض [١] أن في نحو قولك: (خيرَ مقدمٍ)، لمن قدم من السفر [٢] تقديرين محتملين: الأول: (قدمتَ قدومًا)، الثاني: (مقدمًا خيْرَ مَقْدَمٍ)، بحذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه – وهو تقديرُ ابنِ القواس[٣]–، ثم رد الثاني بناء على القاعدة التوجيهية التي تقضي بأن (أفعل التفضيل يكتسب معنى

(١) ينظر: صـ ٤٨٧ .

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٩٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٧٨ ، ٨٦ ، والكناش، ١/ ١٥٦ .

(٣) ينظر: شرح الكافية، لابن القواس ١/ ١٨٢ .

ما أضيف إليه)؛ لأن (خيرًا) أفعلُ تفضيل فكان كأنه مصدر، فالقاعدة التوجيهية كان لها أثرها في ردِّ تقديرٍ لإعراب وقبول التقدير الآخر.

. بيان وجه اختيار المصنف لبعض الأوجه الإعرابية دون بعض.

ذكر ابن حاجي عوض [١] أن – في جواب نحو (ماذا صنعت؟)[٢] – نقلاً عن سيبويه [٣] – وجهين: الرفع لمطابقة السؤال، على جعل (ما) مبتدأ، والخبر (ذا) بمعنى (الذي)، و(صنعت) صلته، والعائد محذوف، أي: (صنعته)، والنصب لمطابقة السؤال – أيضًا– على جعل (ماذا) بكمالها بمعنى: (أيَّ شيء)، فيكون التقدير: (أيَّ شيءٍ صنعت؟)، فالجملة فعليةٌ قُدِّم مفعول الفعل؛ لتضمنه معنى الاستفهام، فالقاعدة التوجيهية التي أوجبت الرفع في الأول، والنصب في الثاني هي (الجواب يجب أن يكون مطابقًا للسؤال)، ثم يسأل ابن حاجي عوض سؤالاً متوهمًا عن عدم تعرض المصنف لجواز النصب في جواب الأول بتقدير الفعل المذكور في السؤال، والرفع في جواب الثاني على أن يكون خبر مبتدأ محذوفٍ، ويجيب بأن المصنف لم يعتبر ذلك لأولوية ما اختاره، استنادًا إلى القاعدة التوجيهية التي تقضي بأن ما لم يتعرض له المصنف يحتاج إلى تقدير، و(التقدير خلاف الأصل).

وهكذا بيَّن ابنُ حاجي عوض وجهَ اختيار المصنف لبعض الأوجه الإعرابية دون بعض متأثرًا بفعل قواعد التوجيه التي أحكمت اختياره هذا.

. إسقاط الأوجه الإعرابية التي تطرق إليها الاحتمال.

رأى ابن حاجي عوض أن (كافةً) في قول الله – تعالى –: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾[٤]، يحتمل أن يكون حالاً من (الكاف) في (أرسلناك)، و(التاء) للمبالغة، والمعنى: (وما أرسلناك إلا تكف الناس عن الشرك

(١) ينظر: صـ ٨٢٨ .

(٢) ينظر: المفصل، صـ ١٤٤ ، ١٤٥، وشرحه لابن يعيش ٣/ ١٨٤، والبديع٢/ ٢٤٠، ٢٤١.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٤١٦ : ٤١٨ .

(٤) سورة (سبأ) من الآية (٢٨).

وارتكاب الكبائر)، كما ذهب إليه الزجاج [١]، ويحتمل أن يكون صفةً لمصدرٍ محذوفٍ، أي: (وما أرسلناك إلا إرسالة كافة)، أي: شاملة لجميع الناس، كما ذهب إليه صاحب الكشاف [٢]، وإذ قد احتملت الوجهين السابقين سقط الاستدلال بها على أن يكون (كافةً) حال من (الناس) المجرور؛ لأن «هذه الآية لا تكفي دليلاً؛ لاحتمالها غير المقصود» [٣].

كما ردَّ ما ذهب إليه المبرد من جواز رَدِّ لام (أبي)، و(أخي) عند الإضافة إلى ياء المتكلم [٤] مستشهدًا بقول الشاعر:

..... **وأبِيَّ مَالَكَ ذو المَجَازِ بِدَارِ** [٥]

على أن الأصل (أَبوْي)، ساكنة (اللام)، حيث اجتمعت (الواو)، و(الياء) وأولهما ساكن، فقلبت (الواو) (ياءً) وأدغمت الياءان؛ وأبدلت الضمة كسرةً؛ لئلا تعود (الواو) (٦)، بأن ما استدل به محتملٌ لأن يكون أَقْسَمَ بـ (الأب) مجموعًا؛ لأن (الأب) يجمع جمع السلامة فيقال: (أبون) – وإن كان على الشذوذ – فأصله

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ٤/ ٢٥٤ .

(٢) ينظر: الكشاف صـ ٥/ ١٢٣ .

(٣) صـ ٦٠٧ .

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٦ ، شرح المفصل، لابن يعيش ٢/ ٢١٤ ، وشرح الكافية، للرضي ٢/ ٢٧٠ ، والفوائد الضيائية ١/ ٤٧٦ .

(٥) عجز بيت من بحر (الكامل) ، وهو بتمامه:

(قدر أحلك ذَا المجَازِ وَقَد أَرَى... وأبِيَّ ما لَكَ ذُو المَجَاز بِدَارِ)

وهو لمؤرج السلمي، في: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله البكري الأندلسي، صـ ٦٣٥، برواية:

(قدر أحلك ذا النخيل وقد أرى... وأبيك مالك ذو النخيل بدار)

وشرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، ٧/ ٣٠، وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢١٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ١/ ٢٩٥، ٣/ ٢٨٤. الشاهد: في قوله: (وأبيّ) – بتشديد الياء –؛ فقد استشهد به على أنه مفردٌ ردت لامه عند الإضافة لياء المتكلم.

(٦) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٢/ ٢١٤ ، والكناش، ١/ ٢٢٠ ، وخزانة الأدب ٤/ ٤٦٧ .

(أبِيْنَ)، فلما أضيف سقط نونه لأجل الإضافة، فاجتمع المثلان ووجب الإدغام فصار (أَبِيَّ) [١]، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

فَلَمَّا تبَيَّن أصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا [٢].

ثم قال: «وإذا ثبت صحة حمله على ما ذكرناه لم يكن لحمله على ما ذكره وجه؛ لأنه إثبات لبابٍ بما يحتمل غيره» [٣].

كما رأى أن قول الشاعر:

إذا عَاشَ الفَتَى مائتَينِ عَامًا ... فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ والفتاءُ [٤]

قد يروى (خمسين)، أو (تسعين)، فلا حجة – حينئذٍ – لمن استدل به على مجيء مميز (مائتين) مفردًا منصوبًا [٥].

كما ردَّ ما ذهب إليه الكسائي من جواز إعمال اسم الفاعل الماضي النصب [٦] مستدلاً على ذلك بقوله – تعالى –: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً

(١) ينظر: صـ ٧١٥، وينظر هذا التأويل في: المفصل، صـ ١١٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٦، والبديع، ١/ ٣٠٧، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢/ ٢١٤، وشرح الكافية الشافية، ٢/ ١٠٠٩، وخزانة الأدب ٤/ ٤٦٧.

(٢) البيت من بحر (المتقارب) ، وهو لزياد بن واصل السلمي، في: شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي٢/ ٢٥٢، وبلا نسبة في: الكتاب ٣/ ٤٠٦، والمسائل الشيرازيات ١/ ٣٣٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٦. الشاهد: في (بالأبينا) ؛ حيث جمع (الأب) جمعًا سالمًا.

(٣) ينظر: صـ ٧١٥ .

(٤) البيت من بحر (الوافر)، وهو للربيع بن ضبع الفزاري، في: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٢/ ١٠٠، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢/ ٣٩٤، وشرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم صـ ٥٢٠، وبلا نسبة في: المقتضب، ٢/ ١٦٨، واللباب ١/ ٣١٧، الشاهد: في قوله: (مائتَينِ عَامًا) ؛ حيث جاء مميز مائتين (عامًا) مفردًا منصوبًا.

(٥) صـ ٨٨٨ ، وتنظر روايات البيت المختلفة (خمسين – ستين – تسعين) في: خزانة الأدب ٧/ ٣٧٩ : ٣٨٣ ، والدرر اللوامع، ١/ ٥٣٤ ، ٥٣٥ .

(٦) ينظر: المقتصد ١/ ٥١٢، ٥١٣، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣/ ٧٥، وشفاء العليل، للسلسيلي ٢/ ٦٢٧.

وَٱلشَّمۡسَ﴾ [١]، – في قراءة من نصب (الشمسَ) بالعطف على محل (الليل) – [٢]، بجعلها محتملةً لأن يكون (الشمسَ) منصوبًا بفعلٍ مقدرٍ دلَّ عليه ما قبله، والتقدير: (وجعل الشمسَ)، وبذلك يضعف القول بأنه منصوبٌ بـ (جاعل)، يقول ابن حاجي عوض: «فلم يبق صالحًا للتمسك»[٣].

هكذا يُسقِطُ ابنُ حاجي عوض الأعاريبَ التي يتمسك بها أصحابها في الشاهد الواحد بفعل القاعدة التوجيهية الحاكمة بأن (الدليل متى تطرقَ إليه الاحتمالُ سقطَ به الاستدلالُ) [٤].

هكذا فرضت قواعد التوجيه سيطرتها على ابن حاجي عوض في الترجيح بين الأعاريب المحتملة، أو تقوية بعض الأعاريب أو تضعيفها، أو رد تقديرٍ لإعراب وقبول التقدير الآخر، أو بيان وجه اختيار المصنف لبعض الأوجه الإعرابية دون بعض، أو إسقاط الأوجه الإعرابية التي تطرق إليها الاحتمال.

(١) سورة (الأنعام) من الآية (٩٦).

(٢) قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر، (جاعل) على لفظ اسم الفاعل، و(الليلِ) – بالجر –. ينظر: السبعة، لابن مجاهد صـ ٢٦٣، والحجة للقراء السبعة، للفارسي، ٣/ ٣٦١، وحجة القراءات، لابن زنجلة صـ ٢٦٢.

(٣) ينظر: صـ ٩٤٣ .

(٤) ينظر – للمزيد –: ٣٧٠ ، ٤١٠ ، ٥٥٥ ، ٥٧٧ ، ٥٩٥ ، ٦٠٧ ، ٦٣٣ ، ٦٦١ ، ٧١٥ ، ٧٤٢ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٦٥ ، ٩٤٣ ، ٩٤٥ ، ٩٦٣ ، ٩٦٥ ، ٩٧٢ ، ١٠٦٧ ، ١١٠٢ ، ١١٥٨ ، ١١٨٧ .

الخاتمة

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلامًا على عباده الذين اصطفى، وبعد:

فقد وفقني الله – جلَّ في علاه – إلى إتمام هذا البحث، وقد خرجت منه بنتائج، منها:

ـ استوعبت قواعدَ التوجيه عند ابن حاجي عوض جميع نطاق الدرس النحوي؛ فقد أثرت في الأصول النحوية، والأفكار النحوية العامة، ومِنْ ثَمَّ في ضبط قواعد الأبواب النحوية المختلفة وأحكامها وبنائها، ومِنْ ثَمَّ أستطيع القول بأنه وظَّفها في الدرس النحوي كافَّة، كما فرضت سيطرتها على آراء ابن حاجي عوض، فكان لها أثرها في متابعته مذهب البصريين، أو الكوفيين، أو أحد أفراد النحاة، وتوجيه فكره النحوي، كما أنها لا تخصُّ بابًا نحويًا معينًا – كما هي عند بقية النحاة –، بل يمكن وجود قاعدةٍ توجيهيةٍ معينةٍ في أكثر من بابٍ نحويٍ، وهي بذلك منتشرةٌ في أبواب النحو كلِّها لا يختصُّ بها بابٌ دون آخر.

. وظَّفَ ابن حاجي عوض قواعدَ التوجيه في شرحة كافية ابن الحاجب في ضبط الأحكام المتعلقة بالاستدلال النحوي، فضبط بها الأحكام المتعلقة بالمقيس على المسموع، وأنواع القياس المختلفة، و(الأصل)، و(الفرع) المتعلقين به، والأحكام المتعلقة باستصحاب الحال، و(الأصل)، و(الفرع) المتعلقين به، والأحكام المتعلقة بالإجماع.

ـ وظَّف ابن حاجي عوض قواعد التوجيه في ما يتعلق بالأفكار النحوية العامة، كالعمل النحوي – قوة العامل وضعفه – مرتبة العامل والمعمول – خصائص العامل والمعمول – التأويل – الزيادة – الصدارة ... الخ)، مما يدل على أهمية هذه القواعد في الدرس النحوي.

. فرضت قواعد التوجيه سيطرتها على ابن حاجي عوض في الترجيح بين الأعاريب المحتملة، أو تقوية بعض الأعاريب أو تضعيفها، أو رد تقديرٍ لإعراب وقبول التقدير الآخر، أو بيان وجه اختيار المصنف لبعض الأوجه الإعرابية دون بعض، أو إسقاط الأوجه الإعرابية التي تطرق إليها الاحتمال.

. يستدل ابن حاجي عوض بقواعد التوجيه على إثبات حكمٍ نحويٍ وتقريره، أو ردِّه ونفيه لإثبات مخالفه، أو لترجيح ما يراه من الآراء وتصويبه، أو لتضعيف غيرها، وقد يتابع البصريين، أو الكوفيين، أو أحد النحويين في الاستدلال بالقاعدة

التوجيهية، أو يستدل بها بنفسه، وهو في كل ذلك إما أن يستدل بصيغة القاعدة التوجيهية الواردة عن النحاة السابقين، أو يستدل بمقتضى معني تلك القاعدة التوجيهية.

ـ خالف ابن حاجي عوض في قاعدة (مرتبة الفرعِ منحطةٌ عن مرتبةِ الأصلِ)، فأجاز في (الفرع) ما لم يجزه في (الأصل)، عندما أجاز تقديم خبر (كان) المعرفة على اسمها، مع أنه منع ذلك في الأصل – أعني: المبتدأ والخبر–؛ معللاً عدم الجواز في خبر المبتدأ بلزوم الالتباس، وذلك منتفٍ في خبر (كان)؛ لتغاير إعراب المقدم والمؤخر، نحو: (كان القائمَ زيدٌ).

ـ يلاحظ التناقض – أحيانًا – في كلام ابن حاجي عوض؛ حيث رأى إعمال المصدر عمل فعله الذى اشتق منه مطلقًا، بمعنى الماضي أو غيره من الحال والاستقبال، بخلاف اسم الفاعل؛ فإن العمل فيه مشروطٌ بأحدهما؛ وذلك لأن المصدر أقوى من سائر الأسماء المتصلة بالأفعال؛ لأن (المصدر جزءُ مدلولِ الفعل)، ومفهوم ذلك أن المصدر أقرب للفعل من اسم الفاعل.

وفرَّق بين المصدر واسم الفاعل في لزوم ذكر الفاعل مع الثاني، دون الأول؛ لقربه من الفعل الذي يجب ذكر الفاعل معه؛ بدليل قيامه مقامه في نحو: (زيدٌ ضاربٌ)، قيامًا مستمرًا، وليس ذلك في المصدر إذ لا يقال: (زيدٌ ضَرْبٌ)، إلا على تأويلٍ، بناءً منه على قاعدة (اسم الفاعل أقربُ منزلةً للفعل من المصدر)، ومفهوم ذلك أن اسم الفاعل أقرب للفعل من المصدر.

ورأى أنه لم يشترط في المصدر ما اشترط في إعمال اسم الفاعل من الاعتماد، مع أن مشابهة اسم الفاعل الفعل أقوى من مشابهة المصدر إياه؛ لطلب المصدر الفاعل والمفعول عقلاً، بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه لهما كان لتضمنه معنى المصدر الطالب لهما؛ فبقوة هذا الاقتضاء من المصدر لم يحتج إلى زيادة الاشتراط، وكان ذلك من ابن حاجي لاقتناعه بقاعدة (اقتضاء المصدرِ للمعمول أقوى من اقتضاءِ اسم الفاعل له)، ومفهوم ذلك أن المصدر أقوى مشابهة للفعل من اسم الفاعل.

ـ ظهر لي أن هناك أسبابًا أدت إلى كثرة قواعد التوجيه عند ابن حاجي عوض في شرحه على كافية ابن الحاجب، ومنها:

* اهتمام ابن حاجي عوض بعرض مسائل الخلاف النحوي، وما يترتب على ذلك من المجادلات النحوية، وعرض آراء المذاهب المختلفة.

* اهتمام ابن حاجي عوض بتقرير ما يراه من آراء وترجيحها، ورد الآراء المخالفة، وما يستتبع ذلك من تعليلاتٍ وتوجيهاتٍ واستدلالاتٍ.

* اهتمام ابن حاجي عوض – بشكلٍ عام – بالأصول النحوية المختلفة التي تلعب قواعد التوجيه الدور الأكبر في تدعيمها وإرساء قواعدها.

* اهتمام ابن حاجي عوض – بشكلٍ خاص – بالتعليل – الركن الثالث من أركان القياس –؛ إذ يلاحظ الناظر في شرحه على كافية ابن الحاجب كثرة تعليلاته المتعلقة بكل الأحكام النحوية المنثورة في ثنايا الشرح، وما من شكٍ في ارتباط قواعد التوجيه بالتعليل؛ إذ ترد في سياقه مقويةً ومثبتةً ومدعمةً له، يقول د. تمام حسان (الأصول صـ ١٩٠) – معللاً سبب تسميته إياها قواعد التوجيه –: «وإنما آثرت أن أسمي هذه القواعد قواعد التوجيه؛ لارتباطها بالتعليل، وبتوجيه الأحكام عند التأويل، واعتبار وجه أولى من الآخر بالقبول، حتى ليصلح أن تلحق به الألف، واللام فيسمى (الوجه)، أي: الذي لا وجه أفضل منه، وقد يسمى – أيضًا – الراجح، أو المختار».

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم : جلَّ من أنزله.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزبيدي، تح: د. طارق الجنابي، ط: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تح: د. رجب عثمان محمد، ود. رمضان عبد التواب، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود، طبعة: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري، تح: بركات يوسف هبود، ط: شركة الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تح: عبد الإله نبهان، وغازي مختار طليمات، وإبراهيم محمد عبد الله، وأحمد مختار الشريف، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة، البلاغة، د. تمام حسان، ط: عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.
- أصول العربية بين متقدمي النحاة ومتأخريهم، دراسة في فكر أبي إسحاق الشاطبي، لأحمد فتحي البشير، ط: دار الذخائر، الأولى، ١٤٣٩ هـ = ٢٠١٨ م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الثالثة، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، د. محمد سالم صالح، ط: دار السلام، القاهرة، الثانية، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م.
- أمالي ابن الشجري، تح: د. محمود محمد الطناحي، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

- الإنصاف، لأبي البركات بن الأنباري، تح: د. جودة مبروك محمد مبروك، د. رمضان عبد التواب، ط: مكتبة الخانكي، القاهرة، الأولى.
- الإيضاح العضدي، للفارسي، تح: د. حسن شاذلي فرهود، ط: الأولى، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تح: د. مازن المبارك، ط: دار النفائس، بيروت، الثالثة، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- البديع في علم العربية، لابن الأثير، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، ط: مركز إحياء التراث الإسلامي، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ.
- تاج العروس، للزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وعلي هلالي، وعبد الله العلايلي، وآخرين، ط: مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تح: علي محمد البجاوي، ط: عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولي، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تح: د. عباس مصطفى الصالحي، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان، تح: د. عفيف عبد الرحمن، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، تح: د. حسن هنداوي، ط: دار القلم، دمشق، الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، ط: دار الكاتب العربي بالجمهورية العربية المتحدة، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.
- تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود، رسالة (ماجستير) بكلية دار العلوم . جامعة القاهرة، إعداد/ شيماء جابر أحمد العدوي، إشراف أ.د. زينب شافعي عبد الحميد، د. أحمد بسيوني سعيدة، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

- تعدد التوجيه النحوي – مواضعه، أسبابه، نتائجه – د. محمد حسنين صبرة، ط: دار غريب . القاهرة، الأولى، ٢٠٠٨ م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تح: د.علي محمد فاخر، د. جابر محمد البراجة، وآخرين، ط: دار السلام، القاهرة، الأولى، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م .
- توجيه اللمع، لابن الخباز، تح: د. فايز زكي محمد دياب، ط: دار السلام، القاهرة، الثانية ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تح: د. عبد الرحمن سليمان، ط: دار الفكر العربي، القاهرة، الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. فخر الدين قباوة، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- جمهرة اللّغة، لابن دُريد، تح: د. رمزي بعلبكّي، ط: دار العلم للملايين، بيروت، الأولى ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ط: المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- حجة القراءات، لابن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الخامسة، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م .
- الحجة للقراء السبعة، للفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط: دار المأمون للتراث، دمشق، الأولي ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الرابعة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م .
- الخصائص، لابن جني، تح: محمد علي النجار، ط: المكتبة العلمية، القاهرة.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي، تح: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

- الدر المصون، للسمين الحلبي، تح: د. أحمد محمد الخراط ، ط: دار القلم، دمشق.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، لأبي سعيد الحسن السكري، تح: محمد حسن آل ياسين، ط: دار ومكتبة الهلال، بيروت، الثانية، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تح: د. سجيع جميل الجبيلي، ط: دار صادر، بيروت، الأولى ١٩٩٨م .
- ديوان النابغة الذبياني، تح: عباس عبد الساتر، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الثالثة، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تح: د. شوقي ضيف، ط: دار المعارف، مصر.
- شرح أبيات سيبويه، لابن للسيرافي، تح: محمد علي الريح، وطه عبد الرؤوف سعد، ط: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة،١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، ط: دار المأمون للتراث، دمشق، الثانية، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٨م.
- شرح ألفية ابن مالك، للمكودي، تح: إبراهيم شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولي، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط: هجر، القاهرة، الأولى، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- شرح الدروس في النحو، لابن الدهان، تح: د. إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي، ط: مطبعة الأمانة، القاهرة، الأولى ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، ط: منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الثانية، ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار الطلائع، القاهرة.

- شرح شذور الذهب، للجوجري، تح: د. نواف بن جزاء الحارثي، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى ١٤٢٤هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار التراث، القاهرة، العشرون ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- شرح كافية ابن الحاجب، لابن حاجي عوض، تح: د. سعد محمد عبد الرازق أبو نور، مراجعة أ.د. المتولي علي الأشرم، ط: مكتبة جزيرة الورد، ومكتبة الإيمان، المنصورة.
- شرح كافية ابن الحاجب، لابن القواس، تح: د. علي الشوملي، ط: دار الكندي، ودار الأمل، الأردن.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط: دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، الأولى، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام، تح: د. هادي نهر، ط: دار اليازوري العلمية، عمان.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تح: د. إميل يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، تح: جمال عبد العاطي مخيمر، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩٧م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تح: د. الشريف عبد الله علي الحسيني، ط: المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبوع مع كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ط: منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

- علل النحو، لابن الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، ط: مكتبة الرشيد، الرياض، الأولى، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، لخالد الأزهري، تح: البدراوي زهران، ط: دار المعارف، القاهرة، الثانية.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزوميّ، ود. إبراهيم السّامرّائي، ط: دار ومكتبة الهلال.
- الفوائد الضيائية، للجامي، وعليه حواش للشيخ: دولوزاده، تح: أحمد عزو عناية، وعلي محمد مصطفى، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩م.
- قواعد التوجيه عند ابن الأنباري، لأحمد نزال غازي الشمري، إشراف ا.د/ محمد عبد العزيز عبد الدايم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- الكافية والشافية، لابن الحاجب، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط: مكتبة الآداب، القاهرة.
- الكامل، للمبرد، تح: د. محمد أحمد الدالي، ط: مؤسسة الرسالة، الثانية.
- كتاب الأفعال، لابن الحداد، تح: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، ط: مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م.
- الكتاب، لسيبويه، تح: د. عبد السلام هارون، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- الكشاف، للزمخشري، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، د. فتحي حجازي، ط: مكتبة العبيكان، الرياض، الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، للباقولي، تح: محمد أحمد الدالي، ط: مطبعة الصباح، دمشق ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤م.
- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تح: د. عدنان درويش، محمد المصري، ط: مؤسسة الرسالة، الثانية ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م.
- الكناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء، تح: د. جودة مبروك محمد، ط: مكتبة الآداب، القاهرة، الثانية ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تح: غازي مختار طليمات، ط: دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الأولى١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- مجالس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، ط: دار المعارف، مصر، الثانية.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تح: د. عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، ط: مكتبة المتنبي، القاهرة.
- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تح: على حيدر، ط: دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.
- المسائل الحلبيات، للفارسي، تح: د. حسن هنداوي، ط: دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- البغداديات، للفارسي، تح: صلاح الدين السيكاوي، ط: مطبعة العاني، بغداد.
- المسائل الشيرازيات، للفارسي، تح: د. حسن هنداوي، ط: كنوز إشبيليا، السعودية، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، ط: دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- المصباح المنير، للفيومي، تح: د. عبد العظيم الشناوي، ط: دار المعارف، القاهرة، الثانية.
- معاني القرآن، للأخفش، تح: د. هدى محمود قراعة، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، للفراء، ط: عالم الكتب، بيروت، الثالثة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب، بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله البكري الأندلسي، ط: عالم الكتب، بيروت، الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- المفصل، للزمخشري، تح: د. فخر صالح قدارة، ط: دار عمار، عمان، الأولى ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ود. محمد إبراهيم البنا، وآخرين، ط: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الأولى، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، تح: د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط: دار السلام، القاهرة، الأولى، ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تح: د. كاظم بحر المرجان، ط: دار الرشيد، العراق ١٩٨٢م.
- المقتضب، للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، د. حامد أحمد، ود. فتحي محمد أحمد جمعة.
- من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب، أ.د. محمد حسين المحرصاوي، الأولى، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.
- الموفي في النحو الكوفي، للكنفراوي الإستانبولي، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.
- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، لصلاح بن علي بن أبي القاسم، تح: د. محمد جمعة حسن نبعة، ط: مؤسسة الإمام زيد بن على الثقافية، اليمن، الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- نحو المازني، لعلي بن أحمد المازني، ط: عالم الكتب الحديثة، الأردن، ٢٠٠٨.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تح: رشيد بلحبيب، ط: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، المملكة المغربية ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تح: أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

References :

- alquran alkarim : jll min 'anzalahi.
- aitilaf alnusrat fi aikhtilaf nahat alkufat walbasrat, lilzubaydi, taha: da. tariq aljanabi, ta: ealam alkutub, wamaktabat alnahdat alearabiati, bayrut, al'uwlaa, 1407h = 1987m.
- artishaf aldarb min lisan alearabi, li'abi hayan, tahi: da. rajab euthman muhamadu, wada. ramadan eabd altawabi, ta: maktabat alkhanji, alqahirata, al'uwlaa, 1418 hi = 1998m.
- 'asas albalaghati, lilzumakhshari, taha: muhamad basil euyun alsuwdi, tabeatun: dar alkutub aleilmiati, bayrut, al'uwlaa, 1419 hi = 1998m.
- 'asrar alearabiati, li'abi albarakat bin al'anbari, taha: barakat yusif habud, ta: sharikat al'arqam bin 'abi al'arqamu, bayrut, lubnan, al'uwlaa, 1420h = 1999m.
- al'ashbah walnazayir fi alnuhu, lilsuyuti, taha: eabd al'iilah nabhan, waghazi mukhtar talaymati, wa'iibrahim muhamad eabd allah, wa'ahmad mukhtar alsharifi, ta: mujmae allughat alearabiati, dimashqa, 1407h = 1987m.
- al'usula, dirasat 'iibistimulujiat lilfikr allughawii eind alearab alnuhu, fiqh allughatu, albalaghatu, da. tamaam hasan, ta: ealam alkutub, alqahirata, 1420h = 2000m.
- 'usul alearabiat bayn mutaqadimi alnuhat wamuta'akhirihim, dirasat fi fikr 'abi 'iishaq alshaatibi, li'ahmad fathi albashir, ta: dar aldhakhayir, al'uwlaa, 1439 hi = 2018 mi.
- al'usul fi alnahuw, liabn alsaraji, taha: du. eabd alhusayn alfatli, ta: muasasat alrisalati, bayrut, althaalithati, 1417h = 1996m.
- 'usul alnuhu, dirasat fi fikr al'anbari, du. muhamad salim salih, ta: dar alsalami, alqahirati, althaaniati, 1430 hi = 2009 mi.
- 'amaliun abn alshajari, tahi: du. mahmud muhamad altanahi, ta: maktabat alkhanji, alqahirati, al'uwlaa, 1413h = 1992m.
- al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn albasariiyn walkufiiyn, li'abi albarakat bin al'anbari, taha: da. jawdat mabruk muhamad mabruka, da. ramadan eabd altawabi, ta: maktabat alkhanki, alqahirat, al'uwlaa.
- al'iidah aleuddi, lilfarsi, taha: du. hasan shadhli farhud, ta: al'uwlaa, 1389h = 1969m.
- al'iidah fi eilal alnuhuw, lilzajaji, taha: du. mazin almubaraki, ta: dar alnafayisi, bayrut, althaalithati, 1399h = 1979m.
- albadie fi eilm alearabiati, liabn al'athira, tahi: du. fathi 'ahmad eali aldiyn, ta: markaz 'iihya' alturath al'iislami, almamlakat alearabiat alsueudiat, 1420h.

- taj alearus, lilzubidi, tahqiqu: eabd alsataar 'ahmad fraji, waeali hilali, waeabd allah alealayli, wakhrin, ta: matbaeat hukumat alkuayti, 1385h = 1965m.
- altibyan fi 'iierab alqurani, lileakbiri, tah: eali muhamad albijawi, tu: eisaa albabi alhalabi washarakahi, alqahira .
- altabyin ean madhahib alnahawiiyn albasariiyn walkufiiyn, lileakbiri, taha: du. eabd alrahman bin sulayman aleuthaymin, ta: dar algharb al'iislamii, bayrut, al'uwli, 1406 hi = 1986m.
- takhlis alshawahid watalkhis alfawayidi, liabn hishami, taha: du. eabaas mustafaa alsaalihi, bayrut, al'uwlaa, 1406h = 1986m.
- tadhkirat alnahati, li'abi hayan, taha: du. eafif eabd alrahman, ta: muasasat alrisalati, bayrut, al'uwlaa, 1406h = 1986m.
- altadhyil waltakmil fi sharh kitab altashili, li'abi hayan, tahi: du. hasan hindawi, ta: dar alqalami, dimashqa, al'uwlaa, 1419h = 1998m.
- tashil alfawayid watakmil almaqasidi, liabn malk, taha: muhamad kamil barkati, ta: dar alkatib alearabii bialjumhuriat alearabiat almutahidati, 1387h = 1967m.
- taeadad altawjih alnahwi fi tafsir 'abi alsaeud, risala (majistir) bikulyat dar aleulum jamieat alqahirati, 'iiedadi/ shima' jabir 'ahmad aleadwi, 'iishraf 'a.da. zaynab shafieay eabd alhamid, du. 'ahmad basyuni saeidati, 1436h = 2015m.
- taeadad altawjih alnahwiu - mawadieahu, 'asbabahu, natayijuh - du. muhamad hasanayn sabrat, ta: dar gharib alqahirati, al'uwlaa, 2008 mi.
- tamhid alqawaeid bisharh tashil alfawayidi, linazir aljayishi, taha: da.eali muhamad fakhar, da. jabir muhamad albarajat, du. 'iibrahim jumeat aleajami, da. jabir alsayid mubark, wakhrin, t: dar alsalami, alqahirati, al'uwlaa, 1428h = 2007m .
- tawjih allame, liabn alkhabazi, taha: da. fayiz zakiy muhamad diab, ta: dar alsalami, alqahirati, althaaniat 1428h = 2007 mi.
- tawdih almaqasid walmasalik bisharh 'alfiat abn malki, lilmaradi, tahi: du. eabd alrahman sulayman, ta: dar alfikr alearabii, alqahirati, al'uwlaa, 1422h = 2001m.
- aljamal fi alnahuw, lilkhalil bin 'ahmad alfarahidi, taha: du. fakhr aldiyn qabawatu, ta: muasasat alrisalati, bayrut, al'uwlaa, 1405h = 1985m.
- jamharat alllght, liabn duryd, tahi: da. ramzi belbkky, ta: dar aleilm lilmalayini, bayrut, al'uwlaa 1987m.

- aljanaa aldaanii fi huruf almaeani, lilmaradi, tahi: du. fakhr aldiyn qibawatan, wamuhamad nadim fadil, ta: dar alkutub aleilmiati, bayrut, al'uwlaa, 1413h = 1992m .
- hashiat alsubaan ealaa sharh al'ashmuni ealaa 'alfiat aibn malk, wamaeah sharh alshawahid lileayni, taha: tah eabd alrawuwf saedu, ta: almaktabat altawfiqiat, alqahira.
- hajat alqira'ati, liabn zanjilata, taha: saeid al'afghani, ta: muasasat alrisalati, bayrut, alkhamisati, 1418h = 1997m .
- alhujat lilquraa' alsabeati, lilfarsi, taha: badr aldiyn qahwaji, wabashir juyjati, ta: dar almamun liltarath, dimashqa, al'awali 1404 hi = 1984m.
- khizanat al'adab walb libab lisan alearab, lieabd alqadir albaghdadii, tahi: eabd alsalam harun, ta: maktabat alkhanji, alqahirati, alraabieat 1418h = 1997m .
- alkhasayisu, liabn jini, taha: muhamad eali alnajaar, ta: almaktabat aleilmiati, alqahirati.
- aldarar allawamie ealaa hame alhawamiei, lilshanqiti, taha: muhamad basil euyun alsuwdi, ta: dar alkutub aleilmiati, bayrut, al'uwlaa 1419h = 1999m.
- aldir almasawnu, lilsamin alhalbi, tahi: du. 'ahmad muhamad alkharaat , ta: dar alqalami, dimashqa.
- diwan 'abi al'aswad alduwali, li'abi saeid alhasan alsukari, taha: muhamad hasan al yasin, ta: dar wamaktabat alhilali, bayrut, althaaniati, 1418h = 1998m.
- diwan 'umiat bin 'abi alsalt, taha: du. sajie jamil aljabili, ta: dar sadir, bayrut, al'uwlaa 1998m .
- diwan alnaabighat aldhibyanii, taha: eabaas eabd alsaatiri, ta: dar alkutub aleilmiati, bayrut, althaalithati, 1416h = 1996m.
- alsabeat fi alqira'ati, liabn mujahidi, taha: da. shawqi dayfa, ta: dar almaearifi, masr.
- sharh 'abyat sibwihi, liabn lilsiyrafi, taha: muhamad ealii alriyhi, watah eabd alrawuwf saedu, ta: maktabat alkuliyaat al'azhariati, dar alfikri, alqahirati,1394h = 1974m.
- sharh 'abyat mughaniy allibib, lilbaghdadi, taha: eabd aleaziz ribah, wa'ahmad yusif daqaaqa, ta: dar almamun liltarath, dimashqi, althaaniati, 1407h = 1988m.
- sharh 'alfiat abn malki, lilmakudi, taha: 'iibrahim shams aldiyni, ta: dar alkutub aleilmiati, bayrut, al'uwli, 1417 hi = 1996m.
- sharah altashila, liabn malk, tahi: du. eabd alrahman alsayida, du. muhamad badawi almakhtuni, ta: hajar, alqahirati, al'uwlaa, 1410h = 1990m.

- altasrih bimadmun altawdih fi alnahu, likhalid al'azhari, taha: muhamad basil euyun alsuwdi, ta: dar alkutub aleilmiati, bayrut, al'uwlaa 1421h = 2000m.
- sharh aldurus fi alnahuw, liabn aldihan, taha: du. 'iibrahim muhamad 'ahmad al'iidkawi, ta: matbaeat al'amanat, alqahiratu, al'uwlaa 1411h = 1991m.
- sharh alradi ealaa alkafiati, taha: yusif hasan eumr, ta: manshurat jamieat qar yuns, binghazi, althaaniati, 1996m.
- sharh shudhur aldhahab fi maerifat kalam alearabi, liabn hishami, wamaeah kitab muntahaa al'arib bitahqiq sharh shudhur aldhahab limuhamad muhyi aldiyn eabd alhumid, ta: dar altalayiei, alqahirati.
- sharh shudhur aldhahabi, liljujri, taha: du. nawaf bin jaza' alharithi, ta: eimadat albahth aleilmii bialjamieat al'iislamiati, almadinat almunawarati, al'uwlaa 1424h.
- sharah abn eaqil ealaa 'alfiat abn malka, wamaeah minhat aljalil bitahqiq sharh abn eaqil limuhamad muhyi aldiyn eabd alhumidi, ti: dar altarathi, alqahirati, aleishrwn 1400h = 1980m.
- sharah kafiat aibn alhajibi, liabn hajiy eawad, taha: du. saed muhamad eabd alraaziq 'abu nur, murajaeat 'a.d. almutualiy eali almutualiy al'ashrma, ta: maktabat jazirat alwardi, wamaktabat al'iiman, almansurati.
- sharah kafiat abn alhajibi, liabn alqawasi, taha: da. eali alshuwmli, ta: dar alkandi, wadar al'amla, al'urduni.
- sharh alkafiat alshaafiati, liabn malk, taha: du. eabd almuneim 'ahmad hiridi, ta: dar almamun liltarathi, makat almukaramati, al'uwlaa, 1402h = 1982m.
- sharh kitab sibwyhi, lilsiyrafi, taha: 'ahmad hasan mahdili, waeali sayid eulay, ta: dar alkutub aleilmiati, bayrut, al'uwlaa, 1429h = 2008m.
- sharh allamhat albadariat fi eilm allughat alearabiati, liabn hishami, taha: du. hadi nahr, ta: dar alyazurii aleilmiati, eaman.
- shrah almufasali, liabn yaeish, taha: du. 'iimil yaequba, ta: dar alkutub aleilmiati, bayrut, al'uwlaa, 1422h = 2001m.
- sharh almuqadimat alkafiat fi eilm al'iierabi, liaibn alhajibi, taha: jamal eabd aleati mukhyamir, ta: maktabat nizar mustafaa albazi, alrayad, al'uwlaa, 1411h = 1997m.
- sharah abn alnaazim ealaa 'alfiat abn malk, taha: muhamad basil euyun alsuwdi, ta: dar alkutub aleilmiati, bayrut, al'uwlaa, 1420h = 2000m.

- shifa' alealil fi 'iidah altashili, lilsilsili, taha: du. alsharif eabd allah eali alhusayni, ta: almaktabat alfaysaliati, makat almukaramati, al'uwlaa, 1406h = 1986m.
- eidat alsaalik 'iilaa tahqiq 'awdah almasaliki, limuhamad muhyi aldiyn eabd alhamid, matbue mae kitab 'awdah almasalik 'iilaa 'alfiat aibn malk, liaibn hisham, ta: manshurat almaktabat aleasriati, bayrut.
- ealal alnuhuw, liabn alwaraqi, taha: mahmud jasim muhamad aldarwish, ta: maktabat alrashida, alrayad, al'uwlaa, 1420h = 1999m.
- aleawamil almiayat alnahwiat fi 'usul eilm alearabiat, likhalid al'azhari, taha: albadrawi zihran, t: dar almaearifi, alqahirati, althaaniati.
- aleayn, lilkhalil bin 'ahmad alfarahidi, tahi: du. mahdii almkhzwmy, wada. 'iibrahim alssamrrayy, ta: dar wamaktabat alhilal.
- alfawayid aldiyayiyati, liljami, waealayh hawash wataeliqat lilshaykhi: duluzaduhu, taha: 'ahmad eazw einayat, waeali muhamad mustafaa, ta: dar 'iihya' alturath alearabi, bayrut, al'uwlaa 1430 hi = 2009m.
- qawaeid altawjih eind aibn al'anbari, li'ahmad nizal ghazi alshamri, 'iishraf a.d/ muhamad eabd aleaziz eabd aldaaym, kuliyat dar aleulumi, jamieat alqahirati, 1430 hi = 2009m.
- alkafiat walshaafiatu, liabn alhajibi, taha: du. salih eabd aleazim alshaaeir, ta: maktabat aladab, alqahirati.
- alkaml, lilmubaradi, tahi: du. muhamad 'ahmad aldaali, ta: muasasat alrisalati, althaaniati.
- ktab al'afeali, liaibn alhadaadi, taha: husayn muhamad muhamad sharaf, murajaeata: muhamad mahdi ealama, ta: muasasat dar alshaeb, alqahirata, 1395 hi = 1975m.
- alkitabi, lisibwihi, taha: du. eabd alsalam harun, ta: maktabat alkhanji, alqahirati, althaalithat 1408h = 1988m.
- alkashafi, lilzumakhshari, taha: eadil 'ahmad eabd almawjudi, eali muhamad mueawad, du. fathi hijazi, ta: maktabat aleibikan, alrayad, al'uwlaa 1418h = 1998m.
- kashf almushkilat wa'iidah almuedilati, lilbaquli, taha: muhamad 'ahmad aldaali, ta: matbaeat alsabahi, dimashq 1415 hi = 1994m.
- alkilyati, li'abi albaqa' alkafawi, taha: du. eadnan darwish, muhamad almasri, ta: muasasat alrisalati, althaaniat 1419 hi = 1998m.

- alkinash fi alnahw waltasrifi, li'abi alfida'i, taha: da. jawdat mabruk muhamada, ta: maktabat aladab, alqahirati, althaaniat 1426h = 2005m.
- allibab fi eilal albina' wal'iierabi, lileakbiri, taha: ghazi mukhtar talaymati, ta: dar alfikr almueasiri, bayrut, dar alfikri, dimashqa, al'uwlaa1416h = 1995m.
- majalis thaelabi, taha: eabd alsalam harun, ta: dar almaearifi, masir, althaaniati.
- almuhkam walmuhit al'aezamu, liabn sayidha, taha: du. eabd alhamid hindawi, ta: dar alkutub aleilmiati, bayrut, al'uwlaa 1421h = 2000m.
- mukhtasar fi shawadhi alqurani, liabn khaluayhi, ta: maktabat almutanabi, alqahirati.
- almurtajal fi sharh aljumla, liabn alkhashabi, taha: ealaa haydar, ta: dar alhikmati, dimashqa, 1392h = 1972m.
- almasayil alhalbiati, lilfarsi, tahi: du. hasan handawi, ta: dar alqalami, dimashqa, wadar almanarati, bayrut, al'uwlaa, 1407h = 1987m.
- albaghdadiati, lilfarsi, taha: salah aldiyn alsiykawi, ta: matbaeat aleani, baghdad.
- almusaeid ealaa tashil alfawayidi, liabn eaqila, taha: du. muhamad kamil barkati, ta: dar alfikri, dimashqa, 1400h = 1980m.
- almisbah almuniri, lilfiuwmi, taha: da. eabd aleazim alshanawi, ta: dar almaearifi, alqahirati, althaaniati.
- maeani alqurani, lil'akhfashi, taha: du. hudaa mahmud qiraeata, ta: maktabat alkhanji, alqahirati, al'uwlaa, 1411h = 1990m.
- maeani alqurani, lilfara'i, ta: ealim alkutab, bayrut, althaalithat 1403h = 1983m.
- maeani alquran wa'iierabuhu, lilzajaji, taha: du. eabd aljalil eabduh shalbi, ta: ealim alkutab, bayrut, al'uwlaa, 1408h = 1988m.
- maejam ma austuejim min 'asma' albilad walmawadiei, li'abi eubayd eabd allah albakri al'andilsi, ta: ealim alkutab, bayrut, althaalithati, 1403 ha.
- maghni allabib ean kutub al'aearib, liaibn hisham, taha: du. eabd allatif muhamad alkhatayb, ta: almajlis alwataniu lilthaqafat walfunun waladab, alkuayti.
- almufasali, lilzumakhshari, taha: du. fakhr salih qadaratu, ta: dar eamar, eaman, al'uwlaa 1425 hi = 2004 mi.
- almaqasid alnahwiat fi sharh shawahid shuruh al'alfiati, lileayni, tahi: da. eali muhamad fakhar, d. 'ahmad muhamad

twfiq alsuwdani, du. eabd aleaziz muhamad fakhar, ta: dar alsalami, alqahirati, al'uwlaa, 1431 hi = 2010 mi.
- almuqtasid fi sharh al'iidahi, lieabd alqahir aljirjani, tahi: du. kazim bahr almarjan, ta: dar alrashidi, aleiraq 1982m.
- almuqtadabi, lilmubaradi, taha: muhamad eabd alkhaliq eudaymatun, ta: almajlis al'aelaa lilshuyuwn al'iislamiati, alqahirati, 1415h = 1994m.
- almuqadimat aljazuliat fi alnahu, liljazuli, tahqiqu: da. shaeban eabd alwahaab muhamad, du. hamid 'ahmad, wada. fathi muhamad 'ahmad jumea.
- man 'athar alkitaab fi akhtilaf 'uwli al'albab, 'a.d. muhamad husayn almahrisawi, al'uwlaa, 1424 hi = 2003 mi.
- almwfy fi alnahw alkufi, lilkanfirawii al'iistanbuli, taha: muhamad bahjat albitar, matbueat almajmae aleilmii alearabia, dimashqa.
- alnajm althaaqib sharh kafiat aibn alhajibi, lisalah bin eali bin 'abi alqasama, taha: du. muhamad jumeat hasan nabeat, ta: muasasat al'iimam zayd bin ealaa althaqafiati, alyaman, al'uwlaa, 1424h = 2003m.
- nahw almazni, lieali bin 'ahmad almazni, ta: ealim alkutub alhadithati, al'urduni, 2008.
- alnnkt alhasaan fi sharh ghayat al'iihsan, li'abi hayan, taha: da. eabd alhusayn alfatli, ta: muasasat alrisalati, al'uwlaa, 1405h = 1985m.
- alnikt fi tafsir kitab sibwiihi, lil'aelam alshintimri, taha: rashid blhabib, ta: wizarat al'awqaf walshuyuwn al'iislamiati, almamlakat almaghribiat 1420h = 1999m.
- hamae alhawamie fi sharh jame aljawamiei, lilsuyuti, taha: 'ahmad shams aldiyn, ta: dar alkutub aleilmiati, bayrut, al'uwlaa 1418h = 1998m.